الإثنين 22 تموز 2019
العدد 3813 السنة الثالثة عشرة
Lundi 22 Juillet 2019 no 3813 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
كيف نخلق وهمًا جديدًا بالثراء؟

• **محمد زبيب**
لسنا على المركب نفسه

• **غسان ديبة**
كينز في صندوق النقد الدولي

«المجلس العدلي»: ليونة عونية بهدف إحياء الحكومة؟ [2]

سلامة يعفو عن التزوير والاختلاس! [4]

8 مليارات ليرة لأشجار بيروت! [6 ـ 7]

على جدول اعمال جلسة مجلس البلدي لبيروت غداً بند بقيمة 8 مليارات ليرة لشراء وزراعة 2500 شجرة في شوارع العاصمة بمعدل 3200 ليرة رغم مخالفتها دفتر شروط عقد العام الماضي (مروان طحطح)

تحقيق

من عاليه إلى الشوف
العودة «مؤقتة» أكثر من أي وقت مضى!

5

رياضة

فرنسا تخسر الرهان
منتخب «المحاربين» صُنع في الجزائر

8

الحدث

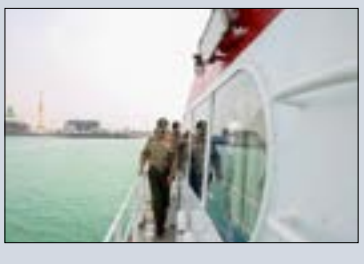

أزمة هرمز
إيران «تنتظر» الرد البريطاني

14

المشهد السياسي

«المجلس العدلي»: ليونة عونية بهدف إحياء الحكومة؟

يتفق الجميع على ضرورة انعقاد الحكومة ومعالجة الأزمات المتراكمة، لا سيّما أزمة العمالة الفلسطينية، إلا أن ذلك ليس كافياً ليتراجع النائب طلال أرسلان عن مطلب المجلس العدلي في قضيّة البساتين ولا النائب السابق وليد جنبلاط عن رفضه، فيما يستمر اللواء عباس إبراهيم في العمل على مبادرته والوصول إلى اتفاق يسهّل انعقاد جلسة للحكومة هذا الأسبوع

للأسبوع الثالث على التوالي، يبدو مجلس الوزراء مهدّداً باستمرار التعطيل بفعل الانقسام الحاد بين أطراف الحكومة حول إحالة ملف البساتين إلى المجلس العدلي. وكأنه لا تكفي حكومة الرئيس سعد الحريري أزمة البساتين، حتى فجّر وزير العمل كميل بو سليمان ملفّ العمالة الفلسطينية، واضعاً الحكومة والبلاد أمام هزّة سياسية، ومحرّكاً الشارع الفلسطيني. إلا أن تعطيل الحكومة يمنع الحريري من ترجمة شبه الإجماع بين الكتل السياسية الرئيسية (عدا عن حزب القوات اللبنانية وحياد التيار الوطني الحرّ) الذي قرر سحب هذا الملفّ من يد الوزير وتحويله إلى الحكومة، ما يدفع الفلسطينيين إلى وقف احتجاجاتهم وتفادي استغلالها من قبل أي طرف لتحريك الشارع اللبناني.

وحفل يوم أمس باتصالات وزيارات قام بها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم لحل أزمة البساتين، مع رئيس الحكومة وقبله الوزير صالح الغريب، واتصالات بالرئيس نبيه بري، واتصالات من بري بمختلف الفرقاء، بهدف إيصال المبادرة إلى مرحلة المخرج وعقد جلسة للحكومة هذا الأسبوع، مع اقتناع الجميع بأن الوضع لا يحتمل التعطيل. لكنّ هذا الاقتناع لا يبدو كافياً لتنازل أي من الأطراف، التي يبقي جميعها متمسّكاً بالسقوف العالية حتى ساعة متأخرة من ليل أمس. وشاعت أجواء «إيجابية» عن التوصّل إلى تفاهم حول المخرج القضائي والإعلامي لمطلب رئيس الحزب الديموقراطي النائب طلال أرسلان وحلفائه بإحالة جريمة البساتين على المجلس العدلي، واعتماد

> **مصادر معنيّة بمبادرة إبراهيم أكدت أنه لم تتحقّق خروقات جديّة حتى الآن**

مخارج بديلة، إلّا أن مصادر رفيعة المستوى معنيّة بمبادرة إبراهيم أكدت لـ«الأخبار» أنه لم تتحقّق خروقات جديّة حتى الآن، مشيرة إلى أن المخارج موجودة لكن ما ينقص هو قرار الحلّ.

على ضفة فريق رفض المجلس العدلي، يتمسّك الحريري برفض طرح الأمر على جدول الأعمال، حتى لو كانت النتيجة سقوط المشروع والتعادل في عدد الأصوات بين الرافضين والمؤيدين لقرار المجلس العدلي. وبحسب ما علمت «الأخبار»، فإن الحريري أبلغ رئيس الجمهورية ميشال عون والمعنيين أنه لن يقبل أن يطرح عون الملفّ من خارج جدول الأعمال، وأنه قد يخرج من الجلسة في حال طرح الأمر. وهو بذلك يلاقي حليفه النائب السابق وليد جنبلاط الرافض لتحويل الملفّ بالمبدأ، والذي يضع الأمر في اتصالاته العربية والغربية في إطار حرب من حزب الله وسوريا عليه. وفي الأيام الماضية، استقبل جنبلاط سفراء ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والمستشار السياسي في السفارة الأميركية كلّ على حدة، ثم السفيرة الأميركية في بيروت إليزابيث ريتشارد، لوضعهم في صورة «المؤامرة» المفترضة عليه، بعد إيفاده الوزير وائل أبو فاعور إلى السعودية الأسبوع الماضي، مبلغاً إياهم «بخطورة المجلس العدلي عليه وعلى الحزب الاشتراكي لشيطنته وتوقيف الوزير أكرم شهيب، وأن خلف هذا الأمر حزب الله». ومع أن جنبلاط أثر الابتعاد في كلمته أول من أمس في احتفال مدارس العرفان، عن التطورات الأخيرة، إلا أنه استعاض عن ذلك بخطاب تعبوي للجنبلاطيين يحمل رموزاً من مراحل تاريخية واستعراض القوّة. وكان سبق ذلك تغريدة له على تويتر مطالباً بتسليم الديموقراطي مطلوبين لديه، ليردّ أرسلان بالمطالبة بالتصويت على المجلس العدلي.

أمّا على ضفة أرسلان وحلفائه، يستمر حزب الله في دعم موقف رئيس الديموقراطي، مع تأكيده ضرورة التوافق وحماية الحكومة. وعلى عكس موقفه خلال الأسبوعين الماضيين، وتمسكه بالمجلس العدلي، انتشرت معلومات ليل أمس عن أن رئيس الجمهورية بات منفتحاً على حلول تتجاوز المجلس العدلي وتسرّع في عودة الحكومة إلى العمل، بعد أن لمس استحالة تغيير رئيس الحكومة موقفه، ما يضع ضغوطاً على أرسلان، ويعوّل عون على حزب الله لتليين موقف رئيس الديموقراطي. لكن مصادر الحزب الديموقراطي نفت علمها بتغيير في موقف عون، مؤكدةً أن «رئيس الجمهورية مقتنع بأن على العدالة أن تأخذ مجراها، وجريمة البساتين هي محاولة اغتيال فاشلة لوزير أو وزراء في الحكومة سقط فيها شهيدان، وتهزّ أمن الدولة وتستوجب المجلس العدلي».

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

عجز كأنه استسلام

مرّت جريمة قبرشمون، ومرّت مناقشات ومنازعات الموازنة العامة، ومرّت السجالات حول المواقع والحصانات، ومرّت الملاحقات القانونية لفساد القضاء والأمن، ومرّت حسابات المالية العامة والجدل حول السياسات النقدية، ومرّت اعتراضات المتقاعدين من العسكريين وبقية موظفي القطاع العام، ومرّت السجالات حول المحرقة والمطامر والمقالع والكسارات... لكن البلاد لم تشهد شيئاً نوعياً.

ليس بمقدور أحد الادعاء أننا نسير نحو الأفضل. ولكن، ليس بمقدور المواطن التحرك لإجبار المسؤول، أي مسؤول، على التغيير الحقيقي. بل ها هي جريمة قبرشمون تعيد إحياء العصبيات، وكأن ما فات لم يفت، ولا أحد يريد التعلم، لا من الدروس ولا من الأخطاء. ولعبة الإنكار قائمة ودائمة. ورمي المسؤولية على الآخرين حرفة السياسيين وجماهيرهم أيضاً.

في قابل الأيام، سنواصل السجال حول الصلاحيات ومصير الحكومة والاستعداد للانتخابات الرئاسية. وسنستعيد الجدل حول أحقيّة هذا الطرف او ذاك بهذا الموقع او ذاك، ونحن نراقب أبشع عملية تعيينات ادارية متوقعة منذ توقف الحرب، إذ سيكتمل نصاب

> **من هو في موقعه اليوم، يخاف الاطاحة به لمصلحة من هو اكثر مطواعية**

المحاصصة، فانضمام التيار الوطني الحر، بصفته ممثل الغالبية المسيحية، الى نادي المتصارعين على حصص داخل الادارة، سيقفل الدائرة ولو الى حين. ولا يهم هنا إن كان الشعار استعادة الحقوق أو حصول تغيير، ما يهم هو أن التيار دخل بازار القوى السياسية ولم يعد هناك إصلاح ولا من يحزنون. وسيظل حزب الله والقوات اللبنانية تحت نظر الباقين من الناس، لنعرف إن كان سمح لهما بالانضمام الى اللعبة، ام سنقرر اعتبارهما ممثلين بالواسطة، اما بقية الناس، فلهم البحث عن أسرع طريقة للهجرة بعيداً بالاولاد وبما تبقى من اموال...

في قابل الايام، سنشهد استعادة حرارة العمل على خطط استقدام اموال جديدة الى الخزائن اللبنانية. لا يهم شكل الهندسات المالية ونوعها، ولا حجم الفوائد المفترضة ولا حدود الارباح. المهم هو حاجة الدولة الى تمويل عجزها وديونها وحاجتها إلى الاستيراد، وليس على الناس ان تسأل كيف وبأي ثمن ستتقدم هذه الاموال. ولن يشعر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأنه قيد المحاسبة أو المساءلة. وسيظهر لجميع الناس، من داخل الحكم وخارجه، أنه أقوى من المطالبين بمساءلته. وهو بالفعل أقوى منهم داخل النظام وخارجه، ومعه أسرار القائمين على الدولة والقطاع الخاص. لكنه في الاساس يعرف أن خصومه ليسوا على قدر من القوة يجعلهم يهددون نفوذه. في الجسم القضائي والأمني، سيستمر الصراع على نفوذ وهمي، لكنه نفوذ يوفر امتيازات في لعبة الزوارب. الصراع على قيادة الجيش متواصل داخل الفريق الواحد. حتى الذين باتت لديهم أسئلتهم وهواجسهم ليسوا في وارد مقارعة المؤسسة العسكرية. أما في ما خص الاجهزة الامنية الاخرى، فليس هناك ما يوحي باستعداد لنقاش إصلاحي شامل، ما دامت كل جهة تتصرف على ان هذا الجهاز أو ذاك هو الانسب لمشاريعها. وعليه، يكون القضاء اكثر تعاسة، حيث ينتعش الفساد داخله، ويمارس الضغط وتدفع الرشى بما يحول دون حسم ملف ودون إحقاق العدالة. والاسئلة ستزيد حول دور الهيئات القيادية النافذة في سلطة القضاء. لكن نقاش اهل السلطة سيظل من زاوية تحقيق شروط لعبة المحاصصة لا أكثر ولا أقل. ومن هو في موقعه اليوم، يخاف الاطاحة به لمصلحة من هو أكثر مطواعية. ومن هو مرشح طبيعي لتولي منصب شاغر، عليه تقديم واجب الطاعة لأطراف النظام الطائفي حتى يحظى بفرصة ان ينال حقه.

ومن تحت، سيظل الفلتان سيد النقابات المتصلة، من نقابة المحامين التي تحتاج الى انتفاضة بقصد التطهر، كما هي حال نقابات المهندسين والاطباء (على أنواعهم) والصيادلة والمعلمين الذين قد يهدرون فرصة التمرد القائمة على النظام القيادي المفروض من قوى ومرجعيات النظام الطائفي.

وماذا عن الاعلام؟

طبعاً، ليس الاعلام ببعيد عن كل هذه الفوضى. بنقاباته وتجمعاته ووسائله المختلفة، كما حال المعنيين بسوق الاعلان على انواعه، كما هي حال وزارة الاعلام نفسها، حيث المشكلة لا تتصل حصراً بعجز مهني وأخلاقي يحول دون استعادة الدور الطليعي للبنان في قطاع الاعلام، بل في الارتهان القائم الى حدوده القصوى، لمرجعيات النظام الطائفي الحاكم في لبنان.

اليوم نشهد مرحلة ضمور مؤسسات التلفزة العاجزة عن إنتاج بدائل لمواجهة عالم التواصل الرقمي الجديد، والتي تخوض حروباً عبثية بحثاً عن موارد اعلانية بأسلحة تقليدية فيها الكثير من «الزعبرة» و«التنفيص». ومن ينظر الى عالم الانتاج البديل، لا يمكن ان يتوقع نهضة من قنوات لبنان. ويصعب على أحد إقناع هذا الحزب وهذه المرجعية بوقف بث بعض القنوات التي لا يشاهدها غير اهل المنزل. وفي الصحافة الورقية، لم يكن موت صحف عريقة محفزاً لمن بقي على تطوير حقيقي. حتى الجديد الذي ظهر أو الذي هو قيد الاعداد، لا يتجاوز فعلياً اطار لعبة المناكفة السياسية، من دون أدنى جهد إبداعي في مواجهة امتحان المهنة، وسط صراعات مضحكة على حصة اعلانية ضيقة للغاية، يعمل المحتكرون على تضييقها اكثر فاكثر.

أما لعبة المواقع الالكترونية التي يحاول البعض الهروب إليها فردياً، فهي غالباً لا يتجاوز نفوذها الفعلي نفوذ ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن البعض يريدها مصدراً للعيش، فيعتنق هوية المبتز الذي يجد السوق ناشطة مع طبقة حاكمة كثيرة الجرائم. لكن، هل أضاف موقعٌ إلكتروني شيئاً على الحياة المهنية، أو حتى على آليات صناعة هذا العالم من الاعلام والتواصل؟

ها نحن نعيش فصلاً جديداً في زمن القحط. وليس في يدنا سوى رفع الصوت تشهيراً ونقداً مهما كانت الأثمان... لكن التحدي الحقيقي هو في إعادة الاعتبار الى مهنة لها روادها الاصليون، بمعزل عن وجود ضيوف يحملون «أوراقَ مهمة» من أنظمة وقوى ورجال أعمال. وجود مهنة قوية، يجعل من الصعب على الضيوف الخروج من مقاعد المتفرجين!

مقال

«نموذج لبنان» يُرعب نتنياهو: حزب الله قادم من فوق الأرض وتحتها!

علي حيدر

ما زالت المواقف التي أطلقها الأمين العام حزب الله السيد حسن نصر الله، خلال مقابلته مع قناة «المنار» (12 تموز 2019) تتفاعل في إسرائيل. واللافت أن مظاهر هذا التفاعل ما زالت تتوالى على لسان رأس الهرم السياسي بنيامين نتنياهو. لم يكتف رئيس وزراء العدو بالموقف الذي أطلقه في جلسة الحكومة، عقب المقابلة، متوعداً بعدوان ساحق لحزب الله ولبنان، بل عاد وكرره في كلمته في ذكرى قتلى حرب لبنان الثانية.

يكشف تكرار تهديدات نتنياهو شدة وقع رسائل نصر الله على الواقع الاسرائيلي ولدى صنّاع القرار تحديداً. ومن الواضح أنهم فهموا سياقاتها وجديتها والمدى الذي يمكن أن يبلغه رد حزب الله، متجاوزاً كل الأوهام التي يفترضونها قبيوياً.

يلاحظ على تلويح نتنياهو برد ساحق، أنه غير ذي صلة بمواجهة رسائل نصر الله، لأن رداً اسرائيلياً كهذا قد يكون فاعلاً ومؤثراً في مواجهة خيارات حرب يبدأها حزب الله. في حين أن ما توعد به الامين العام للحزب، في استهداف هائل للمنطقة (وسط فلسطين المحتلة) التي تشكل العمود الفقري للكيان الاسرائيلي على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي، كان في سياق الرد والدفاع في مواجهة عدوان اسرائيلي - اميركي واسع. وبالمقارنة بين الرسائل المتبادلة، يتجلى مفهوم الردع في أعلى درجاته. مع الاشارة الى أن نصر الله شكك في كون حزب الله مردوعاً، وهو ما ستتوقف عنده أجهزة التقدير والقرار في تل أبيب.

في المحطة الثانية من الرد، تناول نتنياهو أكثر من عنوان يتصل بمناسبة ذكرى حرب 2006، برز من ضمنها ما اعلنه عن أن اسرائيل لن تسمح بـ«لبنان ثان في سوريا»، وهو ما ينطوي على أكثر من رسالة وفي أكثر من اتجاه:

في ما يتعلق بالمناسبة، (ذكرى حرب لبنان الثانية)، يؤكد موقف نتنياهو الصريح عمق الهزيمة التي تلقتها اسرائيل خلال حرب العام 2006، كونها لم تقتصر على فشل أهدافها، بل ايضاً لكون حزب الله فرض إرادته على كيان العدو من خلال توفير مظلة ردع بالاستناد الى نتائج الحرب، وفّرت الارضية لتطوير قدراته العسكرية والصاروخية، اضافة الى فشل أهداف اسرائيل في الخيارات والرهانات التي استندت اليها طوال السنوات التي تلت.

مثّل هذا الاعلان إقراراً من قبل نتنياهو نفسه بأن لبنان المقاومة، شكل نموذجاً ناجحاً في مواجهة اسرائيل، حتى بات يُخشى من تكراره في ساحات أخرى.

ويعني موقف نتنياهو، ايضاً، أن هدف اسرائيل محاولة محاصرة هذا النموذج لمنعه من التمدد بعدما فشلت في القضاء عليه.

الاهم في هذه المرحلة، أن موقف نتنياهو يكشف ويؤكد حقيقة أهداف اسرائيل من وراء اعتداءاتها المتواصلة على الساحة السورية، بقوله إن اسرائيل لن تسمح بـ«لبنان ثان في سوريا»، وهو ما يعني أن اسرائيل تهدف من وراء ذلك الى منع بناء وتطوير القدرات السورية، بالاستناد الى التجربة الناجحة في لبنان في الصراع مع اسرائيل.

في ما يتعلق بلبنان، اختصر نتنياهو التحديات التي تواجه اسرائيل بـ: «سيطرة الإسلام الراديكالي على دولة جارة. الثاني، دخول صواريخ إلى لبنان وبشكل خاص صواريخ دقيقة». والثالث خطر التسلل إلى أراضينا، فوق أو تحت سطح الأرض».

بالنسبة إلى التحدي الاول، يلاحظ أن نتنياهو كشف عن أولوية اسرائيل الدعائية في هذه المرحلة التي يمر بها الصراع، عبر الترويج لمقولة أن حزب الله يسيطر على الدولة اللبنانية، مع أنه يعلم بأن الامر ليس كذلك. لكنه يهدف من وراء ذلك الى التحريض على الحزب ولبنان دولياً. ويهدف ايضاً الى الضغط على السلطة السياسية في لبنان للابتعاد عن حزب الله.

ويعكس تخصيص نتنياهو الحديث عن الصواريخ الدقيقة باعتبارها أحد أهم التحديات انطلاقاً من لبنان، حجم التهديد الذي يشكله هذا السلاح على العمق الاستراتيجي. ويكشف أن اسرائيل يئست من إمكان منع المقاومة من تخزين انواع الصواريخ الأخرى، التي استطاع حزب الله من خلالها أن يفرض على اسرائيل معادلة ردع اقليمي، منذ أكثر من عقد، وامتدت ظلالها الى العمق الاستراتيجي للمقاومة، وشكلت أحد الضوابط الأساسية التي كبحت خيارات العدو خلال مواجهة التهديد التكفيري. يعود هذا الانزياح في الخطوط الحمراء الى كون الخطر الصاروخي «غير الدقيق»، أصبح أمراً واقعاً وبحسب الأرقام الاسرائيلية تجاوز الـ 150 ألف صاروخ، ولم يعد بوسع اسرائيل أن تفعل معه شيئاً.

رغم تباهي نتنياهو المتواصل باكتشاف عدد من الانفاق على الحدود مع لبنان، يعترف في هذا الموقف، (التسلل من فوق وتحت الارض) بأن اسرائيل تواجه خطر اقتحام حزب الله شمال فلسطين المحتلة، من فوق الارض وتحتها، وهو ما يؤكد حقيقة أن اسرائيل تدرك جيداً - وعلى النقيض مما أوحت به سابقاً - بأن اكتشاف عدد من الانفاق لم يسلب حزب الله هذا العنصر المهام في قوته الردعية والدفاعية (وان كانت تأخذ طابعاً هجومياً). ويوحي ايضاً بأن العدو يتعامل بشكل جدي مع احتمالات مرتفعة بأن يكون لدى حزب الله المزيد من هذه الانفاق. لكن اسرائيل لم تكتشفها.

مع أن نتنياهو حاول أن يختتم كلمته بما تتباهى به حكومته، إلا أن هذه المحاولة كشفت ارتداعه أمام حزب الله، فاعتبر أن «المبدأ الأساسي الذي سأقود فيه حكومة برئاستي سهل - من يعتزم قتلك قم واقتله وامنع تسلحه بشكل أساسي بسلاح متطور». تناسى نتنياهو حقيقة أن حزب الله راكم وطوّر قدراته بشكل أساسي خلال فترة توليه الحكومة، منذ عام 2009، حتى تحوّل (حزب الله) في الفترة نفسها الى قوة اقليمية، وتجاهل نتنياهو أيضاً أنه بالرغم من انتقاداته لسلفه (ايهود اولمرت) خلال حرب العام 2006، إلا أنه نفسه ارتدع عن شن حرب على لبنان، بل عمّا هو دون ذلك، عبر توسيع نطاق «المعركة بين الحروب» (التي يخوضها في سوريا) الى الاراضي اللبنانية، تنفيذاً للمبدأ الذي أشار اليه، والسبب كان وما زال الخوف من رد حزب الله القاسي الذي قد يؤدي الى تدحرج نحو مواجهة واسعة.

أما الاعتداءات التي تشنها اسرائيل في سوريا ترجمة لهذا المبدأ، فنتنياهو نفسه كان مرتدعاً عن تنفيذ هذا الخيار منذ توليه منصبه في العام 2009 الى مطلع العام 2013، رغم كل التهويل الذي مارسه في تلك الفترة. لكنه لم يتجرأ على الانتقال الى التنفيذ بهدف منع تراكم قدرات حزب الله. أما لماذا وكيف نجحت اسرائيل في فرض مساحة من هامش المبادرة، حتى الآن؟ فيعود ذلك كما هو واضح الى الجماعات الارهابية والتكفيرية ودورها في إضعاف القدرة الردعية لمحور المقاومة في سوريا.

الذروة في هذا المسار، والتي تحتاج الى المزيد من البحث المعمق، أن المواقف التي أطلقها الأمين العام لحزب الله في مقابلته مع «المنار»، كشفت عن قفزة جديدة في معادلة الردع الاقليمي، تمثلت في تحويل الأمن القومي للكيان الاسرائيلي الى رهينة يلوّح بها محور المقاومة للضغط على صانع القرار في تل ابيب وواشنطن في مواجهة احتمال بحث خيارات عدوانية واسعة.

قضية اليوم

سلامة يصدر تعميماً لمكافحة التهرّب الضريبي:

عفو عام عن التزوير والاختلاس

ماطل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بضعة أشهر قبل أن يصدر تعميماً يمنع المصارف من منح القروض للشركات والمؤسسات المتهرّبة من الضريبة أو التي تقدّم بيانات مالية غير متطابقة مع البيانات التي تقدّمها للإدارة الضريبية. التعميم بدا كأنه يمنح «عفواً عاماً» لكل المتورّطين بما يسمّى «ظاهرة الدفترين» المنتشرة في القطاع الخاص، ويمهلهم سنة كاملة لتسوية أوضاعهم

محمد وهبة

أصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تعميماً يحظّر على المصارف إقراض أو تجديد القروض للشركات والمؤسّسات المتهرّبة من تسديد الضريبة عبر إبراز «دفترين» لبياناتها ونتائجها المالية. يفترض أن يسهم التعميم في الحدّ من التهرّب الضريبي للشركات وللمؤسسات التي اعتادت أن تزوّر سجلاتها المالية المقدّمة للإدارة الضريبية، إلا أنه في الوقت نفسه، جاء بمثابة براءة ذمّة للمحتكرين عن الأموال التي تهرّبوا من تسديدها للخزينة، أي بمعنى قانوني ومحاسبي، اختلسوها.

نصّ التعميم 521
يوم الخميس الماضي أصدر سلامة

نقولا شماس يرحّب بالتعميم: مكافحة الاقتصاد الأسود

المحتكرون يتهرّبون من تسديد الضريبة ويجنون 9 مليارات دولار

تعميماً يحظّر فيه على المصارف والمؤسسات المالية «منح أو تجديد تسهيلات إلى أي مؤسسة أو شركة حجم أعمالها السنوي يساوي أو يزيد على 1,5 مليار ليرة إلا ضمن الشرطين التاليين مجتمعين:
- أن يكون قد تم الاستحصال من المؤسسة أو الشركة على بيانات مالية مدققة وفقاً للأصول (الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية) بحيث تتم الدراسة الائتمانية على أساس هذه البيانات.
- أن تكون هذه البيانات مطابقة لتلك المقدمة للإدارة الضريبية».
كذلك أمهل التعميم «المصارف والمؤسسات المالية المخالفة مهلة حدّها الأقصى 2020/9/30 لتسوية أوضاع ملفات التسليفات العائدة

تعميم سلامة يتضمّن اعترافاً بوجود «دفترين» لدى شركات كثيرة (هيثم الموسوي)

لعملائها. وعلى المصارف والمؤسسات المالية طلب التسديد الفوري لكل قرض لم يتم تسوية أوضاعه خلال المهلة المشار إليها أعلاه، وإلا إيداع احتياط خاص في حساب مجمد غير منتج للفائدة في مصرف لبنان بذات العملة الممنوح بها القرض، بما يوازي قيمته لغاية إتمام تسوية أوضاعه».

ظاهرة الدفترين

التعميم يعترف بانتشار ظاهرة الدفترين المستعملة بنسبة واسعة من شركات القطاع الخاص بهدف التهرب من تسديد الضريبة الواجبة عن أرباحها الفعلية:
- الدفتر الأول يقدّم لوزارة المال - الإدارة الضريبية، وهو دفتر مزوّر بشكل عام يخفي الأرباح الفعلية المحققة من الشركة، أو يخفي جزءاً منها عبر عشرات الطرق المحاسبية وبنود الإنفاق الوهمية من تضخيم للرواتب والأجور والنفقات التشغيلية وسواها مما لا يكون حقيقياً. ينطلي هذا الدفتر على الإدارة الضريبية أو توافق عليه من خلال ممرات الفساد الممنهج سياسياً ومالياً، وفي المحصّلة تدفع الشركات ضرائب أقل مما يجب أن تدفع.
- الدفتر الثاني، تقدّمه الشركات للمصارف، وهو بشكل عام يكون مختلفاً جذرياً. فالحاجة إلى الحصول على القرض المصرفي أو تسهيلات مصرفية مكشوفة، تفرض على الشركات أن تصرّح عن أرباح أعلى وأن تظهر مدى نجاحها في كبح الإنفاق والرواتب أو مدى نجاح احتكارها أو مدى فعالية أساليبها في المبيعات أو أي شكل آخر يضمن لها الحصول على موافقة الجهات الائتمانية في المصرف.

عفو عن المحتكرين

في مقابل ترحيب رئيس جمعية تجار بيروت، نقولا شماس، بهذا التعميم انطلاقاً من كونه يكافح «ظاهرتي التهرب والتهريب اللذين يشكلان مدماك الاقتصاد الأسود الذي يقوّض الاقتصاد الشرعي وخزينة الدولة»، يرى الوزير السابق شربل نحاس في التعميم نظاماً ممنهجاً للفساد: التعميم يتحدث عن ثلاثة أطراف معنية: العميل (الشركات والمؤسسات)، ومدقق الحسابات، والمصرف ولجنة الرقابة على المصارف المعنية بتطبيق تعاميم مصرف لبنان. فإذا كان العميل يقدّم للمصرف بيانات مدققة غير تلك المقدمة للإدارة الضريبية، فمعنى ذلك أن العميل ومدقق الحسابات والمصرف شركاء في التزوير واختلاس المال العام، أي إنه جريمة يعاقب عليها القانون. وإذا لم يتمكن المصرف من كشف أفعالهم، ولم تتمكن لجنة الرقابة من القيام بمهمة مراقبة التسليفات بشكل فعّال، فهما متورطان بجرم الإهمال... فكيف الحال إذا كان هناك اعتراف من مصرف لبنان بوجود دفترين؟ ألا يعني ذلك أن هناك مرتكباً للجريمة؟ ألا يستوجب الأمر مساءلة طرف ما؟

«المشكلة أن التعميم يمنح عفواً عاماً لكل المتهربين من الضريبة، لا بل هناك وقاحة في التعامل مع المسألة، إذ إن الفقرة الأخيرة من التعميم التي تمهل المصارف حتى 2020/9/30 لتسوية أوضاع ملفات التسليفات هي كمن يقول إنه سيطبق القانون بعد هذا التاريخ، وأن التزوير مسموح حتى ذلك الوقت» يقول نحاس.

المتهرّبون

من هم المُعفون من الارتكابات السابقة؟ هم كبار المحتكرين. فالدراسات التي نشرها البنك الدولي قبل سنوات، تشير إلى أن الأرباح الناتجة عن الاحتكار توازي 16% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يوازي 9 مليارات دولار كان يجب أن تسدّد عليها ضريبة بقيمة 1,53 مليار دولار، لكن كل إيرادات ضريبة الأرباح بلغت 900 مليون دولار في السنة الماضية؛ والمصرفيون يشيرون إلى أن سلّة الأرباح المحققة في الاقتصاد الوطني تبلغ 25 مليار دولار، أي إنه، نظرياً يمكن تحصيل 4,2 مليارات دولار، فيما يمكن عملياً بلوغ 3 مليارات دولار كحدّ أدنى.

وتتضح أكثر هوية المتهرّبين من الضريبة في دراسة للبنك الدولي أظهرت أن «65% من المقترضين هم شركات متوسطة وكبيرة، و50% من المقترضين هم شركات صغيرة». لذا، فإنه بحسب مصادر في التيار الوطني الحرّ، هذا التعميم «يصيب نسبة كبيرة من المتهرّبين، ويمكن أن يزيد الإيرادات بقيمة مليار دولار بشكل تدريجي».

تعميم «صوري»

هناك الكثير من النقاشات بين المصرفيين عن تعميم رياض سلامة الأخير بوصفه «تعميماً صورياً»، بدليل أن مفاعيله غير واضحة بعد. فهو يخلو من إجراءات تنفيذية بالمعنى المباشر، رغم أن مسودته الأولى نصّت على أن تشرف لجنة الرقابة على المصارف على تطبيقه. كذلك يغفل التعميم أن الزبائن غير المستوفين للشروط، أي المتهرّبين، قد يرفضون طلب المصرف تسديد القرض، ما يعني أنه بات على المصرف تصنيف القرض من مستوى «متابعة» إلى «مشكوك فيه» إلى «متعثر»... وفي المحصلة، قد ينعكس الأمر ارتفاعاً في معدلات القروض المتعثّرة، المتنامية أصلاً، والتي يترتب عليها تكوين مؤونات إضافة إلى الغرامات المفروضة بموجب التعميم.

مماطلة رياض سلامة

الحديث عن إصدار تعميم يسهم في مكافحة التهرّب الضريبي، بدأ فعلياً قبل تأليف الحكومة مع إيفاد رئيس الجمهورية ميشال عون، منصور بطيش (قبل تعيينه وزيراً للاقتصاد) إلى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، حاملاً ورقة تتضمن سلسلة إجراءات، من بينها إصدار تعميم يلزم المصارف بالامتناع عن منح القروض للزبائن الذين يقدّمون بيانات مالية للإدارة الضريبية مختلفة عن تلك التي يقدمونها إلى المصارف، «لكن سلامة ماطل عدة أشهر قبل إصدار هذا التعميم» تقول مصادر مطلعة. وصدور التعميم بالتزامن مع انتهاء مجلس النواب من التصويت على مشروع موازنة 2019 التي كان عنوانها التقشّف والبحث عن إيرادات إضافية للخزينة، ليس له معنى فعلي، بل «هو يأتي مباشرة بعد الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية ميشال عون مع فريقه الاقتصادي بحضور حاكم مصرف لبنان».

تحقيق

من عاليه إلى الشوف بعد «البساتين»: العودة «مؤقتة» أكثر من أي وقت مضى!

من قضاء عاليه إلى الشوف، تركت حادثة البساتين - قبرشمون آثاراً نفسية في الأيام الأولى. تدريجاً، عاد الوضع إلى طبيعته، لكنه خلق تساؤلات عن حقيقة المصالحات، والشائعات، عن الحالة المسيحية، وعن السياسيين والمنافع في تأجيج الأجواء وغياب الكنيسة، وعن الأمن والثقة به

هيام القصيفي

على تلة مشرفة على وادٍ أخضر، يتربع دير مار مارون مجدل المعوش (الشوف) التابع للرهبانية اللبنانية المارونية، يتهيأ للاحتفالات بعيد تلامذة مار مارون. عند مدخل كفرحي، ترتفع صورة البطريرك الراحل مار نصر الله بطرس صفير، عرّاب المصالحة، في بيت الدين، تراتيل عيد القديس شربل تصدح في سماء البلدة الشوفية، على مقربة من القصر التاريخي. في عاليه وبحمدون والباروك زحمة المطاعم شبه طبيعية. وفي دير القمر باصات السياح تملأ الميدان، وكنيسة سيدة التلة تقرع أجراسها.

هذه المشاهد كانت ستختصر أيام الصيف الجبلي، لولا حادثة البساتين - قبرشمون (30 حزيران) التي خلقت حالة مجانية من القلق، وشلّت الحركة في المنطقة، قبل أن تعود تدريجاً، من دون أن تنسحب تماماً انطباعات الأيام التالية للحادثة.

مثّل دير مار مارون الذي أعادت بناءه الرهبانية، وأحيت مدرسته المشهورة، أولى بشائر الاطمئنان لعودة المسيحيين إلى الجبل بعد الحرب الأهلية. هو الذي حضن الهاربين والعائدين، كان ولا يزال عنصر اطمئنان يحجّ إليه سكان المنطقة عند أيّ خطر. هكذا فعلوا أخيراً، لكن الدير أشاع أجواء الاطمئنان. والحديث فيه لا يتعدى كلمة السلام، لا شيء يوحي بالقلق في ذلك الدير الهادئ والصامت. إليه حجّ البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، والسفير البابوي جوزف سبيتيري الأسبوع المقبل، في توقيت لافت، ما ضاعف من عوامل التهدئة. في الطريق إليه، وسط لوحات طبيعية خضراء نقية، لا تزال معفاة من التهشيم والمقالع والكسارات، ترتفع لافتات المهرجانات التي تستقبلها قرى المنطقة في أيام الأعياد المتتالية بين شهري تموز وآب، على مقربة من الدير تقع شوريت (الشوف)، بلدة صغيرة، تمثل نموذجاً حيّاً عن البلدات المهجرة - و«النصف عائدة». حين انتهت الحرب، عادت إليها قلة من أبنائها. رغم أن جميعهم تقاضوا «حصصاً» عادلة وأكثر من صندوق المهجرين، إلا أنّ معظم بيوتها لا تزال أعمدة، وتلك المبنية بلا سكان ومعظم أراضيها متروكة، وكنيسة مار يوسف مجرد قاعة. وحدها مدافنها عادت إلى الحياة.

ما حدث في البساتين، ارتدّ على البلدة. الشائعات التي بدأت في عاليه، تشبه تلك التي انطلقت أيام الحرب. من ترك بحمدون وعاليه، وصولاً إلى دير القمر عامي 1977 و1983، سارع إلى توضيب أغراضه وعاد إلى بيروت مطلع الشهر الجاري. وصلت الشائعة إلى البلدة، وهي التي لم يصل إليها الزفت لتعبيد طريقها التي انهارت بفعل سيول الشتاء الماضي. من تركها هو من لا يعيش فيها أصلاً، بل يزورها في عطلة الأسبوع. ومَن بقي هو الذي يعيش فيها، منذ أن انتهت الحرب، ويصعب أن يتركها مهما كانت الأسباب، فكيف إذا كانت مفتعلة وواهية. في مجدل المعوش، يقول أحد أبنائها إن «بعض العائلات تركت، لكن نحن بقينا مع أولادنا. لو كنا خائفين لما بقينا. لا شيء يدعو إلى القلق». يضيف آخر: «كل ما حدث هو بسبب التخويف الذي جرى عبر الشاشات التلفزيونية»!

في الأسبوعين اللذين تليا حادثة البساتين، تراجعت حركة السير والمطاعم، في عاليه والشوف، وانطفأت أنوار بيوت كثيرة. أن يكون الحزب التقدمي الاشتراكي قد أخطأ تجاه الوزير جبران باسيل، أو أن الأخير أخطأ بخطابه، لم يعد مهماً. وليس مهمّاً أيضاً إن كانت المشكلة درزية - درزية أو درزية - مسيحية. المهم كيف انفجر عامل الخوف فجأة، وكيف تراجعت حركة الناس ومن ربح في هذا الإشكال، وكيف صارت «مصالح المسيحيين» - ولا سيما في قطاع المطاعم المنتشرة في الجبال وعلى ضفاف أنهرها - فارغة.

ولماذا أُلغيت حجوزات في فنادق دير القمر وبيت الدين؟ يسأل مسؤول أمني: «ماذا ربح التيار الوطني من الإشكال مع وليد جنبلاط، إذا كان جنبلاط قد

> **ليس أمراً هيّناً أن يستسهل الناس ترك بيوتهم**

استعاد دوره عند الدروز، وتعطلت مصالح المسيحيين؟».

في دير القمر لا مجال للقلق. حماية البلدة «منها وفيها». أبناء الدير، لم يتركوها سابقاً، ولن يتركوها اليوم، ولا تعنيهم أي حساسيات. لكن الحادثة تركت ذيولاً اقتصادية، سلسلة الحوادث الساحلية وفي الشوف، أخافت الذين يؤمونها عادة للسهر أو للمهرجانات أو للإقامة في فنادقها. يقول أحد أبنائها: «لولا الخطب السياسية الحامية، لكان صيف الشوف رائعاً». لا يمكن ميدان دير القمر أن يكون أرحب ممّا كان عليه وسط

في بيت الدين، لم تتوقف المهرجانات (هروات طحطح)

الجبل: خدمات عونية وتراجع حضور القوات

علم مرفوع لتيار المردة وصورة للنائب سليمان فرنجية، لا يعبّران، في الجبل، عن «الواقع المسيحي» الذي يتجاذبه التيار الوطني والقوات اللبنانية. بعد الحرب نمت القوات بقوة. في المقابل، ارتفع حضور التيار الوطني الحر، الذي لم يشارك في الحرب، لكنه تحول بعد انتهائها مناهضاً للحزب التقدمي الاشتراكي. حالياً يسجّل تراجع في الحضور القواتي الميداني، لا السياسي، في ظل غياب الخدمات. النائب جورج عدوان يكتفي بخطبه في المجلس النيابي وصورته المرفوعة في دير القمر. خدمات وزارة الصحة مع تولي غسان حاصباني بقيت شبه معدومة. الوزير بيار بو عاصي أسهم في احتواء بعض مشكلات لها علاقة بوزارة الشؤون الاجتماعية. ومع حادثة البساتين - قبرشمون لم تحضر القوات ميدانياً كما كان يتوقّع أنصارها وغيرهم، ولا رفعت مستوى تدخلها العلني لتطويق الذيول.

العونيون يستخدمون كل أدوات العهد والحكومة الخدماتية والأمنية، مع تجييرها لمناصريهم أو من تحوّلوا مناصرين لهم. نموذج شوريت كمثيلاتها من البلدات المهملة التي تعيش على وقع محسوبيات، كتركيب أعمدة كهرباء واستبدالها كل سنتين، ومدّ شبكات مياه وهمية وبناء جدران دعم خاصة من المال العام، وترك مطالب أهل القرى الموجودين فيها، ومنهم عجزة، من دون طريق ولا ماء ولا كهرباء. علماً أن نواب التيار يحضرون بقوة في القرى. لكن كل هذه الحركة انتكست في لحظة، لأنها لم تصبّ في تعزيز الحضور المسيحي. الدليل، أن أول الذين تركوا بلدتهم يوم الحادثة كانوا مناصري التيار.

صخب العائدين إليه مراهقين وسياحاً. دوريات الجيش تزيد عامل الاطمئنان، وهواؤها الصيفي يلغي إحساس القلق عند أهلها المنصرفين إلى يومياتهم.

في قصر بيت الدين لم تتوقف المهرجانات، بل كانت أحد أسباب تطبيع الوضع، وإن شاب الحضور بعض القلق. السياح الغربيون جالوا في القصر التاريخي غير عابئين بهموم اللبنانيين. وفي بلدة بيت الدين، كرم أهلها ولطافتهم، يبعدان كل تشنّج سياسي. وأبناء البلدة يتنقلون من بيروت وإليها من دون أيّ خوف. قد يكون عامل الاطمئنان أيضاً مرده إلى أن المنطقة تحت رعاية مشتركة عسكرية - جنبلاطية على السواء.

تتفاوت النظرة إلى ما حصل، وتختصرها ثلاث عبارات: يقول أحد معارضي التيار الوطني الحر: «لولا جبران باسيل لما حصل ما حصل». ويسأل أحد أبناء بحمدون في المقابل: «هل يحق لأيّ كان أن يمنع مسؤولاً ووزيراً من الكلام». ويقول أحد العونيين: «كيف يحق لجنبلاط أن يفعل ما فعله؟»، قبل أن يضيف في المقابل: «نحن عونيون. لكن لا نريد العمل السياسي بهذه الطريقة. فنحن لا نريد أن نترك بيوتنا».

في الشكل، لا حرب ولا سلاح، والحزب التقدمي سارع إلى احتواء المشكلات، وأوفد ممثلين عنه للتواصل مع المقيمين. أساساً لم تشهد عاليه والشوف أي حوادث تُذكر بين مسيحيين ودروز سابقة لحادثة البساتين. والتوتر الذي وقع بين شبان من منصورية بحمدون وآخرين من بتاتر يوم حادثة البساتين - قبرشمون طُوّق فوراً، من دون أن يُلغي استمرار بعض المتورطين من فعاليات وسياسيين بتأجيج النار. الأكيد أن بعض أبناء الشوف وعاليه طرحوا إمكان بيع منازلهم والعودة إلى بيروت. لكن الكلام شيء، والواقع شيء آخر. بقي أنّ أسباب المغادرة لا تتعلّق حصراً بما حصل، أو بمسؤولية جنبلاط أو باسيل أو غيرهما، بل لأن المسيحيين ظهروا وكأنهم يتعاملون مع عودتهم، منذ نهاية الحرب الأهلية، على أنها مؤقتة. بعضهم يعتبر أن ذلك بسبب غياب الدولة فعلياً. لأن ارتباط الخدمات بالولاء للزعامات يعني أن أي زعيم قادر على استخدام مناصريه لأتفه الأسباب. منهم من يتحدث عن غياب المستشفيات والمستوصفات، وعن شبكة طرق تنهكها السيول كل شتاء وتترك من دون صيانة، وعن غياب الخدمات التي تؤمنها الدولة لا الزعامات، وعن الكنيسة الغائبة إلا عن دفع أموال لبناء كنائس ورفع تماثيل في قرى فارغة. يضاف إلى ذلك أسباب خوف غير مبررة، حتى لدى الذين لم يتعرضوا لأي خطر: هل هي ذكريات، أم تجييش طائفي وسياسي، أم أن الأمن يحتاج دوماً إلى حماية وتطبيع سياسي، كما في كل مرحلة تاريخية حساسة؟ يقول أحد أبناء المنطقة: «لو لم تكن حركة البيع مقيدة، لشهدنا حركة بيع كثيفة. ما يحمي الوجود المسيحي في الجبل لا يزال وقف حركة البيع». أن يستسهل الناس ترك بيوتهم، ليس شأناً هيّناً، تماماً كما حصل في الجبل سابقاً. والسؤال الأكثر حساسية، ويبقى بلا جواب حقيقي: لماذا يبادر البعض إلى حماية نفسه وأرضه، ويفضّل الآخرون تركها والتخلي عنها بسهولة؟ سؤال يحتاج إلى أجوبة من مسيحيي الجبل أنفسهم، بقواهم السياسية، وكنيستهم، وقبل كل هؤلاء، من الدولة. والإجابة ليست محصورة في العلاقة بين الدروز والمسيحيين، ولا بالمصالحة.

على الغلاف

على جدول أعمال جلسة المجلس البلدي لبيروت، غداً، بند يتعلق بالتجديد لشركة «هايكون» التي تتولى صيانة الأشجار والشتول في حدائق العاصمة ووسطيات شوارعها. إدراج البند مخالف للقانون، لأن التجديد يأتي بعد انتهاء العقد، فضلاً عن مخالفة الشركة لمعظم بنود دفتر الشروط الذي التزمته العام الماضي مقابل ثمانية مليارات ليرة

على جدول أعمال جلسة الغد التجديد للشركة المتعهدة في مخالفة قانونية

بلدية بيروت تنفق 8 مليارات ليرة لـ«صيانة» الأشجار

رلى إبراهيم

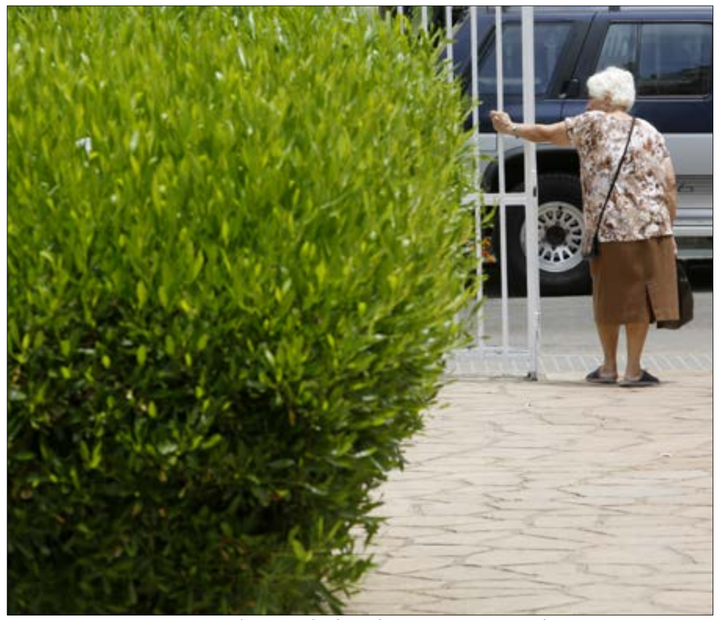

المتعهد خالف غالبية بنود دفتر الشروط ولم يقم بأبسط الأعمال كتشحيل الأشجار (هروات طحطح)

بيروت التي لا يكاد يُرى فيها «عرق» أخضر، كلّفت صيانة الأشجار والمزروعات في حدائقها ووسطيات شوارعها ثمانية مليارات ليرة العام الماضي (أكثر من خمسة ملايين دولار)، وهو مبلغ كفيل، بحسب الخبراء، بجعل العاصمة حديقة كبيرة في ما لو تم إنفاقه فعلاً على هذا الملف! الأنكى أن على جدول أعمال جلسة المجلس البلدي، غداً، بند للتجديد لشركة «هايكون» سنة إضافية في صيانة الحدائق والوسطيات، رغم إجماع غالبية أعضاء المجلس على سوء أدائها. أما الأسوأ من ذلك كله، فهو أن المجلس البلدي سيناقش هذا البند بشكل مخالف للقانون، إذ إن عقد الشركة انتهى في 14 تموز الجاري، وكان يجب أن يجدّد لها قبل ذلك. أما الآن، فقد بات لزاماً إجراء مناقصة جديدة وفق دفتر شروط جديد.

و«هايكون» (يملكها رجل الأعمال عماد الخطيب) شركة تعنى بالمقاولات، ارتأى المجلس البلدي تسليمها حدائق بيروت وأشجارها ووسطياتها لصيانتها وتأهيلها وريّها؛ وكان مقرراً أن يجدد عقدها في الجلسة الماضية التي عقدت قبل 14 تموز، إلا أن الاعتراضات التي أبدتها غالبية أعضاء المجلس حالت دون ذلك. وأكد أعضاء بلديون لـ«الأخبار» أن المتعهد «خالف غالبية بنود دفتر الشروط، ولم يقم بأبسط الأعمال، كتشحيل الأشجار والمزروعات، لا بل إن عدم معرفته بهذه الأمور أسهم في قتل بعض الشتول بسبب تشغيله عمالاً لا يعرفون شيئاً عن تقنية الريّ»، علماً بأن ثلاثة من المليارات الثمانية تذهب أجور عمّال، فيما يذهب جزء معتبر من المبلغ أجرة معدات زراعية تؤكد مصادر مواكبة أن كلفة استئجارها تفوق ثمنها في ما لو أرادت البلدية شراءها! الاعتراضات حالت دون التجديد لـ«هايكون» في تلك الجلسة، مع اقتراح التمديد لعملها 3 أشهر بحجة «عدم موت المزروعات». إلا أن الخطيب لم يرض بهذا التمديد، بحسب مصادر في البلدية أكدت أنه «يمارس ضغوطاً سياسية للفوز بعقد سنوي جديد». وهو لهذه الغاية «قدّم لائحة وعود جديدة، من بينها شراء معدات كان يفترض أن يشتريها العام الماضي، والتعاقد مع شركة دائمة الصيت تعنى بالورود والشتول مقابل مليون و700 ألف دولار سنوياً». المصادر لفتت إلى أنه، «فضلاً عن أن الاقتراح بالتعاقد، من الباطن، مع شركة متخصصة يعني اعترافاً من الخطيب بفشل شركته في عملها، فإن الأهم هو أنه ليس مفهوماً لماذا على البلدية تلزيمه هذا الملف طالما أنها قادرة على التعاقد مع هذه الشركة مباشرة ومن دون وسيط».

المصادر أشارت إلى أن «هايكون» التي وظّفت 150 ناطوراً على الحدائق والمساحات الخضراء، تضغط من خلال هؤلاء لتجديد عقدها عبر تحميل البلدية مسؤولية «قطع أرزاق 150 عائلة»، لكنها شدّدت على أن بند تجديد العقد «لن يمر في الجلسة على الأرجح، بسبب المعارضة الكبيرة التي يواجهها»، فيما أكّد «رئيس لجنة الحدائق العامة في البلدية غابي فرنيني لـ«الأخبار» أن «المهل القانونية لتجديد العقد انتهت، وبات لزاماً إعداد دفتر شروط جديد يفضل أن يكون فاصلاً بين الصيانة والزرع، إذ لا يمكن لمتعهد أن يعمل في اختصاص زراعي أو في تطوير الحدائق وتشحيلها من دون أن تكون لديه خبرة في هذا الشأن».

* على الموقع الإلكتروني نموذج عن تلزيم صيانة المزروعات في الوسطيات والحدائق وتنظيفها وتشحيلها في بلدية بيروت لعام 2017.

> عقد الشركة انتهى في 14 الجاري وبات لزاماً إجراء مناقصة جديدة وفق دفتر شروط جديد

تقرير

الدولة تزرع والجمعيات تحصد

زينب عثمان

إحصاءات كثيرة أُعلن عنها خلال ورشة العمل التي نظّمتها جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) في فندق «راديسون بلو»، نهاية الأسبوع الماضي، استكمالاً لعمل «لجنة التنسيق الوطنية» الموكلة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. في محاولة لتقييم الموارد الحرجية في لبنان، أفصح ممثلو وزارتي الزراعة والبيئة والجمعيات المدنية المشاركة في الورشة عما في حوزتهم من أرقام ونتائج تتعلق بالتغييرات التي طاولت الأراضي الزراعية والحرجية خلال فترتين زمنيتين، تمتدان بين الأعوام 2000 و2010 وبين 2010 و2018. لكن الإحصاءات التي أُعلن عن أغلبها، بإكليزية مفتعلة، لم تقدم جديداً حول واقع المساحات الحرجية والغابات، سوى أن «الغابات تغطي 13% من مساحة الأراضي اللبنانية»، وأننا خسرنا نحو 1600 هكتار من الأراضي الزراعية بين 2010 و2018. وهي إحصاءات كانت «الأخبار» قد لجأت إلى وزارة الزراعة لتفنّدها بها، ليتبيّن أنها غير متوفرة نظراً لقصور العمل على تحديث بياناتها، في انتظار أن تنتهي الجمعيات المدنية المساهمة من تنفيذ مشاريعها وإعداد تقاريرها. وحسب رئيسة دائرة التحريج والاستثمار في الوزارة، سيلفا قطيش، فإن الأرقام الرسمية التي يمكن اعتمادها ستنشر في أيلول، أي لدى إنجاز التقرير الوطني الذي يمثّل عصارة جهود مختلف الجهات المعنية بهذا الموضوع من إدارات ومؤسسات عامة وجامعات وجمعيات مدنية.

في أية حال، بيّنت النقاشات العشوائية، التي «تراشقها» الحاضرون أثناء تقديم كل جهة عرضها الإيضاحي البصري، أن 40% من أراضي لبنان «غير ممسوحة»، وأن أغلب الخرائط الرسمية التي تفصل الأراضي المملوكة للدولة عن الخاصة ليست في حوزة جميع أطراف النقاش، بمن فيهم وزارة الزراعة، التي طلب ممثلون عنها من الجمعيات مدّها بنسخ عن تلك الخرائط. وهو موقف زاد من حالة الالتباس المحيطة بعمل الـ«أن جي أوز» الذي بدا رسمياً أكثر من عمل وزارة الزراعة نفسها، ووضع مصداقية الأرقام والإحصاءات الصادرة عنها في خانة المساءلة وعدم الدقة في حال ثبُت فعلياً أن «أراضي لبنان غير ممسوحة بالكامل»، كما أكد المشاركون. نتحدث هنا عن مسوحات كان يفترض أن تجريها الكوادر البشرية في وزارتي الزراعة والبيئة منذ سنوات، أو على الأقل عندما استُحدث «البرنامج الوطني للتحريج» عام 2012، في مسعى لإعادة الغطاء الحرجي إلى نسبة 20% في مدة زمنية أقصاها عشرون عاماً، ولكنها لسبب ما لم تجرَ بالكامل.

وخلال النقاش الذي بدا استعراضاً للقدرات، ثمة من قال إن «الجيش اللبناني مسؤول عن استكمال أعمال المسوحات»، وثمة من تحفّظ عن المصادر التي استحصل منها على الخرائط، فيما طالبت رئيسة دائرة الأنظمة الإيكولوجية في وزارة البيئة، لارا سماحة، بأن «توزّع الخرائط والمعلومات على الجميع»، من دون أن تتضح أسباب وكيفية حيازة الجمعيات على الخرائط بدلاً من وزارة الزراعة، في حين أن الحالة الطبيعية تفترض أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بالتحريج محصورة بالوزارة. غربلة المعلومات طاولت كذلك التغيرات الطارئة على نسبة التحريج السنوي التي لم تتضح، في حين أشارت أرقام صادرة عن جامعة «البلمند» أن 17 كلم مربعاً من الأراضي الحرجية تحولت إلى زراعية بين عامَي 2000 و 2010. ومن بين الأراضي الممسوحة، تفيد المعطيات بأن «60 إلى 70 في المئة منها فقط» تحددت ملكيتها، في نتيجة رفض مدير مشروع التحريج وإدارة الغابات في منظمة «فاو»، فادي أسمر، اعتمادها رسمياً قبل احتساب الجمعيات المساحات المفقودة أو المُكتسبة من الأراضي المصنّفة حرجية، على اعتبار أن «استخدامات الأراضي الخاصة قابلة للتغير سنوياً».

الأخذ والرد بشأن هذه المسألة وغيرها لم يستغرق طويلاً، لكنه كشف في المقابل عن عدم تجانس بين عمل الجمعيات في ما بينها من جهة، وبين عملها وعمل الوزارات المعنية من ناحية أخرى، خصوصاً بعدما تبيّن أن آليات جمع البيانات وأنظمة تحليلها مختلفة. وهو ما أوحى بأن تقرير اللجنة النهائي قد ينتج منه إحصاءات وأرقام غير دقيقة، ستقدّم في نهاية المطاف إلى الأمم المتحدة عبر وزارة الزراعة، التي «لا يُسمح لها بفعل الكثير»، حسب ما أكد أحد العاملين فيها. والأخير تحدث لـ«الأخبار» عن قصور في التعاون بين الوزارة وبعض الجمعيات «التي لا تنسق معنا ولا تمدنا بالمعلومات التي يحوزتها في محاولة منها لخطف الإنجازات»، وتصوير الوزارة على أنها «عاجزة» عن إدارة مهامها. وهي صورة تسهم وزارة المالية في تعزيزها بعدما رفضت مراراً «تزويدنا بالمال الكافي لإنجاز مهامنا كاملة».

> عمل الـ«أن جي أوز» يبدو رسمياً أكثر من عمل وزارة الزراعة نفسها!

مشروع الـ«40» مليون شجرة

في إطار «البرنامج الوطني للتحريج»، أطلقت وزارة الزراعة في عام 2014 مشروع الـ40 مليون شجرة الذي يهدف إلى إعادة الغطاء الحرجي إلى نسبة 20% من خلال زراعة 40 مليون شجرة حرجية على مساحة 70 ألف هكتار من الأراضي البور حتى عام 2030. إلا أن المعطيات تفيد بأن تمويل المشروع لم يتم تأمينه حتى اليوم بشكل كامل، وأن عدد الأشجار التي تم زرعها حتى الآن لا تتخطى المليون شجرة!

وجهة نظر

كيوسكات الكورنيش
اغتصاب موصوف للواجهة البحرية

نزيه خياط *

قبل الغوص في تقييم المشهد اليومي لكورنيش بيروت يجب طرح السؤال المحوري: لماذا يجب التصدي دوماً لمشروع الكيوسكات على كورنيش الواجهة البحرية من دون تردد، اليوم وغداً ومستقبلاً؟

بداية، لا بد من الإشارة الى ان العمل البلدي، بمفهومه الحقيقي، عمل إنمائي واجتماعي وخدماتي، أي انه الركيزة الاساس لعملية التنمية المحلية. وبما ان رئيس المجلس البلدي وأعضاءه يُنتخبون مباشرة من أبناء بيروت، يكون لزاماً عليهم احترام خيارات هؤلاء ومصلحتهم، لا تغليب المصلحة الهادفة الى انتفاع أشخاص بعينهم مؤثرين على أصحاب القرار في العاصمة، مع الإشارة الى ان محافظة بيروت - كاستثناء - المحافظ هو المسؤول التنفيذي الأول فيها، خلافا لما هو عليه دور المحافظ في بقية المحافظات. وهنا نتساءل: هل مشروع الكيوسكات للمصلحة العامة ام لأشخاص بعينهم، ولماذا اعتمدت طريقة الاتفاق بالتراضي على ما تحمله من علامات استفهام مشروعة حول شفافيتها؟

العلاقة مع البحر

أثبت قرار مشروع الكيوسكات الجائر ان التعاطي بشؤون العاصمة يفتقد الى المقاربات الاجتماعية والانسانية، ويتم بأعلى درجات الجشع، حتى ولو كانت نتيجته اغتصاب ما تبقى من الهواء النقي نسبياً على كورنيش بيروت، والقضاء على البقية الباقية من الروح الانسانية والاندماج الاجتماعي للمدينة. وهذا ما يتجلى في المشهد الصباحي اليومي، حيث يتفاعل رواد الكورنيش - وهم من نسيج اجتماعي متنوع مهنياً واجتماعياً - خلال ممارستهم رياضة المشي والهرولة او صيد الأسماك او الجلوس على المقاعد الإسمنتية، يوحّدهم النظر الى الأفق وتأمل بحر بيروت الذي يثن شاطئه بالنفايات والملوثات امام اعين مسؤولي البلدية.

أثبت الاتفاق بالتراضي الذي وقعه المحافظ لمصلحة من يدعون ان المشروع خدمة للبيارتة ويؤمن فرص عمل لأبنائهم، ان لا علاقة للمعنيين به بمصلحة بيروت وأبنائها لأنهم، من جهة، يفتقدون الى ذاكرة المدينة الجماعية، وركيزتها تكمن في أهمية تلازم علاقة البيارتة بالبحر. ومن جهة ثانية تناسى ذاكرتهم القريبة التي تعود الى تسعينيات القرن الماضي عندما حقّق الرئيس الشهيد رفيق الحريري إنجاز إزالة فانات القهوة التي كانت تنتشر على طول الواجهة البحرية، والتي عاث أصحابها فسادا على كورنيشها فحوّلوه مرتعاً للدعارة وترويج المخدرات وممارسة البلطجة على الرواد.

لذلك، يصبح مشروعاً التساؤل الموجّه الى المعنيين بمشروع الكيوسكات، محافظاً وبلدية: لماذا لم يستبدل الرئيس الحريري الفانات بالكيوسكات وهل كانت تنقصه الرؤية التنموية لذلك؟ وهل كان الرئيس الشهيد الذي نفذ اكبر مشروع إعماري في المنطقة حينها غافلاً عن تأمين فرص عمل للبيارتة من خلال كيوسكات؟ وهل تناسى أصحاب الشأن دعوته عام 1992 أبناء العائلات البيروتية الى قريطم ليزفّ اليهم إنجاز عملية ازالة الفانات والعوائق عن الكورنيش ليصبح لبيروت والبيارتة متنفس يمتد من الواجهة البحرية لسوليدير حتى الرملة البيضاء؟

فهذا الكورنيش يعدّ، من الناحية البيئية، اقل المناطق تلوثاً ضمن النطاق الجغرافي للعاصمة. إذ ان الرياح التي تهب على الشاطئ معظم أيام السنة غربية وجنوبية غربية، ما يدفع الانبعاثات الملوثة المتراكمة في أجواء بيروت - بحسب قوة سرعة الرياح - في اتجاه الداخل شرقاً. الأمر الذي يجعل هذا الحيز الجغرافي أقل المناطق تلوثاً على مدار السنة، بنسب منخفضة ومتفاوتة. وأي تغيير في وظيفة واجهة بيروت البحرية الحالية سيؤدي الى زيادة معدلات التلوث في مجالها الجغرافي بحراً وشاطئاً ويابسة، اي الى مزيد من الأمراض الرئوية والجلدية الخطيرة وبوتيرة متسارعة رغم ان الوضع البيئي الراهن لا يعتبر مثالياً نتيجة قصور العمل البلدي البديهي.

توصيفات سطحية

يتحدث المعنيون بالاجازة للمشروع ومنفذوه عن تأمين فرص عمل للبيارتة. هذا الإدعاء المزعوم يدفع للتساؤل عما اذا كان هذا سيزيد الناتج القومي ويؤدي الى انخفاض معدل البطالة في العاصمة؟ أم أن هذه ليست سوى شعارات للتعمية و تبريراً إعلامياً للذين سينتفعون فعليا من المشروع

> قضاء على البقية الباقية من الروح الانسانية والاندماج الاجتماعي للمدينة

الذي سيؤمن لهم مداخيل بمئات الآلاف من الدولارات على حساب اغتصاب حق البيارتة في المتنفس الوحيد المتبقي لهم من الواجهة البحرية لمدينتهم؟

كما يجري الترويج للمشروع باعتباره «حضارياً»، وهو توصيف فارغ يحاول استغباء أبناء العاصمة، إلا إذا كنّا سنصدّق أن فرنسا، مثلاً، دولة متخلّفة عن الركب الحضاري لأنها تمنع انشاء كيوسكات على طول واجهتها على المتوسط، باعتبارها ملكية عامة لجميع المواطنين لا يحق استغلالها للربح الشخصي. والأمر نفسه ينطبق على جميع شواطئ المتوسط.

انطلاقا من ذلك، نطرح التساؤلات الآتية:

- اذا كان الادعاء ان الغاية من الكيوسكات هو تحقيق مداخيل إضافية للبلدية، ألم يكن من الأجدى بداية اجراء تقويم لجدوى الإنفاق البلدي على عشرات النشاطات الفولكلورية والتنويعات المعروفة المتعددة خلال السنوات الماضية، والتي لا تمت الى التنمية المدينية بصلة؟ وهل جرى تقدير العائدات على الاقتصاد الجزئي الذي استهدفته هذه النشاطات المقدرة بملايين الدولارات دفعت من جيب المكلّف البيروتي؟

- اذا كان المعنيون بالعمل البلدي اعطوا بعداً «فلسفياً» لأهمية انشاء الكيوسكات «الحضارية» وانعكاسها على الكورنيش، فلماذا تركوا هذا الكورنيش مهملاً، أقله طوال السنوات الثلاث الماضية، ولم يعمدوا مثلاً الى صيانة حجارة أرصفته ومقاعده ودرابزينه دورياً؟

- بدل الاعتداء على مجال الكورنيش الطبيعي وتشويهه بالكيوسكات، لماذا لا يتم تلزيم انشاء مراحيض كل 250 متراً في الوسطيات حفاظا على الصحة العامة؟ وهل سبق لأي من المعنيين بالمشروع ان ألقى نظرة على المراحيض الوحيدين الموجودين حاليا على طول ستة كيلومترات من الكورنيش لتفحّص حالهما المزرية؟ ولماذا تغلق هذه المراحيض أبوابها يومي السبت والأحد والأعياد، وكأن قضاء الحاجة الطبيعية لرواد الكورنيش يكون في إجازة هو الآخر؟

- لماذا لا يخصص مسار محدد لراكبي الدراجات الهوائية على الكورنيش حماية للمشاة عليه؟ وأين هي التشريعات التي تفرض على من ينزّهون حيواناتهم جمع مخلفاتها؟ ولماذا لا تفرض غرامة فورية على من يخالفون تطبيق قواعد النظافة هذه؟ أليس هذا عملاً حضارياً يمكن تنفيذه من دون انشاء كيوسكات؟

- لماذا لا تعتمد الطاقة الشمسية في انارة الكورنيش الذي يبقى في الظلام الدامس ليلا ؟ أليس هذا عملا حضارياً أيضاً؟ ولماذا لا تجمع النفايات من شاطئ الكورنيش الصخري يوميا كما كان يتم سابقا مع الشركة السابقة؟ وأين هي الشرطة البلدية كي تغرّم كل من يرمي القاذورات وأكياس النايلون في بحر بيروت؟ أليس هذا عملا حضاريا يساهم في حماية بيئة بيروت البحرية والحفاظ على ثروتها السمكية؟ وأين هي أعمال تمديد قساطل المجارير التي تصب باتجاه عمق البحر للحد من التلوث الشاطئي؟

أخيراً، وبعد طلب رئيس الحكومة من المحافظ والبلدية إلغاء المشروع نهائياً، يتم التداول بسعي الشركة التي كان مقرراً أن تنفّذ المشروع لمطالبة البلدية بتعويضات عن أمر لم ينفذ! بمعنى آخر، إما اغتصاب واجهة بيروت البحرية او تدفيع البلدية خوّة، وهذا ما يجب على المكلفين البيارتة الحذر منه واليقظة تجاهه لانه سيكون اغتصاباً موصوفاً لحقوقهم في الأملاك العامة التي سيسعون لاستباحتها دون كلل أو ملل.

هذا غيض من فيض ما تحتاجه واجهة بيروت البحرية، والعاصمة عموماً. هذه المدينة المتروكة لقدرها والصامدة تعرف متى وأين ومن ستحاسب. أهالي بيروت ليسوا شعوبيين بطبيعتهم الاجتماعية، بل يمثلون رأياً عاماً حضارياً مسالماً، وهم يعضّون على الجرح، لكنهم لا يستكينون. بيروت درّة المتوسط، وواجهتها البحرية لؤلؤتها، فاحموها ولا تخذلوها امام جشع الجاشعين و مكر الماكرين.

*أستاذ جامعي، عضو الجمعية الجغرافية اللبنانية.

> «هايكون» محظية لدى مجلس الإنماء والإعمار

رئيس مجلس إدارة «هايكون» عماد الخطيب رشّحه تيار المستقبل في الانتخابات النيابية الأخيرة في قضاء مرجعيون - حاصبيا، هو أحد رجال الأعمال البارزين في التيار الأزرق في السنوات العشر الأخيرة، وتلتزم شركته تعهدات في لبنان والإمارات ومصر والعراق. بعد خسارته في الانتخابات، طرح اسمه كمرشح لتولي إحدى وزارات المستقبل، قبل أن يسحب من التداول. وتعدّ «هايكون» بين الشركات العشر الأولى التي تفوز دورياً بعقود أشغال كبيرة في مشاريع مجلس الإنماء والاعمار، علماً بأنها التزمت أعمال مبنى وزارة الصحة العامة في بئر حسن الذي فاقت كلفته أربعة أضعاف تقديرات الخبراء، ومبنى وزارة التربية في الاونيسكو، وأشرف على بناء مقر رئيس مجلس النواب في عين التينة.

17 كلم مربعاً من الأراضي الحرجية تحولت زراعية بين 2000 و 2010 (هروات طحطح)

كأس أمم أفريقيا

في عام 2017 خرج المنتخب الجزائري من الباب الضيق لبطولة امم افريقيا رغم كونه المرشح الابرز لرفع الكاس الذهبية حينها. خروج من الدور الاول بعد تعادلين وخسارة، دفع بالجميع الى «السخرية» من اللاعبين، ومن الإعلان الترويجي للمنتخب. ولكن بعد عامين من المشاركة المخيّبة، تمكن منتخب الجزائر من الوصول الى نهائي البطولة للمرة الاولى منذ 29 عاماً. في هذا الوقت، حاول الإعلام الفرنسي استفزاز الجزائريين. وربط تألق منتخبهم بالمدرسة الكروية الفرنسية. ولكن اي متابع يمكنه رؤية عكس ذلك. وان فرنسا هي التي استفادت من الجزائريين ومختلف دول افريقيا وليس العكس

فرنسا تخسر الرهان
منتخب «المحاربين»... صنع في الجزائر

لعب الجزائريون من أجل قميص المنتخب (رياض عرامدي ـ أ ف ب)

حسينة فحص

مرة جديدة استغل الإعلام الفرنسي المناسبة، لإظهار كامل عنصريته تجاه أفريقيا عامة، والجزائر خاصة. صحيفة «لوباريزيان» عنونت قبل المباراة النهائية لبطولة أفريقيا «نهائي كأس أمم أفريقيا: الجزائر من صنع فرنسي». تضمن التقرير كلاماً عن دور المدرسة الفرنسية في تشكيل النواة الأساسية للمنتخب الجزائري، وعن لاعبين ولدوا وتعلموا أصول كرة القدم في الأندية الفرنسية. كذلك أشارت الصحيفة إلى دور المدير الفني جمال بلماضي المولود في فرنسا، في التطور الذي يشهده منتخب الجزائر اليوم. الادعاءات «الفضفاضة» التي تحدث عنها الإعلام الفرنسي، وإن أضاءت على بعض تفاصيل، إلا أنها فتحت الباب واسعاً للحديث عن إنجازات منتخب فرنسا، وحتى الأندية الفرنسية التي لم تكن لتتحقق لولا جهود المهاجرين، تحديداً الجزائريين منهم.

يوم عاشت فرنسا مجدها الكروي الأول إثر تتويجها ببطولة كأس العالم 1998، كان الفضل لزين الدين زيدان، أفضل لاعب في تاريخ الكرة الفرنسية. زيدان هو اللاعب الفرنسي الأبرز من أصول جزائرية، غير أنه ليس الوحيد، إذ تطول القائمة لتشمل كريم بنزيما، نبيل فقير، سمير نصري وغيرهم. الفائدة كانت متبادلة بين الطرفين الجزائري-الفرنسي، وبدرجة أكبر للفرنسيين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تشكيلة الجزائر المتوّجة أخيراً ببطولة الأمم الأفريقية ضمت العديد من اللاعبين الجزائريي الأصل والتكوين، يلعبون في الدوريات المحلية، أبرزهم يوسف بلايلي، وبغداد بونجاح، وجمال بن العمري، إضافةً إلى المدرب الجزائري جمال بلماضي، وهنا يكمن الفرق.

المنتخب الجزائري كان عبارة عن مزيج من اللاعبين المحليين والمحترفين، يحملون الدماء الجزائرية الخالصة. أما تأسيس بعضهم في الدوريات الفرنسية، فهذا يندرج تحت إطار الاحتراف، وهو المنطلق الذي تعتمده أبرز منتخبات العالم لإعطاء لاعبيها ثقافات كروية جديدة.

تقريرٌ مستفز اعتبره الجزائريون امتداداً للحملة التي يشنها اليمين المتطرف في فرنسا ضد الجزائر ومنتخبها الكروي، والتي زادت حدّتها بعد دخول أحد النواب الفرنسيين في جدال حاد مع نجم المنتخب رياض محرز، على هامش مباراة الجزائر ونيجيريا في نصف النهائي، حيث تمنى النائب علناً خسارة الجزائر تجنباً لاحتفال جماهيرها في فرنسا.

منتخب التحرير

في حقيقة الأمر، فإنّ المناوشات الرياضية بين الطرفين الجزائري-الفرنسي ما هي إلّا امتداد للصراع القديم. فرنسا احتلت الجزائر لفترة طويلة، ولكن أبناء البلد العربي-الأفريقي قاوموا ذلك، وقدموا أكثر من مليون شهيد في ثورة التحرير.

عام 1956، رأى ثوار الجزائر أن المقاومة يمكن أن تمتد لتشمل الميادين الرياضية، فتم العمل على نشر القضية عبر كرة القدم، وتم تأسيس منتخب الجزائر (عرف بمنتخب التحرير). ارتبط هذا الأخير ارتباطاً وثيقاً بتحرير البلاد، إذ إنه ولد من رحم الثورة، وكان عنصراً أساسياً في استقلال الجزائر عن فرنسا. عُرف المنتخب حينها بمنتخب التحرير. بعدها، بدأت المقاومة بإرسال ضرباتها إلى فرنسا عبر كرة القدم، تحديداً عام 1958، العام الأسود في كرة القدم الفرنسية. حينها، كان المنتخب الفرنسي من أبرز المرشحين للفوز بكأس العالم المقام في السويد، إذ كان يضم لاعبين بارزين مثل ريمون كوبا وجاست لويس فونتين. حينها، استدعى المدرب بول نيكولا إلى تشكيلة المنتخب الفرنسي أربعة لاعبين من أصول جزائرية هم، نجم فريق سانت إيتيان رشيد مخلوفي، ومدافع فريق موناكو مصطفى زيتوني، فضلاً عن مهاجم موناكو عبد العزيز بن تيفور، ومحمد معوش، مهاجم فريق ريمس. قبل شهرين من موعد السفر إلى السويد، اختفى اللاعبون الجزائريون الأربعة، ومعهم 30 لاعباً آخرين ينشطون في الدوري الفرنسي الأول. خرجوا على دفعات من المدن الفرنسية عبر حدود الدول المجاورة، ليجتمعوا في تونس من أجل النضال وتلبية نداء الثورة، بعد أن وقع الاختيار عليهم لتمثيل منتخب التحرير. تأثر المنتخب الفرنسي بهذه الغيابات، فخسر مباراة نصف النهائي أمام البرازيل بخمسة أهداف مقابل هدفين.

بعد تفضيلهم اللعب لبلدهم الأم، اهتزّ الإعلام الفرنسي، ولعل ما كتبته صحيفة «ليكيب» الفرنسية حينها يختصر كل شيء: «الرياضة أداة رائعة للتقريب بين الأفراد، إنهم يتعلمون في الملاعب كيف يتعرفون ويتفاهمون بأفضل صورة، لكن من العبث أن نعتقد بأنهم من الممكن أن يكونوا في مأمن من تأثير التيارات السياسية أو الاقتصادية الكبرى المولدة للنزاعات العالمية الحالية. لا شيء يمكن فعلاً أن يؤثر في الأذهان بقدر الانسحاب المفاجئ لزيتوني ورفاقه». هكذا، تحولت قضية «استقلال الجزائر» من قضية محلية إلى قضية عالمية.

خوف فرنسي من المستقبل

يشكل المهاجرون اليوم العمود الفقري لمنتخب فرنسا لكرة القدم. خلال نهائيات كأس العالم الأخيرة التي لُعبت على الأراضي الروسية وتوج بها المنتخب الفرنسي، بدا واضحاً خلالها أن «منتخب الديكة» لا يضم سوى عدد صغير من اللاعبين أصحاب الأصول الفرنسية الخالصة. اعتمد «الديكة» على نغولو كانتيه، بول بوغبا، عادل رامي، كيليان مبابيه وغيرهم الكثير للفوز بكأس العالم، والقيّمون على المنتخب يحاولون حالياً البحث عن لاعبين آخرين من أصول إفريقية لضمهم إلى منتخبات الفئات العمرية، وفي النهاية يكونون مع المنتخب الأول. هذه الخطة تبدو واضحة، والعين باتت على اللاعبين الجزائريين الصغار السن، لما يقدمونه من مستوى مميّز.

> حاول الإعلام الفرنسي التأثير على صورة منتخب الجزائر ونسي نفسه

> باتت العنصرية الفرنسية تظهر بشكل واضح عبر وسائل الإعلام هناك

فرنسا تشكو الجزائر

لم تتغاضَ فرنسا عن الأضرار التي سبّبتها لها المقاومة الجزائرية بعد دعوتها للاعبين الجزائريين، إذ تقدم الاتحاد الفرنسي بشكوى إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم، مفادها عدم الاعتراف بمنتخب التحرير كممثل للجزائر ومنعه من اللعب في أي مناسبة دولية، وهو ما وافقت عليه الـ«فيفا». رغم تهديدات الاتحاد الدولي لكرة القدم بمعاقبة أي دولة تستقبل الفريق، لعب منتخب الجزائر أكثر من 80 مباراة في مختلف الدول، على غرار دول أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي، كما بلغاريا، ورومانيا، والمجر وتشيكوسلوفاكيا، إضافةً إلى بعض الدول الآسيوية مثل الصين وفيتنام، وطبعاً العديد من الدول العربية كليبيا، والأردن، وتونس والمغرب وغيرها.

لم تكن ممارسة كرة القدم كلعبة رياضية الهدف من رحلات منتخب التحرير، بل إنّ الهدف الرئيسي تمثّل في نشر فكرة جوهرية مفادها وجود بلد يدعى الجزائر، يمتلك قضية ضد المحتل الفرنسي. بحسب بعض القادة الجزائريين حينها، فإنّ المنتخب الجزائري قد أكسب الثورة الجزائرية ما يساوي عشر سنوات من العمل. هكذا نشأ منتخب الجزائر، وحصل على صفته الرسمية بعد الاستقلال عام 1962، ومن هنا، تتضح أكثر العلاقة التي تربط الجزائريين بمنتخب بلادهم، والتي جسدها معلق قنوات «بي ان سبورتس» الرياضية حفيظ الدراجي، أثناء تعليقه على مباريات منتخب بلاده، بأجمل صورة ممكنة.

«جاء الوقت الذي نفكر فيه ونذكر العالم بمن نكون. كما كتبنا التاريخ من قبل، سنعود ونكتبه اليوم، ونكون الرقم 1». هكذا، اختُتمت الدعاية الترويجية لمنتخب الجزائر عام 2017. تأخرت الوعود سنتين، غير أنها جاءت في النهاية، بعد أن توّج منتخب الجزائر ببطولة أمم أفريقيا 2019. شكلت هذه الأخيرة البطولة الأفريقية الأولى للجزائر منذ جيل رابح ماجر، وجمال مناد، وطاهلا شريف الوزاني، ومحمد رحيم، وعنتر عصماني وغيرهم... الروح الجماعية التي أظهرها الجزائريون مع كل هدف وكل تأهل، من سجودٍ وفرح ودموع، حرّرت اللاعبين من أي تشكيك في حبهم لوطنهم، أو أيّ ادعاءات بأنهم يمكن أن لا يقدموا كل ما يملكون من امكانات من أجل المنتخب. ما قدمه اللاعبون الجزائريون على أرض مصر يؤكد أنهم تفوّقوا على أنفسهم، وقدموا كل شيء من أجل المنتخب، حتى إن الروح التي لعبوا بها، لا يقدمونها مع أنديتهم، وهذا ما يثبت أن قميص المنتخب هو من أعطى كل هذا الدفع؛ فالمنتخب هو من صنع جزائري، وما يعطى لمنتخب الوطن لا يعطى لغيره.

سبوت لايت

أرقام مميّزة لبطل أفريقيا الجديد

حسن رمضان

«من دونهم، لا أساوي شيئاً، لاعبو المنتخب الوطني صمدوا طوال البطولة». هذه كانت أولى كلمات المدرب الجزائري جمال بلماضي، بعد تتويج منتخب بلاده بلقب كأس الأمم الإفريقية 2019 التي أقيمت في مصر. كلمات تعطي الجماهير والمتابعين والنقّاد فكرة بسيطة عن عقلية هذا المدرب، وعن العلاقة المميزة بينه وبين اللاعبين. تمكّن بلماضي من رفع لقب الـ«كان»، وهذا ما كان غير متوقع قبل البطولة، نظراً للتخبطات التي عاشها منتخب «المحاربين» خلال السنوات الخمس الماضية. لم يؤمن أحد ببلماضي، إن كان الجمهور، أو الإداريين في الاتحاد الجزائري، لكنه في النهاية «فعلها»، وقدّم إلى الجزائر هدية كانت غائبة عن خزائن المنتخب منذ 29 عاماً.

خلال هذه البطولة، يمكن رصد خمسة أرقام سجلها المنتخب الجزائري في مشواره نحو اللقب القاري الأغلى. التتويج هو الثاني للمنتخب الجزائري باللقب، والأول بعد 29 عاماً، حيث كان اللقب الوحيد في 1990، وتحديداً في الجزائر نفسها التي كانت مستضيفة للبطولة الإفريقية.

المنتخب السنغالي حلّ وصيفاً للمرة الثانية في تاريخه، وبقي رصيده خالياً من التتويجات بكأس أمم إفريقيا. وكانت خسارته الأولى في نسخة 2002 أمام المنتخب الكاميروني، نتيجة المباراة التي انتهت بفوز المنتخب الجزائري بهدف نظيف هي «مفتاح النجاح والتتويج» الجزائري بلقبي 1990 و2019. في النسخة الأولى فازت الجزائر على نيجيريا، وفي الثانية كان الفوز على السنغال.

مدرب منتخب «الأسود» أليو سيسيه خسر لقب كأس أمم إفريقيا لاعباً ومدرباً. الأولى كانت عام 2002، والثانية في 2019، وهو على رأس الجهاز الفني للمنتخب السنغالي. والمنتخب الجزائري هو أيضاً ثاني منتخبات القارة الإفريقية التي تنجح في الفوز على الأراضي المصرية، بعد تتويج الكونغو الديموقراطية في نسخة 1974 (باقي النسخ كانت من نصيب صاحب الأرض والجمهور، المنتخب المصري).

> تصدر منتخب الجزائر ترتيب المنتخبات من ناحية تسجيل الأهداف بواقع 13 هدفاً في البطولة الأخيرة

وفي الحديث عن هذه البطولة، وفوز الجزائر باللقب الأغلى، تبقى هناك سلسلة أحداث متشابهة يمكن الحديث عنها، وهي مرتبطة بلقبي الجزائر عام 1990، و2019.

الأمر الأول متعلق بالمدرب الوطني «محاربي الصحراء» باللقب مع مدرب وطني في المناسبتين. ففي عام 1990 كان يقف على العارضة الفنية للمنتخب المدرب الجزائري عبد الحميد كرمالي، وفي 2019 صنع جمال بلماضي المعجزة، وقاد الخضر إلى منصة التتويج.

الأمر الثاني متعلق بتفاصيل المباراة، وتحديداً الشوط الأوّل الحاسم. فمن المفارقات الغريبة في عالم كرة القدم، أن المنتخب الجزائري سجل هدفين في المباراتين الحاسمتين للقب القاري، في الشوط الأول. هدف الفوز في نسخة 1990 جاء من طريق يوسف وجداني، بينما سجل المهاجم بغداد بونجاح هدف الفوز في الدقيقة الثانية من نهائي 2019.

الأمر الثالث والمهم، عدد الأهداف المسجلة في كل نسخة. المنتخب الجزائري تصدّر ترتيب المنتخبات من ناحية تسجيل الأهداف بواقع 13 هدفاً في البطولة الأخيرة، وهو الرقم ذاته الذي سجله المحاربون في نسخة عام 1990.

وإضافةً إلى كل هذه الأرقام، توّج نجم المنتخب الجزائري إسماعيل بن ناصر بجائزة أفضل لاعب في النسخة الـ32 من البطولة. ومن المتوقع أن ينتقل بن ناصر من ناديه الحالي، إمبولي الإيطالي، إلى أحد الأندية الأوروبية الكبرى بعد تألقه في البطولة الإفريقية. وللمفارقة، فإنه في بطولة عام 1990، فاز اللاعب الجزائري رابح ماجر بلقب أفضل لاعب في كأس أمم إفريقيا.

قدّم لاعبو الجزائر اداءً مثالياً (جوسيبي كاكاتشي - أ ف ب)

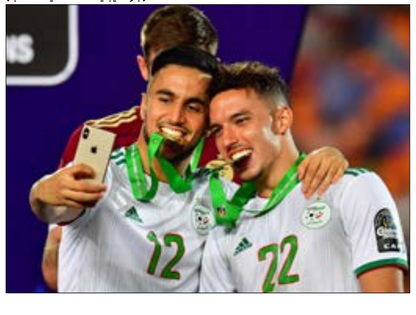

حول العالم

خيبة اولى لهازار

خاض النجم البلجيكي، لاعب تشيلسي الإنكليزي السابق إيدن هازار، مباراته الأولى بقميص فريقه الجديد ريال مدريد الإسباني. وكانت المباراة في إطار المباريات التحضيرية للدوريات الأوروبية الخمس الكبرى، حيث خسر زملاء الوافد الجديد بنتيجة (3-1) أمام بايرن ميونيخ الألماني. ولم تكن المشاركة الأولى للاعب الـ«بلوز» السابق هي الوحيدة

للوافدين الجدد إلى مدريد، حيث شارك أيضاً الشاب البرازيلي رودريغو وتوّج مشاركته بهدف من ركلة حرة مباشرة.

رونار يودع «الاسود»

أعلن المدرب الفرنسي إيرفيه رونار، رحيله عن تدريب المنتخب المغربي لكرة القدم، بعد أكثر من ثلاثة سنوات في هذا المنصب، مؤكداً أنّ هذا القرار كان متخذاً قبل مشاركة «أسود الأطلس» في كأس الأمم الإفريقية التي أقيمت في مصر (خرج المغاربة من الدور ثمن النهائي). وقال رونار في بيان نشره عبر حسابه على «تويتر»: «حان الوقت بالنسبة إليّ لطيّ صفحة هذا الفصل الطويل والجميل من حياتي، الذي بدأ على رأس الإدارة الفنية لأسود الأطلس مطلع عام 2016».

بايل غير مرغوب فيه

يتجه جناح نادي ريال مدريد الإسباني لمغادرة الفريق في الأيام القليلة المقبلة، بعد أن أعلن المدرب الفرنسي زين الدين زيدان رغبة الفريق في التخلّي عن اللاعب الويلزي. وكان بايل خارج تشكيلة ريال مدريد في مباراته الأولى التحضيرية في كأس الأبطال الدولية الودية التي خسرها أمام بايرن ميونيخ الألماني بنتيجة (3-1) في مدينة هيوستن الأميركية.

وبحسب زيدان، فإن «النادي يعمل على رحيله، لهذا السبب لم يشارك، سنرى ما سيحصل في الأيام القليلة المقبلة».

زلاتان «لا يُهزم»

أنهى المهاجم السويدي زلاتان إبراهيموفيتش، الجدال الذي دار بينه وبين اللاعب المكسيكي كارلوس فيلا، بعد أن سجّل «إيبرا» ثلاثة أهداف «هاتريك» في المباراة التي جمعته مع نجم فريق لوس أنجلوس. وكان هناك نوع من المشادات الكلامية في تصريحات كل من نجم لوس أنجلوس غالاكسي إبراهيموفيتش، ونجم فريق لوس أنجلوس (إف سي) كارلوس فيلا، حول من هو أفضل لاعب في الدوري الأميركي للمحترفين «MLS»، ليحسم زلاتان هذا الجدال بفوز فريقه بثلاثة أهداف سجّلها هو، مقابل هدف واحد.

الكرة اللبنانية

نزيه أسعد والأنصار... «أنا عايش أزمة ثقة»

لم يكن أحد يتوقّع أن تكون بداية الحارس نزيه أسعد مع الأنصار متعثرة بهذا الشكل. جميع المؤشرات كانت توحي بأن إحدى أهم الصفقات هذا الموسم ستشهد نهاية سعيدة. حتى برزت مشكلة كبيرة أبعدت أسعد عن تمارين «الأخضر» من دون ظهور بوادر حلّ في الأفق

عبد القادر سعد

تنطبق أغنية ناصيف زيتون «أنا عايش أزمة ثقة» على العلاقة بين الحارس نزيه أسعد وناديه الجديد الأنصار. قد تكون المشكلة الرئيسية أن طريقة انتقاله من طرابلس إلى الأنصار كانت سريعة أو بالعامية «سلق». طرابلس كان يسعى إلى إتمام الصفقة بسرعة للحصول على أموال، نظراً للأزمة المالية الخانقة التي يمرّ بها. حاجة النادي للمال كي يعالج ديون الموسم الماضي، ويصبح قادراً على بدء استعداداته للموسم الجديد جعلت الفريق الشمالي يسرع في عملية الانتقال. الأنصار، بدوره، كان يريد إتمام

> أكّدت المعلومات أنّ ما قيل عن وجود مشكلة بين معتوق والأنصار غير صحيح

الصفقة بسرعة للحصول على خدمات أحد أفضل حراس الموسم الماضي، لتدعيم صفوفه، في ظل تقدم حارسه الأساسي حسن مغنية في السن وعدم وجود بديل، خصوصاً بعد أن ظهر حارسه نمر لحود دون التوقعات.

أسعد كان أيضاً يريد التوقيع مع الأنصار بسرعة، نظراً للأهداف التي يطمح إليها، وهي أن يكون أحد عناصر فريق مرشح بقوة لإحراز لقب الدوري، إضافة إلى مشاركته هذا الموسم في كأس الاتحاد الآسيوي. هذه «السرعة» تحولت إلى «تسرع» أدى إلى حصول أزمة أبعدت اللاعب عن تمارين فريقه الجديد.

الخلاف بين الطرفين على قيمة العقد الذي يمتد لخمس سنوات، مقابل 200 ألف دولار كما يريد اللاعب. طرابلس أصبح خارج المعادلة بعد تلقيه 100 ألف دولار مقابل انتقال أسعد، مع وعد بالحصول على 50 ألف دولار في الفترة بين الذهاب والإياب، مساعدةً من الأنصار. حتى هذا الأمر قد يكون مصدر إشكال بين الناديين، لأنه غير موثّق، ويرتكز على اتفاق ضمني بين الطرفين. لا شك في أنّ المبلغ الذي حصل عليه نادي طرابلس أصبح في جيوب الأطراف التي يدين لها النادي بالأموال، وبالتالي لا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإلغاء الصفقة.

يقي طرفان في القضية: الأنصار، وتحديداً رئيسه نبيل بدر، والحارس أسعد. ما حصل أن الأخير وثق بكلام بدر حين كان هناك خلاف على قيمة الصفقة، واعتمد على تأكيدات من بدر بحلّ الموضوع، وبأنه لن يكون إلا راضياً. أراد بدر أن يوقّع أسعد العقد سريعاً، رغم أنّ قيمته أقل بنحو ثلاثين ألفاً ممّا اتُّفق عليه، ومن ثمّ التقاط الصورة الرسمية، على أن تُعالَج الأمور لاحقاً.

أسعد وثق بكلام بدر ووقّع العقد مع بصمته عليه، رغم أن قيمته لا ترضيه، معتمداً على ما قاله بدر بحلّ الموضوع. حتى إن أسعد وافق على التوقيع على كشوف الأنصار في الاتحاد كي يشارك معه في كأس النخبة، قبل أن يحصل على الدفعة الأولى البالغة 20 ألف دولار وتسوية القيمة النهائية للعقد. يرى مقربون من اللاعب أنّ الحارس الطرابلسي كان إيجابياً إلى أبعد الحدود، كاشفاً عن حسن نية تجاه ناديه الجديد بهدف إتمام الصفقة. حتى إنه تنازل عن أربعة رواتب له في ذمة نادي طرابلس (نحو 5 آلاف دولار) لتسريع العملية. هذه الإيجابية ولّدت صدمة وأسفاً لدى اللاعب حين وجد أن إدارة الأنصار لا تبادله المثل، ولم تلتزم بما اتُّفق عليه، بحسب مصادر.

صحيح أنّ موقفه قانونياً ضعيف، لكونه قد وقّع العقد، لكن بالنسبة إليه، الموضوع مبدئي ولا يتعلق بالقانون. فهو وقّع لأنه وثق بكلام بدر حتى لو كان ذلك خطأ قانونياً بتوقيع عقد لا يفي الشروط المتفق عليها، وذلك بحسب ما تحدثت مصادر مقربة من اللاعب.

من الجانب الأنصاري، تبدو الأمور مختلفة. فبالنسبة إلى الأنصاريين، هناك «سوء فهم» في الموضوع، حيث إن أسعد فهم كلام بدر خطأ. «الرئيس نبيل» أبلغ اللاعب أنه لن يكون إلا راضياً، ودفعه إلى توقيع العقد سريعاً، لكنه لم يلتزم مبلغ المئتي ألف دولار على مدى خمس سنوات، وهو يرى أنّ قيمة العقد يجب ألّا تتجاوز 170 ألف دولار. لكن مصادر أسعد تقول إنّ الوعد كان بمبلغ مئتي ألف دولار، وإنّ ما غُرض لاحقاً من النادي للوصول إلى تسوية بعيدٌ عن ما يريده اللاعب.

بالنسبة إلى الأنصار، هو قدّم العرض الأخير بقيمة أكبر من العقد الذي وقّعه الحارس أسعد، لكن أقل ممّا يريده اللاعب، والكرة أصبحت في ملعب الحارس الطرابلسي الذي يبدو حتى هذه اللحظة رافضاً كلياً للتسوية، ولن يلتحق بالتمارين كما قيل سابقاً. وبحسب المصادر أيضاً، فإن القصة ستُحل، إذ ليس من المقبول أن يعتزل أسعد كرة القدم، ولا أن يظهر الأنصار بمظهر النادي الذي يتراجع رئيسه عن كلامه.

أزمة الأنصار وأسعد ترافقت مع كلام عن وجود استياء من لاعب «الأخضر» الجديد حسن معتوق، لعدم التزام النادي، وتحديداً رئيسه نبيل بدر، بتفاصيل الاتفاق المالي. لكن «الأخبار» علمت من مصادر خاصة أنّ معتوق حصل على دفعته الأولى نقداً، وأنّ الثانية لم تستحق بعد، بحسب ما يؤكّد أحد المقربين من نجم لبنان، ليُختم المصدر كلامه لـ«الأخبار» بأن «الأمور تمام، ولا وجود لمشكلة، والكابتن حسن مرتاح جداً في الأنصار».

يبدو أسعد مستاءً من عدم التزام ما وُعد به (عدنان الحاج علي)

يليق بالنادي. ويشير أحد أصدقاء أسعد إلى أنّ اللاعب منزعج من الموقف الذي حصل، خاصة في ظل وجود شقيقه الأكبر الذي «لا يرضى أن يضعه في موقف الضعيف». الجميع اتفق على أمر ما، ووُقّع العقد، رغم أنه لا يرضي أسعد، وفي المقابل لم يلتزم بدر ما وعد به. هذا الأمر يجعل أسعد متشدداً بعدم التراجع عمّا اتُّفق عليه، حتى لو اعتزل كرة القدم، بحسب مصادر.

صحيح أنّ موقفه قانونياً ضعيف، لكونه قد وقّع العقد، لكن بالنسبة إليه، الموضوع مبدئي ولا يتعلق بالقانون. فهو وقّع لأنه وثق بكلام بدر حتى لو كان ذلك خطأ قانونياً بتوقيع عقد لا يفي الشروط المتفق عليها، وذلك بحسب ما تحدثت مصادر مقربة من اللاعب.

من الجانب الأنصاري، تبدو الأمور مختلفة. فبالنسبة إلى الأنصاريين، هناك «سوء فهم» في الموضوع، حيث إن أسعد فهم كلام بدر خطأ. «الرئيس نبيل» أبلغ اللاعب أنه لن يكون إلا راضياً، ودفعه إلى توقيع العقد سريعاً، لكنه لم يلتزم مبلغ المئتي ألف دولار على مدى خمس سنوات، وهو يرى أنّ قيمة العقد يجب ألّا تتجاوز 170 ألف دولار. لكن مصادر أسعد تقول إنّ الوعد كان بمبلغ مئتي ألف دولار، وإنّ ما غُرض لاحقاً من النادي للوصول إلى تسوية بعيدٌ عن ما يريده اللاعب.

بالنسبة إلى الأنصار، هو قدّم العرض الأخير بقيمة أكبر من العقد الذي وقّعه الحارس أسعد، لكن أقل ممّا يريده اللاعب، والكرة أصبحت في ملعب الحارس الطرابلسي الذي يبدو حتى هذه اللحظة رافضاً كلياً للتسوية، ولن يلتحق بالتمارين كما قيل سابقاً. وبحسب المصادر أيضاً، فإن القصة ستُحل، إذ ليس من المقبول أن يعتزل أسعد كرة القدم، ولا أن يظهر الأنصار بمظهر النادي الذي يتراجع رئيسه عن كلامه.

أزمة الأنصار وأسعد ترافقت مع كلام عن وجود استياء من لاعب «الأخضر» الجديد حسن معتوق، لعدم التزام النادي، وتحديداً رئيسه نبيل بدر، بتفاصيل الاتفاق المالي. لكن «الأخبار» علمت من مصادر خاصة أنّ معتوق حصل على دفعته الأولى نقداً، وأنّ الثانية لم تستحق بعد، بحسب ما يؤكّد أحد المقربين من نجم لبنان، ليُختم المصدر كلامه لـ«الأخبار» بأن «الأمور تمام، ولا وجود لمشكلة، والكابتن حسن مرتاح جداً في الأنصار».

بطولة غرب آسيا

لبنان يواجه العراق في 30 تموز

سُحبت يوم السبت، قرعة بطولة غرب آسيا لكرة القدم، التي ستُقام في مدينتي كربلاء وأربيل من 30 تموز الجاري حتى 14 آب المقبل، بمشاركة 9 منتخبات، منها منتخب لبنان، الذي سيلعب في الافتتاح مع صاحب الضيافة العراقي في 30 تموز عند الساعة 19,30 بتوقيت بيروت.

ويتنافس لبنان ضمن المجموعة التي ستلعب في مدينة كربلاء، وتضم إلى جانبه مع العراق كلاً من فلسطين وسوريا واليمن. أما المجموعة الثانية التي ستقام مبارياتها في مدينة أربيل، فتضم منتخبات الأردن والسعودية والكويت والبحرين. وسيتأهل منتخب واحد عن كل مجموعة إلى المباراة النهائية. والمسابقة فرصة ممتازة لإعداد المنتخبات لتصفيات كأس العالم 2022 وكأس آسيا 2023، التي تنطلق في 5 أيلول، حيث حلّ منتخب لبنان في المجموعة الثامنة إلى جانب الكوريتين الجنوبية والشمالية وسيريلانكا وتركمنستان.

المباراة الثانية لمنتخب لبنان ستكون في 2 آب أمام منتخب سوريا عند الساعة العاشرة والنصف ليلاً، على أن تكون المباراة الثالثة في الخامس من آب مع منتخب فلسطين عند الساعة 22,30. ويخوض منتخب لبنان مباراته الرابعة والأخيرة مع منتخب اليمن في 8 آب عند الساعة السابعة والنصف مساءً.

وستكون بطولة غرب آسيا الاستحقاق الأول لمدرب منتخب لبنان الجديد، الروماني ليفيو تشيوباتاريو، الذي سيعقد بعد غدٍ الأربعاء مؤتمراً صحافياً في مقر الاتحاد، للحديث عن استعدادات المنتخب بعد خمسة أيام من الاختبارات. وسيعلن المدرب الروماني التشكيلة النهائية التي اختارها للمشاركة في البطولة الغرب آسيوية.

سيعلن المدرب الروماني ليفيو تشيوباتاريو التشكيلة النهائية للمنتخب يوم الاربعاء (عدنان الحاج علي)

انطلقت مسابقة كأس النخبة لكرة القدم، بفوز كبير لشباب الساحل على العهد (3-0) على ملعب بحمدون، وصعب للأنصار على الإخاء الأهلي عاليه (1-0) على ملعب جونيه البلدي. شارك العهد بتشكيلة معظمها من اللاعبين الناشئين، باستثناء مهدي فحص وأحمد حجازي، بعكس الساحل الذي لعب بتشكيلته الأساسية، وسجّل أهدافه حيدر عواضة ومحمد ناصر الدين وداوودا ديمبيه. الأنصار، من جهته، انتظر حتى الدقيقة 80 كي يفوز على الإخاء بهدف سجله محمود كجك، الذي يبدو أن المدرب نزار محروس يعمل على رفع مستواه للاعتماد عليه في الموسم المقبل. ويلتقي الأربعاء العهد مع الشباب الغازية، والأنصار مع النجمة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3214

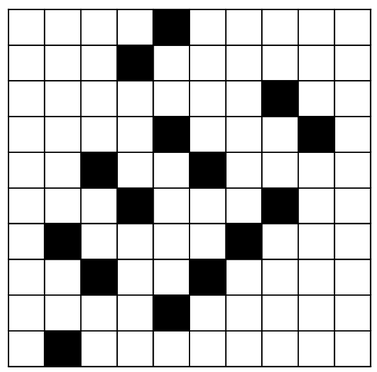

أفقيا

1- من كتب الفيلسوف اللبناني الراحل جبران خليل جبران – تبغ أو تتن – 2- أمور صعبة أو ملتبسة – واضح ومصقول أو غسل الصحون – 3- حرف نصب – إسم تايوان سابقاً – 4- أحد أبناء نوح – ما يسوّى منه الابريسم أو الحرير – 5- خلاف عروس – نوع من الأزهار – للتفسير – 6- نعم بالأجنبية – الذكر من الماعز – مرض وطال مرضه – 7- وضع علامة على ورقة أو على جوازّ سفر – دار الآثار – 8- أحد الأرواح السماوية – مركز ديني وثقافي شيعي في إيران – شاطىء البحر – 9- أحرف متشابهة – بحر روسيّ – 10- عاصمة الأزياء في ألمانيا وهي عاصمة ولاية شمال الراين

عمودياً

1- موقع أثري في لبنان بقضاء صور – 2- عكسها نزع وسرق بسرعة – من كبار رجال السياسة الفرنسيين ووزير الملك لويس الثالث عشر أسّس الأكاديميّة الفرنسية – 3- اصلح العمل – عائش أو نقيض مِتْ – عائلة وزيرة خارجية اميركية سابقة – 4- عاصمة ايرلندا الشمالية – قياس أو عيار – 5- عامل العامل بالأيام – بحر – من أعضاء الجسم – 6- أصل – من المكسّرات يُستخرج منه الزيت – 7- دراهم وفلوس – من الحيوانات – 8- رجل كثير الحياء – حيّة زعم العرب أنّها تطير – زَوْج العروس – 9- الطريق الضيّق – عائلة كاتب إيرلندي ساخر – 10- مخرج مصري شهير راحل مات مقتولاً ولم يحل لغز مقتله حتى اليوم

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- غسان تويني – 2- زنوبيا – عكا – 3- ان – رت – نادل – 4- كايدهم – 5- السكين – رس – 6- يلب – أر – دوي – 7- رف – لك – رعاف – 8- بروناي – بنس – 9- وي – سكودا – 10- عزّة الميلاء

عمودياً

1- غزال – يربوع – 2- سنّن – الفريز – 3- او – كلب – 4- نبراس – كندا – 5- تيتيكاكا – 6- وا – دير – يسمّ – 7- نهنّ – كي – 8- نعام – دعبول – 9- يكذ – رواندا – 10- الفسيفساء

sudoku 3214

5	6	3			9			
	9							2
2			3	4	6	5		
8				7	4		3	
		2				7		
	3		8	1				6
		9		8	1		2	5
1								
	5	6	2			8	7	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3213

1	8	5	4	7	3	9	2	6
2	9	4	5	1	6	3	8	7
7	6	3	9	8	2	4	1	5
3	2	9	6	5	8	1	7	4
5	7	8	3	4	1	2	6	9
4	1	6	2	9	7	8	5	3
6	5	2	1	3	4	7	9	8
9	3	7	8	2	5	6	4	1
8	4	1	7	6	9	5	3	2

مشاهير 3214

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس للجمهورية السورية (1875- 1960) كان يلقبّ بابو الجمهورية. تُعتبر العائلة التي ينتسب إليها من أشهر عائلات حمص الإقطاعية وأكثرها ثراءً

8+6+4+2+1 = مسرحية لشكسبير ■ 7+11+10+5 = إحدى القارات ■ 9+3 = خبز يابس

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: جوهانا سبيري

أخبار محلية

الجنوب تول والندوة القماطية بطلا لبنان في الطاولة

اختُتمت بطولة لبنان لكرة الطاولة لأندية الدرجة الأولى، التي نظمها اتحاد اللعبة على طاولات قصر الرياضة مون لاسال. واحتفظ نادي الجنوب تول بلقب البطولة للمرة السابعة لفئة الرجال، إثر فوزه على نادي الأهلي صيدا بنتيجة (3-1) في النهائي. وحلّ في المركز الثالث نادي أنترانيك بيروت، ونادي الجيش

اللبناني رابعاً. وعند السيدات احتفظ أيضاً نادي الندوة القماطية بلقبه، بعد أن دافعت عن ألوانه بطلة لبنان ماريانا سهاكيان، بفوزها في المباراة الأولى من السلسلة النهائية على نويل كشيشيان من نادي هومنتمن (3-0)، ثم فازت ملك خوري (الندوة) على لارا كجه باشيان (هومنتمن) بالنتيجة ذاتها، وفازت مريم الهيش (الندوة) على ميراي بوياجيان (هومنتمن) بثلاث مجموعات لواحدة.

روجيه فغالي بطلاً لرالي الأرز

احتفظ السائق روجيه فغالي، وملاحه جوزيف مطر، على سكودا فابيا «أر 5» بلقب رالي الأرز الثامن والعشرين، الذي نظمه النادي اللبناني للسيارات والسياحة (ATCL) في محافظة الشمال. واحتلّ السائق باتريك نجيم، وملاحه تيبري روحانا، على ميتسوبيتشي لانسر «ايفو 9» المركز الثاني، والسائق رودريك الراعي وملاحه جورج ناضر على ميتسوبيتشي لانسر «ايفو 9» المركز الثالث. ويندرج السباق في إطار الجولة الثالثة من بطولة لبنان للراليات للعام الجاري بعد راليي الربيع وجزين.

وبلغت المسافة الإجمالية للرالي 311,21 كلم، منها 127,6 كلم طول المراحل الخاصة الإحدى عشرة للسرعة، منها مرحلتان استعراضيتان، واحدة السبت في بداية

الرالي، وواحدة الأحد في ختامه. ومع مشاركة 18 سيارة في السباق، اجتازت 12 سيارة خط النهاية مع خروج ست سيارة من المنافسة.

لبنان يفوز على الهند في كرة اليد

حقق المنتخب اللبناني لكرة اليد فوزاً مستحقاً على نظيره الهندي بفارق 10 أهداف وبنتيجة (37-27)، في المباراة التي أقيمت بينهما في قاعة حاتم عاشور ببيروت، ضمن منافسات المجموعة الثانية في بطولة آسيا الـ15 للشابات في كرة اليد، والمؤهلة إلى بطولة العالم 2020 في رومانيا. وكانت أفضل مسجلة في المباراة، لاعبة لبنان يلينا برصيد 11 هدفاً، بينما كانت أشا الأفضل من الهند بـ8 أهداف.

صعود النيوليبرالية عربياً

ورد كاسوحة *

التراكم الذي تحقّق بقيادة الريع النفطي ابتداءً من السبعينيات من القرن الماضي لم يركّز الثروة في أيدي هذه النظم فحسب، بل عكس الاتجاه الذي كان قائماً قبل ذلك، والذي كانت فيه الثروة تتوزّع بالتساوي بين اقتصادات المنطقة. التفاوت الذي ازداد في هذه الحقبة لم يكن من النوع الذي ينحصر في الطبقة اللصيقة بالنظم فقط، بل كان يطاول أيضاً معظم الفئات التي استفادت من «الطفرة» التي أحدثتها التنمية الاشتراكية، حيث بغيابها، لم يعد ثمة إنتاج بالمعنى الفعلي، ولم تعد الفئات المستفيدة منه - وهي تمثل غالبية الشرائح الاجتماعية العربية - تتحرك اجتماعياً كما كانت تفعل سابقاً، حين كان الإنتاج مرتبطاً بتوسيع هامش حراك الطبقات. الضرر بهذا المعنى كان عامّاً إلى حدٍّ كبير، وعمومیته ملازمة لعمل النيوليبرالية المقترنة بالريع، حيث الفصل بين السياسة والاقتصاد لا يقتصر على حيّز واحد، وبشمل غالباً معظم المجالات التي كانت قد توسّعت إبان الحقبة الاشتراكية، قبل الإتيان عليها تماماً فيما بعد.

مقاربة التمثيل سياسوياً

استبعاد أكثرية الشرائح الاجتماعية العربية من التراكم الجديد حصل لمصلحة الفئات المعترضة على التنمية الاشتراكية، التي تضمّ بالإضافة إلى بقايا الإقطاع السياسي القديم الاتجاهات النيوليبرالية التي ينحصر اعتراضها على الاشتراكية العربية في غياب التعددية السياسية عنها. وهو ما قاد لاحقاً بحكم أحقّية هذا الاعتراض نسبياً إلى إضفاء شرعية ليبرالية على النموذج الاقتصادي الذي قادته دول الخليج مع أنور السادات، على اعتبار أنه، بخلاف الاشتراكية، يبيح التعددية السياسية، وبالتالي يوفّر حتى لخصومه حقّ الاعتراض على سياساته. اليسار نفسه لم يكن معارضاً لهذه الوجهة، ما دامت ستتيح له هامشاً للتحرّك، قبل أن يتبيّن لاحقاً أنه سيكون أول ضحايا هذا العهد. الموقف المتسرّع من الحقبة الجديدة أتى بناءً على المعيار نفسه الذي اعتُمد حيال حقبة ما بعد الانتدابات، التي عُدّت نموذجاً للتمثيل السياسي، بحكم سماحها بالتعددية الحزبية. التنمية الكبيرة التي حصلت في الحقبة الاشتراكية والتي سمحت بتصحيح التمثيل السياسي لأكثرية الفئات الاجتماعية العربية لم تغيّر شيئاً في النظرة المعتمدة حيال فكرة التمثيل، بدليل العودة عن التعريف الاشتراكي لها بمجرّد التلويح اليميني بتبنّي التعددية السياسية كوجهة للحقبة الجديدة. لم ينتبه معظم اليسار الذي أيّد الفكرة في البداية إلى أهمية الحفاظ على منجزات الاشتراكية العربية والدفاع عنها قبل الذهاب في اتجاهات لا يُعرف إن كانت فعلاً في مصلحة الفئات التي يُنحاز إليها أو لا. التعددية التي أقرّت فعلاً في مصر سمحت باستعادة التقليد الحزبي، ووفّرت للفئات المهمّشة هناك إطاراً سياسياً مستقلاً لمعاودة الانخراط في الدفاع عن مصالحها ومكتسباتها، ولكن ذلك لم يحصل دون ثمن. والثمن هنا لم يكن أقلّ من تخلّي الدولة عن هذه الأكثرية لمصلحة الأقلّية التي يصبّ التراكم الجديد بقيادة السعودية لمصلحتها. التعدّدية في هذه الحالة لا تصبح فخّاً سياسياً فحسب، بل تغدو بمثابة إهانة لليسار نفسه، حيث يُعاد الاعتبار إليه بعد تجريده من كافة أدواته، وبعد أن تكون تحالفاته الطبقية الفعلية قد تقوّضت لمصلحة الطبقة التي سمحت له بمعاودة الحضور سياسياً. وهو ما يجعله في أحسن الأحوال مجرّد هيكل للمعارضة، هذا إذا كانت المعادلة الجديدة تسمح بحصول معارضة فعلية للتحالف الريعي ـ النيوليبرالي.

الافتقاد للشرعية

الأثر الذي تتركه المعارضة في هذه الحالة ليس ملحوظاً، لأنّ الإطار الذي سمح بمعاودة تمثيلها سياسياً قد اكتسب الشرعية اللازمة للدفع بسياساته قدماً. وهي شرعية لا تقوم فقط على تمثيل الأقلية واستثناء الأكثرية، بل تستند أساساً إلى توطيد دعائم دولة الريع، بحيث لا يعود ثمة فرصة للاستفادة من التجربة الاشتراكية، ولو على سبيل جعل التراكم يحصل في إطار مقبول بالنسبة إلى الفئات المهمّشة والضعيفة. وهو ما كانت التجربة الاشتراكية ستؤول إليه فيما لو سمح لها بإيصال عملية التنمية إلى خواتيمها، حيث كان من المقرّر أن تصل ثمار الترسمل إلى الجميع، وتبدأ الدولة بعد ذلك باختيار الطريق الأنسب لتطوّرها رأسمالياً. الحجر على هذا الطريق لم يكن لمصلحة أيٍّ من الخيارات التي تطوّرت معها اقتصادات دول الجنوب لاحقاً، سواءً بمعية النظم الاشتراكية التي ظلّت قائمة، أو بسلوك الطريق الرأسمالي حينما انهارت التجربة نهائياً. البنى التي أرستها الاشتراكية والتي كانتْ ستقود التحوّل في الاتجاهين قُوّضت تماماً، وجرى الحفاظ عليها كهياكل بيروقراطية فحسب، وهي في هذه الحقبة لم تعد تتصرّف كطبقة تقود تطوّر الدولة في هذا الاتجاه أو ذاك، بل أصبحت بعد تجريدها من وظيفتها الطبقية بمثابة غطاء لعملية النهب التي يقودها الريع النفطي بمعيّة النظم الجديدة. التفكيك الذي طاول معظم مؤسّسات الدولة سمح بصعود فئات تقتات فقط على الريع، ولأنّ هذا الصعود لم يأتِ ضمن مشروع للتنمية كما هي الحال مع البيروقراطية التي صعدت مع الاشتراكية، فقد ظلّ ذا طابع خارجي، ولم يكتسب في أيّ من مراحل استقرار الدولة الريعية العربية طابعاً وطنياً، أو حتى مستقرّاً. الاستقرار هنا مرادف للشرعية، وهذه الأخيرة ظلّت طوال الفترة التي تلت تفكيك البنى الاشتراكية العربية معلّقة، ولم تحظَ بأيّ غطاء سياسي، حتى في ظلّ بزوغ مرحلة التعددية الحزبية المحدودة في أواسط السبعينيات من القرن الماضي. المشاركة السياسية حينها لم تكن من النوع الذي يسمح حتّى بتوسيع هامش التمثيل أو الاعتراض، حيث ليس ثمة نقاش فعلي للسياسات، باستثناء حصول مناوشات داخل المؤسّسات حينما تحصل هبة شعبية مفاجئة كما حصل غداة انتفاضة الخبز في مصر في عام 1977. لكن حصولها كان يتزامن مع تفعيل أدوات القمع، عبر الفصل بينها وبين ما يحصل داخل المؤسّسات، بحيث لا يكون ثمّة أثر فعلي لها، وبعد أن تكون السياسة الاقتصادية قد طُبّقت بحذافيرها، وخصوصاً في غياب ليس فقط الأحزاب والقوى القادرة على الاعتراض، بل أيضاً النقابات التي كانت تحظى في الحقبة الاشتراكية بتمثيل أوسع من ذاك الذي تملكه الأحزاب عادةً. هذا الغياب انعكس سلباً ليس على بنى الاعتراض وحدها، بل كذلك على حراك الطبقات الذي كان في أوجه حينما كانت بيروقراطية الدولة هي التي تقود التنمية إلى جانب الفلاحين والعمال، وهو ملمح آخر من ملامح افتقاد هذه الحقبة للشرعية، إن لم يكن هو الملمح الأساسي لها.

> لم تغفر النيوليبرالية للطبقة الوسطى إسهامها الكبير في الحقبة الاشتراكية

معاقبة الطبقة الوسطى

الانعكاس الأبرز كان على الأدوار التي لعبتها البيروقراطية الحكومية، سواء في عملية التنمية أو في تحقيق الاستقرار للنظام الاشتراكي والمجتمع عموماً. الإطار الذي رسم لهذه الطبقة في الحقبة الاشتراكية لم يعد موجوداً، وما بقي منه تحوّل إلى هيكل فارغ يديره اقتصاد الريع بطريقة تجعله هو أيضاً في خدمة الأقلية. البيروقراطية لم تكن تنتج الثروة سابقاً، ولكنها كانت شريكة مع النظام في إدارتها لمصلحة أكثرية الفئات الاجتماعية العربية، وهو ما أتى الريع لعكسه، عبر تخييرها بين البقاء في مواقعها إذا كانت ستنحاز معه إلى الأقلية ومغادرتها في حال رفضها ذلك. وهو ما أدى إلى انقسامها على اعتبار أن الحفاظ على موقف موحّد وصلب يتطلب وجود مشروع سياسي يمكن الدفاع عنه لقاء دفع ثمن مماثل. إضعاف البيروقراطية بهذه الطريقة كان مقدمة لمعظم التراجعات التي أصابت الطبقة الوسطى في مصر والإقليم عموماً، حيث لا وجود لدور أو موقع أو حضور في السياسة والاقتصاد والثقافة خارج إطار المشروع السياسي الذي يضع التصوّر والرؤية للعملية بأكملها. وبما أنّ المشروع المضاد لم يكن لمصلحة أيّ من الفئات الاجتماعية العربية، وهو بالأساس يفتقر إلى تصوُّرات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية يمكن تبنّيها أو الدفاع عنها، فقد جرى الابتعاد عنه، أو في أحسن الأحوال الوقوف على الحياد بينه وبين بقايا المشروع السابق. وهو موقف دفعت ثمنه الطبقة الوسطى لاحقاً، عبر استبعادها ليس فقط من عملية التراكم، بل من أيّ من المساهمات التي حصلت لاحقاً، وجُيّرت بالكامل للأقلية الاجتماعية التي أعلنت ولاءها المطلق للنظام الجديد. لم تغفر النيوليبرالية لهذه الطبقة إسهامها الكبير في الحقبة الإشتراكية، وهي حين خيّرتها بين الانخراط والاستبعاد كانت تعلم أنها في الحالتين تعاقبها، لأنّ الحقبة التي كانت تشكّل فيها حجر الرحى ونقطة التوازن قد ولّت. هكذا، استُبعدت الطبقة الوسطى من القيام بأيّ دور في هذه الحقبة، وانحصرت مساهمتها في الحفاظ على الهيكلية البيروقراطية للدولة، ولكن بعد تجريدها من أدواتها كافة، ومنع نخبها من القيام بأدوار تتجاوز المعارضة الهامشية وغير الفاعلة لهذا الشكل من التحوّل الاجتماعي الاقتصادي.

خاتمة

الهيكلية التي أرستها «النيوليبرالية العربية» بهذا المعنى كانت تفتقد حتى للقاعدة الاجتماعية، فدون وجود أحزاب ونقابات وطبقات اجتماعية يتعذّر قيام عملية سياسية أصلاً، وإذا قامت تكون تعبيراً عن غياب الدولة بالمعنى المتعارف عليه، لأنّ حضورها في هذه الحالة لا يفتقر فحسب إلى المشروع والتصوُّر، بل حتى إلى مقومات الوجود الأساسية. ومع هذا الغياب يكون العنصر الوحيد الحاضر في البنية التي أقامتها النيوليبرالية على أنقاض الدولة الاشتراكية العربية هو الريع الذي حلّ هنا محلّ الإنتاج، وتحوّل إلى مصدر الدخل الأساسي للفئات التي صعدت في هذه الحقبة بدلاً من الطبقة الوسطى. لم تعد ثمة ثروة تُنتج فعلياً في الداخل، وما يُنتَج لا يمرّ بقنوات التوزيع التي تضمن حداً أدنى من العدالة الاجتماعية. التفاوت ازداد كثيراً بسبب هذا الانسداد الذي لم يعوّض عنه التراكم الذي يحقّقه الريع، إذ ليس هنالك ضمانة بوصول الدفقات الخارجية إلى أبعد من الفئة اللصيقة بالنظام. هكذا، نمت هذه الشريحة الضيقة وانتفخت على حساب باقي الطبقات والفئات الاجتماعية، وفي غياب أيّ معنى لمساهمتها سوى إضفاء الشرعية على هذا الشكل الجديد من النهب، حيث تزداد الدفقات الخارجية على حساب الإنتاج في الداخل، ومعها تزيد حصّة الأقلّية التي لا تعمل ولا تنتج على حساب الأكثرية. استمرار هذا الشكل من التراكم كان سيؤدي حتماً، ليس فقط إلى ازدياد معدلات التفاوت في الدخل، بل أيضاً إلى حصول انهيار اجتماعي، حيث تحصل دورة الريع في ظل انسداد كافة القنوات التي تحقّق ليس فقط عدالة التوزيع، بل كذلك الاستقرار الذي ينجم عنها. عدم الاكتراث بالاستقرار الاجتماعي هو من سمات النيوليبرالية التي لم تعد تعتبر بقاء الدولة شرطاً لنهبها كما كانت تفعل نظم ما بعد الانتداب، وهو ما يجعل منها التطوّر الأبرز في مسيرة النكوص عن التنمية، والأكثر خطورة، حتى على الليبرالية نفسها.

* كاتب سوري

مصر (هنّ الويبي)

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق فاضوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

رسالة مفتوحة إلى وزير العمل اللبناني

قاسم صباح *

حضرة سعادة وزير العمل اللبناني الأستاذ كميل أبو سليمان المحترم
تحية وبعد

أكتب لجنابكم الكريم في محاولة لمساعدتكم في الخروج من المأزق الذي وضعتنا وإياكم فيه القرارات التي تحاولون أن تطبقوها، وأنتم أعلم أنها جائرة مهما تخفت وأخفيت تحت أسماء «قوانين»، ومن ممّا لا يحبّ تطبيق القانون حين يكون إنسانياً.

بداية، لم يكن مستغرباً أن يتولّى شخص من وزنكم الثقافي والعلمي حسب ما علمنا، من خلال المقابلة مع الأستاذ مارسيل غانم على شاشة «إم تي في»، وزارة العمل، وأن يرشحكم حزب «القوات اللبنانية» لهذا المنصب، إذ أن وزارة العمل وزارة تتطلب المعرفة العالية والكفاءة في مجال القوانين المحلية والدولية، وهذا يدعو للاستبشار لأنني هنا أريد أن أحدثك عمّا تعلم وعمّا لا تعلم. لقد كان واضحاً لي، وللكثير من المشاهدين أن معلوماتك حول الوضع الفلسطيني في لبنان لا تتجاوز قراءة صفحة أو صفحتين من أيّ كتاب أو دراسة أو مقال في جريدة، وهذا ليس مستغرباً بسبب الخلفية الثقافية والحزبية التي تأتي منها. قد تكون على معرفة بالقضايا التي تخصّ الفلسطينيين على مستوى هيئة الأمم المتحدة والقرارات الدولية، لكنك من المؤكّد لم تدخل أو تمرّ في حياتك قرب مخيم فلسطيني.

معالي الوزير، هنا أريد أن أوجّه لمعاليك عدة أسئلة.

السؤال الأول: ماذا تقدم الدولة اللبنانية للّاجئ الفلسطيني؟ وأنت الأدرى مني ومن الكثيرين بما تفرضه المعاهدات الدولية من اتفاقيات على كلّ دولة تستقبل لاجئين! أرجوك أجبني! ماذا تقدّم لهم غير هذه الكيلومترات القليلة لكي يبنوا عليها مخيماتهم البائسة.

السؤال الثاني: هل تعلم أن الذين تعمل على قطع رزقهم هم الجيل الثالث الذي وُلد وترعرع وتعلّم وأكل وشرب وتزوّج مع الشعب اللبناني. وهو الذي ورث ويجب أن يرث المجد الذي صنعه الفلسطينيون في لبنان مع الجيل الأول في لبنان، وهنا لا داعي لذكر أسماء الجيل الأول الذي ساهم في إعمار لبنان، فذلك موجود ومنشور في الكثير من الأدبيات. ألا يستدعي ذلك تقديراً لأحفادهم بدل الإذلال؟

سؤال آخر، تكلّمتَ معاليك عن أن «الأنروا» تقدّم لهم الطبابة وسبل العيش... فإن كنت تدري وقلت هذا فتلك مصيبة، وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم. هل تعلم معاليك ماذا تقدم «الأنروا» للفلسطينيين؟ إنها توظّف عدّة مئات منهم، وتقدّم لهم القليل القليل مما يبقيهم على قيد الحياة، بل بالكاد يبقيهم على قيد الحياة. هل تعلم ما تقدّم لهم على مستوى المساعدات الغذائية أو المساعدات المالية؟ أرجوك اسأل، اتصل بأحد المسؤولين في «الأنروا» واسأله عن مستوى العناية الطبية التي يقدمونها للفلسطينيين! اسألهم عن عدد الذين يموتون سنوياً بالسرطان والسكري والقلب والضغط... اسألهم أرجوك.

سيدي الوزير، هل تعلم أن مستوى التعليم «بالأنروا» يتدنّى سنة بعد سنة بسبب ازدحام الصفوف؟ هل تعلم أنه في الصف الواحد في مدرسة «الأنروا» يوجد أكثر من خمسين تلميذاً لمدرّس واحد؟ وأن «الأنروا» أوقفت كلّ الدروس الداعمة لهذا الكمّ من التلاميذ؟ ورغم ذلك لا زال الفلسطينيون يتصدّرون لوائح النجاح في الامتحانات والجامعات. سيدي الوزير، هل تعلم كم طالباً فلسطينياً يتعلّم في الجامعات اللبنانية بدعم من الجمعيات أو بدعم من أقاربه في الخارج؟ اسأل الجامعات كم من الطلاب الفلسطينيين تفوقوا في دراستهم. هل تعلم عدد حملة الماجستير والدكتوراه بين أبناء الشعب الفلسطيني في لبنان الذين يجلسون في ظلمة المخيمات بلا عمل أو أمل، ويبحثون عن مخرج للهروب في أصقاع الدنيا بحثاً عن العدالة.

لقد قلت في المقابلة إنه ممنوع على الفلسطيني أن يعمل في ثمان وثلاثين مهنة! هلّا قلت لي ما هي المهن المسموح للفلسطيني العمل بها حتى نلتزم بالأمر؟ هل للمهندس حق الهندسة؟ وهل للدكتور حق الطبابة وهل للمحاسب الحق بأن يلمس دفاتر الحساب، هل وهل وهل....؟ قل لنا ماذا تريد أن نعمل بشرف وسنعمل، لكنني أعلم أنك لا تعلم ماذا نعمل، وماذا يحق لنا أن نعمل؟ هل تعلم كم يملك الفلسطينيون من الشقق التي لم تسجّل حتى الآن بأسمائهم ويبحثون عن طريقة لتسجيلها بأسماء أقاربهم اللبنانيين الأمر الذي قد يخلق الكثير من الإشكاليات والتوتر؟ لكنك لا تعلم، لا أظنّ أن أحداً يعلم.

سيدي الوزير أرجوك كلّف نفسك واتصل بمدير «الأنروا» واسأله ماذا يقدّمون لسبعة آلاف من المعوقين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات في حالات بائسة، اسألهم كم يغطّون من الفاتورة العلاجية للمريض بأيّ مرض كان، اسألهم ماذا يفعلون للبنية التحتية المزرية في المخيمات، اسألهم واسألهم واسألهم.... لكي تعرف.

هل تعلم أن من أهم مقدّمي الخدمات في لبنان هم الجمعيات الأهلية، ومنذ اللحظة التي بدأت فيها «صفقة القرن» وهم يواجهون صعوبة للحصول على تمويل من الهيئات والجمعيات الدولية؟ لا تقنعني أن الأمر بريء، فكلّه في سياق واحد: «اخنق الفلسطينيين لكي يركعوا... أغلق عليهم سبل العيش لكي يسلّموا». هذا الذي يعيشه الفلسطينيون فلا تكن مشاركاً في ذلك كنت تعلم أو لا تعلم.

سيدي الوزير، قبل أن تتكلّم تعلّم. فالسؤال نصف العلم، وقبل أن تمارس ما تعلّمته في المؤسسة الحزبية التي أتيت منها، مارس ما تعلّمته في الدول والهيئات الدولية حول حقوق الإنسان.

الفلسطينيون لا يريدون التوطين ولا يريدون التجنيس، فلسطين أغلى وحق العودة مقدّس، ولكننا لم نعتد أن نقبل الضيم ولا اعتدنا أن نموت جوعاً، ولم نعتد بأن لا نكون مسالمين مع من سالمنا ومنتفضين مع من ظلمنا، وذلك مصداق قول سيدنا الإمام علي: «عجبت للجائع كيف لا يخرج على الناس بسيفه». نحن لا نريد أن نخرج بالسيوف معاذ الله، نحن خرجنا لنقول لك لا للتجويع ولا للتركيع.

هل تعلم كيف يعيش الفلسطيني؟ أرجوك قابل عدداً من الفلسطينيين واسألهم ثم حكّم ضميرك وما تعلّمته في الخارج ولا تستمع لمن حولك من أحزاب وطواقم إدارة وموظفي وزارة مستفيدين.

سيدي الوزير، فلسطين تساوي الفلسطينيين، إذا كنت مع فلسطين فعليك أن تكون مع الفلسطينيين، وإذا لم تكن مع فلسطين فلا يكفيك أن تلبس الحطّة الفلسطينية في مهرجان دولي.

سيدي الوزير، لا تظن أن ما فعلته أنت لا يأتي في سياق يشعره كل الفلسطينيين كل يوم. لا يستطيع أي عاقل أن ينفي أن «صفقة القرن» بدأت بالوضع الاقتصادي بورشة البحرين، وسعادتك بدأت هذه العملية بادئاً بالوضع الاقتصادي للفلسطينيين، الأحمق فقط من لا يربط بين الأمرين. نحن لا نريد أن يسجل لك التاريخ أنك الشخص الذي قطع أرزاق اللاجئين في لبنان.

سيدي الوزير، أنا أدعوك لتزور أحد المخيمات الفلسطينية فقط، لا تتكلم مع أحد.. ادخل أو مر من هنّاك... وأنا أتحدّاك إن استطعت أن تنام ليلة واحدة في أحد المخيمات، وإن استطعت فنحن سنقبل بكل ما ستفرضه علينا من إجراءات. والسلام.

* **عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين**

مِنبر

نقطة على حرف: صراحة رقم 1

محمد أحمد حفود *

تحدّثت وصديقاً لي عن مشكلة الأخطاء اللغوية/ النحوية والصرفية/ الإملائية والطباعية/ التي قد نقع فيها ويقع فيها كثيرون. صديقي متبحّر في اللغة وفي فهم القواعد والإملاء... فضلاً عن الأخطاء الشائعة التي يستطيع المتعمّق أن يجدها في حال القصد. كان الحديث المشوّق على جانب من الأهمية، ومفاده إشكاليّتان ثلاث: إشكاليّة المبدع، إشكاليّة المتلقّي السلبيّ وإشكاليّة الغيور على اللغة.

إشكاليّة المبدع: تناولتها من أخطاء بسيطة وسهلة قد يقع فيها الشاعر الكبير أو الباحث المميّز أو المعلّم والأستاذ الجامعيّ والخطيب البليغ المفوّه في القراءة والكتابة. لا يخفى على أحد أنّ مَن لم يدرّس قواعد اللغة، ولم يتابعها، ولو كان مبدعاً مميّزاً في شأن من شؤون الأدب، سينسى ويسهو عن الهمزة وأحرف العلّة وغيرها من موارد لغة الضادّ الصعبة، التي ليس ثمّة من شكّ كان لمادة القواعد دور في هرب الكثيرين منها. استنتجْنا في سير الحديث أن لا مبرّر للمبدع وغيره في أن يقع في أخطاء كهذه، ولا مبرّر للسهو والزلّة أبداً، وأنّ عليه أن يجتاز قطوع التقصير هذا، ويعمل على سدّ الثغرة واللدغة واللثْغة وعلامات الوقف والربط و... إلخ.

ومن حقّ كلّ لغوي أو عارف أن ينتقد ويعلّق، نقول:

أ- أنْ نترصّد الخطأ للتشهير والتوهين أمر معيب.

ب - لا يعني أنّ من أخطأ بهمزة أو ألف أو فعل مجزوم أو منصوب... يُصار إلى رجمه ووأده والتشفّي منه، ونفيه من دائرة القدرة الإبداعيّة ولقب شاعر أو أديب أو أستاذ... أذكر أنّ قصيدة «التاشيرة» الرائعة للشاعر الكبير هشام الجخ قد وقع الخطأ في عدد من كلماتها... لكنّه يبقى شاعراً من طينة خاصّة جدّاً. فهل يحقّ للمترصّد أن يحكم عليه وعلى شعره من واوٍ ونونٍ زائدتين... أو غفرة بين الرفع والنصب... سقطت سهواً وحتّى جهلاً؟ لا نظنّ أنّ غُفراً مرّت على الرغم من العيب فيها تلغي الإبداع. وأذكر أنّ قصيدة محظورة «عنترة» لسيّد ساحة الشعر الغزلي نزار قباني مكتوبة ومنطوقة بصوته من ديوان له ذُكِرَت فيها العلاق كلمة واحدة ثلاث مرّات بين الرفع والنصب لبُصيبص الهدف. حينما يقرأ أو يصغي مترصّد سلبي هذه المقطوعة، تراه سيشكّ في عبقريّته الشعريّة؟ أو أنّ الخطأ اللامعذور وقع فحسب. ذات مرّة توقّف مترصّد سلبيّ عند كلمة لسيّد المقاومة وفنّ الخطاب والبلاغة والفصاحة في كلمة سياسية هزّت كيان الدنيا من إسرائيل إلى أميركا: كان عليه أن ينتبه إلى حذف النون هنا... وقد يأتي «الاسم» هنالك منصوباً، ولو مشكوكاً فيه... أخطأ في كلمتين... هكذا قال المترصّد الفصيح. لن أبرّر الخطأ اللغوي لصاحب الاختصاص، ولن أبرّر الخطأ لشاعر، أديب، عالم، طالب لغة، إعلامي... لا مبرّر أبداً، ولكن:

> أنْ نترصّد الخطأ للتشهير والتوهين أمر معيب

أن تُصبح القيمة فقط من نصْب هنا وضمّة هناك وحذف من هنا وزيادة هنالك... أساس التقدير والتقييم والثقافة والرقيّ والإبداع... ظلم وجهل. أظنّ أنّ من المترصّدين هؤلاء ممّن لم يؤلّفوا كتاباً، ولم يُصدروا ديواناً، ولم ينشروا بحثاً، ولم يلقوا كلمة كي يقف المترصّدون موقفهم. بإمكان المترصّدين اتّباع أسلوب الإشارة المباشرة للفت انتباه الكاتب، كما يفعل الغيارى، لا أن يُساق النصّ والمتن والديوان والمقال إلى مواقع التواصل والتنافر، ليعبروا فيه حدود الغيبة والتشويه وإلى ما أبعد.

أمّا إشكاليّة الغيور على اللغة والإبداع، فيعي أنّ اللغة مرنة مُرهِقة، فيها الباحث الأدبيّ، وفيها الباحث اللغويّ، ويعي أنّ اللغة العربيّة فيضٌ مرعبٌ من الأحرف والأفعال والأسماء والمصادر والاشتقاقات والمدارس النحويّة التي عتّقها الزمن، وندرك أنّها لغة القرآن والدين والصلاة، لغة مهيبة، قد يبدع الواحد بالمعنى ويتعثر من غاية تقصير. الغيور يداوي الجرح بصمت، ويكوي التجعيدة بحبّ، يدري أنّ القوّة تتشابك فيها الأساليب والمضامين واللغة والإعراب... ويدري أنّ المادة لا يشوّهها زلل يُداوى بالاستذكار والجديّة والمواكبة.

الغيور يدرك مكامن الإبداع لأنّه يعدّ اللغة العربيّة مقدّسة المغزى، يستنطق من النصّ الجمال والهدف، يصحّح بروية وينقد بشغف الخلوق في استثمار الأمان النصّي لا الكيد لإضعاف الآخر... فلنترصّد حلوّ الكلام ونزره شهداً، ولنتغاضَ بوعي الغيور عن سلبيات ما قد يقع، ولنشبع من أدب عربيّ ولغة، تشنّ حروب ناعمة وخشنة من أجل إخراجهما من القواميس الثقافيّة والوجوديّة.

*ملحوظة: تعمّدت الخطأ في تاء التأنيث التي لا تأخذ تنوين الفتح في حالتي النصب والجرّ... ربّما تسقط سهواً... وثمّة أخطاء أخرى قليلة شائعة وغير شائعة من أجل المزيد من التشويق...

* دكتور متخصص باللغة العربية

الحدث

طهران تستعرض احتجاز «ستينا إمبيرو»: كما في جبل طارق

عادت ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو»، المحتجزة في إيران، لتظهر على رادارات الملاحة البحرية أمس. بعد أن غابت عنها منذ مساء الجمعة. تُظهر إشارات السفينة أنها لا تزال متوقفة على مقربة من ميناء «بندر عباس» المشرف على مضيق هرمز، وهو يحوي القاعدة البحرية الكبرى في الجمهورية الإسلامية، ومنه تُقاد العمليات البحرية في المضيق. في غضون ذلك، تتجه لندن اليوم لإعلان الإجراءات التي ستتخذها للرد على احتجاز الناقلة، فيما يبدو الموقف البريطاني متأرجحاً ما بين الانخراط الكامل في سياسة واشنطن التصعيدية تجاه طهران، وسياسة الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى خفض التوتر ومنع وقوع الاشتباك

ردّت إيران على الإجراءات الغربية العدائية ضدها باحتجاز ناقلة النفط البريطانية «ستينا إمبيرو» مساء الجمعة الماضي. وبعيداً عن الخلفية «القانونية» التي حاولت طهران إظهار استنادها إليها لتوقيف الناقلة، ظهر حرصها على تظهير

تبحث لندن خياراتها اليوم للرد على احتجاز الناقلة التي ظهرت في بندر عباس

الاحتجاز بصورة مشابهة إلى حدٍّ كبير لعملية احتجاز الناقلة الإيرانية «غريس 1» في مضيق جبل طارق قبل عشرة أيام تقريباً، في رسالة واضحة مفادها أن العملية تأتي كرد مباشر على احتجاز ناقلتها، عبر الأسلوب والمشاهد نفسها. وفي اليوم التالي بعد الاحتجاز، نشر الحرس الثوري تسجيلاً مصوراً أظهر زوارق سريعة عليها العلم الإيراني وهي تبحر بجوار «ستينا إمبيرو» التي ظهر اسمها واضحاً على بدنها. وكما هبط مشاة البحرية الملكية البريطانية من المروحية على سطح الناقلة الإيرانية في مضيق جبل طارق، أظهرت اللقطات التي نشرها «الحرس» أفراداً ملثمين يحملون أسلحة آلية وهم يهبطون من مروحية على سطح الناقلة البريطانية.

في غضون ذلك، أظهر تسجيل صوتي نشره «مركز تحليل المخاطر الأمنية البحرية» (درياد غلوبال)، ومقره لندن، ثم أكدت صحته وزارة الدفاع البريطانية، أن زوارق البحرية الإيرانية وجّهت أمراً لناقلة النفط البريطانية لتغيير مسارها، رغم محاولة سفينة حربية بريطانية قريبة ثني الإيرانيين عن «عرقلة» مسار الناقلة. ويتضمن التسجيل اتصالات لاسلكية بين «ستينا إمبيرو» والسفينة البريطانية «إتش إم إس مونتروز»، والقوات الإيرانية التي كانت متوجهة إلى الناقلة. وفق مضمون التسجيل، قال الإيرانيون للناقلة: «نامركم بتغيير مساركم إلى 3 6 صفر. 3 6 صفر درجة فوراً. إذا أطعتم ستكونون بأمان». هنا تدخلت الفرقاطة «مونتروز» الموجودة في مياه الخليج لحماية حركة الشحن البحري البريطاني، قائلة لـ«ستينا إمبيرو» إنها تمر بمضيق دولي معروف، و«بموجب القانون الدولي يجب عدم إعاقة أو عرقلة مرورك».

بعد ذلك، توجه الإيرانيون إلى السفينة الحربية البريطانية «فوكستروت 236»، التي ترافق «مونتروز»، وكانت قد ضاعفت سرعتها للاقتراب من الناقلة، بالنداء: «هذا قارب الدورية البحرية. لا نقصد التحدي. نريد تفتيش السفينة لأغراض أمنية». كرر الإيرانيون رسالتهم إلى الناقلة، متجاهلين التحذيرات البريطانية تماماً، لينجحوا بعدها في الهبوط على متنها واقتيادها نحو ميناء بندر عباس المطل على المضيق. وكانت وكالة «فارس» قد نقلت، أول من أمس، عن المتحدث باسم الحرس الثوري، الجنرال رمضان شريف، قوله إن «سفينة حربية كانت ترافق الناقلة ستينا إمبيرو وحاولت منع إيران من احتجازها»، مضيفاً أن «الحرس الثوري تمكن من اصطحاب الناقلة إلى الساحل على رغم مقاومة السفينة الحربية البريطانية وتدخلها».

ومع أن الردود البريطانية اتسمت حتى ليل أمس بـ«الواقعية»، إذ لم يلوّح أحد من المسؤولين في لندن بأي خيارات تصعيدية، يُنتظر اليوم أن تعلن لندن الإجراءات التي ستتخذها بخصوص الناقلة المحتجَزة. وقال وزير الخارجية البريطاني، جيريمي هانت، للصحافيين أول من أمس، إن لجنة «كوبرا» الحكومية للحالات الطارئة «ناقشت الوضع باستفاضة، وسيوجّه بيان إلى البرلمان (اليوم) الإثنين بشأن الإجراءات». وكان هانت قد صرّح في وقت سابق بأن ردّ لندن سيكون «مدروساً لكنْ قوياً»، بعد أن وصفت وزيرة الدفاع البريطانية، بيني موردونت، الواقعة بأنها «عمل عدائي». إضافة إلى ما سبق، وجهت لندن أول من أمس رسالة إلى الأمم المتحدة، رأت فيها أن «التوترات الحالية مثيرة للقلق للغاية وأولويتنا تنصب على التهدئة ولا نسعى للمواجهة مع إيران... لكن تهديد الملاحة أثناء العمل القانوني في ممرات النقل المعترف بها دولياً غير مقبول ويمثل تصعيداً كبيراً». كما رفضت لندن الرواية الإيرانية حول مخالفة الناقلة قوانين الملاحة، معتبرة أن احتجازها «تدخل غير قانوني».

لكن لا يبدو المسؤولون في لندن في وارد التصعيد الميداني، مع أنه يُستعبد منهم التنازل والرضوخ للضغوط الإيرانية. لذلك، تبدو الأمور، كما يرى مراقبون، متجهة نحو فرض عقوبات على طهران من دون اتخاذ خطوات أخرى من شأنها توتير الموقف أكثر، مع الأخذ بالاعتبار الدور الذي يمارسه مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، لتوريط لندن أكثر في النزاع مع إيران، وهو ما علق عليه وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بالقول في تغريدة على «تويتر»، إنه «بعد فشله (بولتون) في جذب دونالد ترامب إلى حرب القرن، وخشية انهيار فريقه، يسمّم جون بولتون أفكار المملكة المتحدة أملاً في جرها إلى مستنقع»، مؤكداً أن «الحذر وبُعد النظر هما السبيل الوحيد لإحباط مثل هذه المكائد». ووسط ذلك، قال وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، إنه ناقش الوضع مع نظيره البريطاني، مضيفاً: «تحدثنا عمّا شاهدوه وما يعرفونه، وكيف شرعوا في التفكير في كيفية الرد».

(الأخبار)

تعمّد «الحرس» نشر مشاهد السيطرة على الناقلة البريطانية بطريقة مشابهة للسيطرة على الناقلة الإيرانية (مهر)

تقرير

القوات الأميركية في الرياض بطلب من سلمان

تسعيراً للتوتّر المتصاعد في الخليج، بدأ الجيش الأميركي نشر جنوده وطائراته وأنظمته الصاروخية في قاعدة الأمير سلطان الجوية شرق العاصمة الرياض، بطلب سعودي رسمي، أكّدته القيادة المركزية الأميركية، في حين أشارت المملكة إلى أنّ نشر هذه القوات جاء بعد «موافقة» الملك سلمان شخصياً. تطوّر كان قد سبقه بأسابيع تعزيزٌ واشنطن قوّاتها البحرية والجوية في المنطقة لمجابهة ما تصفه بـ«التهديدات الجدية والطارئة»، وتحسّباً لمواجهة عسكرية في ظلّ التوتر المتصاعد بين واشنطن وطهران، والعمليات اليمنية المتواترة في الداخل السعودي.

وأعلنت الرياض موافقة سلمان على نشر القوات في المملكة من أجل «رفع مستوى العمل المشترك في الدفاع عن أمن المنطقة واستقرارها وضمان السلم فيها». وعلى رغم الحديث السعودي الذي أشار إلى «موافقة الملك»، فإن القيادة المركزية الأميركية أوضحت أن قوّاتها تعود إلى الرياض بطلب من الأخيرة. وأفاد بيان صادر عن تلك القيادة بأن وزارة الدفاع «أذنت بنقل موارد ونشر قوات في السعودية، وذلك بالتنسيق معها (الأخيرة) وبدعوةٍ منها».

خطوة من المتوقّع أن توفّر «ردعاً إضافياً يضمن قدرة واشنطن على الدفاع عن قواتها ومصالحها في المنطقة» ممّا وصفته بـ«التهديدات الجدية والطارئة»، مشيرة إلى أنها تقيّم وضع هذه القوات في المنطقة، وتعمل مع السلطات السعودية من أجل نشرها في المواقع المناسبة. في إطار ذاته، كشفت شبكة «إن بي سي» الإخبارية عن أن الجيش الأميركي بدأ نقل معدّات وقوات إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية منذ حزيران/ يونيو الماضي، وأنه سيعيد تشغيلها. ووفق الشبكة الأميركية، توجد بالفعل أعداد من الجنود الأميركيين في القاعدة، على أن يتجاوز عديدها 500 جندي بعد وصول سرب جوي إلى القاعدة. ونقلت «إن بي سي» عن مسؤولين عسكريين أن الأسابيع المقبلة ستشهد نشر طائرات حربية وأنظمة للدفاع الصاروخي بعيدة المدى لـ«مواجهة التهديد الإيراني». وأشار هؤلاء إلى أن الرياض وافقت على دفع بعض التكاليف المالية اللازمة لهذا الانتشار.

تعليقاً على التعزيزات الأميركية في الخليج، قال رئيس «لجنة الشؤون الخارجية» في مجلس الاتحاد الروسي، قسطنطين كوساتشوف، إنّ واشنطن تستخدم التوتر في مضيق هرمز لزيادة حضورها العسكري. ورأى كوساتشوف أنّ الولايات المتحدة «انتظرت ذريعة لتعزيز حضورها في المنطقة، وقد وجدتها».

(الأخبار)

وافقت السعودية على دفع بعض التكاليف المالية اللازمة لهذا الانتشار

بدأ الجيش الأميركي نشر جنوده وطائراته وأنظمته الصاروخية في قاعدة الأمير سلطان الجوية (أ ف ب)

مقالة

استراتيجية التوريط... الفاشلة

وليد شرارة

على رغم معارضتها الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، وإبداء حرصها على إنقاذ الاتفاق، لم يكن مستغرباً أن تنقاد بريطانيا خلف الولايات المتحدة مع ارتفاع حدة مواجهتها مع طهران. فالانقياد خلف واشنطن، والمشاركة في حروبها العدوانية عندما تطلب ذلك، من ثوابت السياسة الخارجية للقوة الإمبراطورية الهرمة، من أجل الحصول على بعض الفتات كمكافأة منها. لا شك في أن «بركسيت» عزز قوة هذا التوجه القديم لدى قطاع وازن من نخب المملكة السياسية. لم تمنع قوة هذا التوجه وقدمه الولايات المتحدة من السعي إلى توريط بريطانيا أكثر في معركتها مع إيران، وفق المعلومات التي كشف عنها الصحافي سيمون تسيدال في صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية، حول ملابسات احتجاز الأخيرة ناقلة النفط الإيرانية في جبل طارق. لكن واشنطن كان لديها هدف آخر لم يتطرق إليه تسيدال، وهو مرتبط برد الفعل الإيراني المتوقع على احتجاز الناقلة وتداعياته، أي توريط أكبر عدد ممكن من دول العالم في المواجهة مع طهران، تحت شعار الحفاظ على حرية الملاحة في الخليج، لكنها حتى اللحظة لم تنجح في بلوغه.

سبق لإيران أن أعلنت مراراً أنها لن تقبل أن تحاصر وتُجوّع، عبر منعها من تصدير نفطها، بينما تستمر دول الخليج الأخرى في ذلك. فمنذ سنة تقريباً، في تموز/يوليو 2018، أعلن محمد علي جعفري، وهو القائد السابق للحرس الثوري، أن الجمهورية الإسلامية «ستجعل العدو يفهم أن مضيق هرمز إما يكون مفتوحاً أمام الجميع، وإما لا يكون أمام أحد». ومع دخول سياسة «العقوبات القصوى» حيّز التنفيذ، وقعت بضع هجمات على ناقلات نفط في المنطقة اعتبرتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ترجمة عملية لتهديدات طهران. هي بررت سياستها العدوانية تجاه إيران عبر سلسلة من الاتهامات تبدأ من الزعم بوجود نية للأخيرة لامتلاك سلاح نووي في المستقبل من دون أدنى دليل، وعلى رغم عدم اقتناع أي من الجهات الأخرى المعنية بالاتفاق النووي معها، بذلك، وتنتهي بتأكيد دورها «المزعزع للاستقرار»، نتيجة التهديد الذي يمثله مشروعها البالستي لحلفاء واشنطن، ودعمها تنظيمات مصنفة «إرهابية».

لم تنجح إدارة دونالد ترامب في دفع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين، باستثناء إسرائيل والسعودية والإمارات، إلى الانجرار خلفها في حربها الراهنة. هؤلاء الحلفاء يريدون الحد من تطور البرنامج الصاروخي الإيراني حماية لإسرائيل، وهم يعارضون مساندتها للمقاومة في لبنان وفلسطين، ودورها في سوريا والعراق واليمن، لكنهم غير مستعدين لخوض مواجهة عسكرية مباشرة معها من أجل ذلك. يعتقدون في غالبيتهم أن قدراً معيناً من الضغوط السياسية والاقتصادية من جهة، والحوار وتقديم «الحفزات» من جهة أخرى، قد يسمحان بالوصول إلى الغايات المرجوة، من دون مغامرات عسكرية باهظة الأكلاف وغير مضمونة النتائج.

الموقف البريطاني الرسمي حتى بدايات تموز/يوليو الجاري لم يكن متمايزاً عن هذه المقاربة. لكن ما أقدمت عليه لندن عند احتجازها ناقلة النفط الإيرانية في جبل طارق، يعكس تحوّلاً جذرياً في موقفها. تسيدال رأى أن «الدلائل المتراكمة توضح أن فريق (جون) بولتون للأمن القومي تورط مباشرة في صناعة حادثة جبل طارق. صارت الشكوك تحوم حول السياسيين المحافظين الذين تلهّوا بتنازعهم حول اختيار رئيس وزراء جديد وبصراعهم على السلطة ووقعوا في فخ أميركي... بالنسبة إلى بولتون، إن حمل بريطانيا على الوقوف من دون أي التباس إلى جانب الولايات المتحدة كان ضرورياً. وعندما بدأ قمر اصطناعي، مخصص للمساهمة في كشف تصدير إيران للنفط ووقفه بناءً على تعليمات ترامب، رصْدَ رحلة الناقلة الإيرانية باتجاه سوريا، وجد بولتون فرصته».

باتت بريطانيا اليوم متورطة لكن أيّ دولة أخرى لم تُستدرج حتى الآن

وفقاً للصحافي البريطاني، أبلغ بولتون البريطانيين، الذين حجزوا السفينة عند مرورها في مضيق جبل طارق في الرابع من الشهر الجاري، خطوة كهذه كانت ستستدرج بالضرورة ردّ فعل إيرانياً، وهو ما حدث بحجز طهران ناقلة بريطانية. ما بين 15 إلى 30 ناقلة نفط ترفع العلم البريطاني تعبر مضيق هرمز يومياً؛ لم يكن صعباً على إيران التصرف. بريطانيا باتت اليوم متورطة في المواجهة، لكن أي دولة أخرى لم تُستدرج حتى الآن. ربما يراهن حزب الحرب في الإدارة الأميركية على «تدحرج» الأفعال وردود الأفعال، مثل صدام بين دورية للحرس الثوري وقوة حماية لناقلة، أو حجز لناقلة أخرى، من أجل دفع الأمور نحو المزيد من التصعيد وحمل الدول الأوروبية على وقف أي محاولة لإنقاذ الاتفاق النووي، ومن ثمّ العودة بدورها إلى تشديد العقوبات. الواقع أنه ما لم تمتلك هذه الدول الجرأة على معارضة الحرب الأميركية على إيران، والتنسيق مع روسيا والصين والأطراف الدولية الأخرى لطرح حل سياسي بديل، ستجد نفسها، في سياق التزايد المتوقع لحدة المواجهة، مهمّشة تماماً في أحسن الأحوال، أو منساقة خلف إدارة ترامب في أسوئها.

مقالة

مثالٌ جديد على الانقسام الأوروبي

لينا كنوش

أكد الاتحاد الأوروبي، على لسان وزيرة خارجيته فدريكا موغريني، رغبته في إنقاذ الاتفاق النووي بأي ثمن، لكنّ الهامش كبير بين إعلان النيات والأفعال الحقيقية. فعلى مدى الأشهر الأخيرة، تبين عجز الدول الأوروبية عن تأكيد احترام تطبيق الاتفاق ومواجهة نظام العقوبات غير القانونية المفروضة من الولايات المتحدة. الأمر لا يتعلّق بأنّ هذه الدول لم تُظهر أي إرادة سياسية كافية لتنظيم نفسها، والانخراط في ردّ حازم على النظام الأحادي الجانب الذي يفرضه الأميركيون والذي يضرّ مصالحها الاقتصادية، فقط، بل أيضاً هي تستدير. في أقصى أوقات الأزمة، إلى إيران لحثّها على احترام عتبة تخصيب اليورانيوم المحدّدة في الاتفاق، كما تحاول انتزاع تنازلات منها!

رئيس الدبلوماسية البريطانية، جيريمي هانت، أعلن بالفعل الرغبة في إعطاء طهران «فرصة لتغيير إجراءاتها التي تتعارض مع التزاماتها»، في الوقت الذي احتجز فيه البريطانيون، الموقّعون على الاتفاق النووي، ناقلة النفط الإيرانية في مضيق جبل طارق، المشتبه في أنها انتهكت العقوبات ضد سوريا. بالنسبة إلى ديدييه لوروي، وهو باحث في «المعهد العالي الملكي للدفاع» وفي «مركز الدراسات والتعاون الدولي والتنمية» التابع للجامعة الحرّة في بروكسل، إذا كانت الملفات الدبلوماسية للاتفاق النووي والحرب في سوريا منفصلة، وإذا كانت لندن تعتزم فرض العقوبات على دمشق بينما تدعم الاتفاق النووي، فإن «التوقيت والظروف تدفع إلى طرح أسئلة».

«احتجاز الناقلة مُدّد شهراً على رغم شكوك جوفاء إلى حدّ ما في السياق الأوسع، حيث تصطدم الولايات المتحدة بإيران بأسلوب عنيف جداً. من الواضح أن البريطانيين مصطفّون (مع واشنطن) أكثر من الدول الأوروبية الأخرى»، يقول لوروي: «عَجزُ الأوروبيين عن وضع حدود لحماية مصالحهم، أو اتخاذ إجراءات رادعة تجعل العقوبات غير فعّالة في الأراضي الأوروبية، أمرٌ مرتبط بالرؤى المتباينة جداً لدى هذه الدول التي تتجاوز وحدة القيم المُعلَنة... رغم الرغبة الحقيقية في تعددية الأطراف والانفتاح، فإن الاتفاق مع إيران لا يمرّ أبداً على حساب الرابط عبر المحيط الأطلسي».

أما الباحث في جامعة ليبيج، كمال بيرم زاده، فيشير إلى نقص الرغبة السياسية في مقاومة الولايات المتحدة رغم المصلحة المُشتركة في إنقاذ الاتفاق. وفي هذا السياق، استُقبلت مبادرة الوساطة الفرنسية لمحاولة نزع فتيل التوتر الذي يتفاقم بتشكيك من العديد من المراقبين.

وبالنسبة إلى لوروي، يجب الأخذ بالاعتبار تراتبية الجهات الفاعلة الموجودة، وحقيقة أن الجهود الدبلوماسية ليس لديها إلا أثر قليل في مواجهة تقارب المشاعر والمصالح الموجود حالياً بين الولايات المتحدة وبريطانيا، وممالك النفط وإسرائيل. «هناك تقارب تام في ما يتعلق بإيران بين (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب، و(ولي العهد السعودي) محمد بن سلمان، و(رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو، وسياسة تفكيك إنجازات إدارة (الرئيس الأميركي السابق باراك) أوباما. عندما ننظر إلى الوراء، نرى الانفتاح الذي يجسّده أوباما تجاه إيران على أنه شيء استثنائي للغاية، فيما يبقى التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل وممالك النفط، حقيقة ثقيلة تتجاوز كل الإدارات. للأسف، أظن أنه لن يكون هناك تحوّل 180 درجة بعد ولاية ترامب مهما كانت الإدارة؛ ميزان القوى لن يسمح للديموقراطيين بإعادة طرح كل المسائل»، يقول الباحث نفسه.

لذا، يقف الأوروبيون ضمن ترتيب يبحثون فيه عن توازن معقّد، ويسعون إلى تبنّي موقف أبعد عن الخط العدائي لإدارة ترامب، لكن بوجود رافعة نفوذ محدودة للغاية. «الاتحاد الأوروبي ليس لاعباً عسكرياً، ولكن في إطار الصراع الإيراني ـ السعودي والإيراني ـ الإسرائيلي، يجري التعامل مع المناورات وفق النطاق العسكري، بالمعنى الدقيق»، يشدّد لوروي. مع ذلك، إن التصعيد بالملليمتر بعد الملليمتر يبقى مسيطَراً عليه، فيما يبقى من غير المحتمل نشوب حريق كبير، كما يرى. ويضيف: «على رغم أننا لسنا في مأمن من الانزلاق، فإن أياً من الجهات الفاعلة ليس لديه المصلحة في بدء حرب مفتوحة».

بالعودة إلى كمال بيرم زاده، وانطلاقاً من وجهة النظر السابقة، فإن الاتحاد الأوروبي، رغم تناقضاته مع روسيا وسياسته العقابية تجاه موسكو، يمكن أن يتقارب مع الروس والصينيين بشأن الملف الإيراني. الثلاثة مدافعون عن نهج متعدّد الأطراف، ولديهم مصلحة في حلّ سلمي للأزمة.

فلسطين

الأموال القطرية تدخل غزة... سراً

سمح العدو هذه المرة بدخول جزء من الأموال مع وفد قطري (أ ف ب)

غزة ــ هاني إبراهيم

على رغم ارتفاع حدة التهديدات الإسرائيلية ضد غزة خلال الأسبوعين الأخيرين، بات واضحاً حرص العدو على استمرار الهدوء، وذلك بتقديمه تسهيلات ترسّخ أكثر تفاهمات التهدئة مع المقاومة. في هذا السياق، أعلنت «اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة»، على نحو مفاجئ أمس، بدء صرف دفعة

> تعدّ إسرائيل رزمة مقترحات للتخفيف من أزمة رام الله المالية

جديدة من المساعدات النقدية بواقع 100 دولار أميركي، على 60 ألف أسرة فقيرة. الأموال دخلت غزة، رغم أن المندوب القطري محمد العمادي، الذي كان يدخل الأموال بنفسه، لم يأت، لكن حكومة العدو سمحت هذه المرة بإدخالها برفقة نائب رئيس «اللجنة القطرية»، خالد الحرّان، والوفد الطبي الذي وصل إلى القطاع الخميس الماضي. حينذاك، أعلن أن الزيارة هدفت إلى بحث بناء مستشفى دولي جديد، لكن الوفد دخل ومعه جزء من الأموال، فيما أُكمل باقي المبلغ من رصيد اللجنة الموجود في بنوك غزة سلفاً. فور وصوله، بدأ الوفد الطبي القطري مناقشة المخططات لبناء المستشفى الدولي على الحدود الشمالية للقطاع مع عدد من الجهات المحلية (وزارتي الصحة والأشغال) بالإضافة إلى الأمم المتحدة، علماً أن حركة «حماس» خصصت للمستشفى قطعة أرض بمساحة 40 دونماً على مقربة من المنطقة الحدودية، وتحديداً حاجز «بيت حانون ـ إيرز». يقول مصدر مسؤول في «الصحة» لـ«الأخبار»: «أبلغنا القطريين بدء مشروع المستشفى بعد موافقة الحكومة الإسرائيلية رسمياً»، في ظل أن هذه الخطوة تأتي ضمن تفاهمات التهدئة مع المقاومة، على أن يكون التمويل قطرياً. يضيف المصدر: «سيشغّل المستشفى طاقم من الأطباء الدوليين التابعين لمنظمة طبية أميركية تطوعية... يحوي المستشفى 16 قسماً، وتتكون مبانيه من جزأين: الأول مبانٍ وعيادات ثابتة، والثاني عيادات قابلة للتركيب والفك مستوردة»، علماً أن جزءاً من هذه التجهيزات موجود حالياً ضمن مستشفى ميداني على الحدود السورية ــ التركية يتبع للمنظمة الأميركية التي كانت تقدم خدمات طبية إلى السوريين والأكراد هناك.

مع ذلك، تبدي الجهات الأمنية في غزة تخوفاً من هذا المستشفى، خشية أن يكون له أهداف استخبارية كما حدث سابقاً عندما أنشأت الإمارات مستشفى ميدانياً بعد حرب غزة 2014، واتضح لاحقاً أن هدفه كان جمع معلومات استخبارية للاحتلال. لكن القطريين أوضحوا للجهات الأمنية، طبقاً لمصادر مطلعة، أن «الأطباء والطواقم الطبية التي ستعمل فيه لن تدخل غزة، بل ستبيت في المستشفى أو داخل إسرائيل».

في سياق آخر، وخشية انهيار السلطة الفلسطينية، كشف الإعلام العبري عن تجهيز إسرائيل رزمة تسهيلات اقتصادية للسلطة تهدف إلى الالتفاف على خصم العدو أموال الشهداء والأسرى من أموال «المقاصة» التي تواصل رام الله رفض تسلّمها ناقصة. وبسبب قلق أجهزة الأمن الإسرائيلية من انهيار السلطة اقتصادياً، طُرحت فكرة ألّا تفرض المالية الإسرائيلية رسوماً على الفلسطينيين مقابل الوقود الذي يشترونه من الشركات الإسرائيلية، ومن شأن ذلك توفير نحو 200 مليون شيكل سنوياً (100 دولار = 355 شيكل)، وهو ما يخفف الضغط الاقتصادي على السلطة.

من جهة أخرى، وبالتزامن مع بدء زيارة وفد رفيع من «حماس» للعاصمة الإيرانية طهران، قال رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، في مقابلة مع صحافيين أتراك، إن حركته «لم تتدخل في الشأن السوري الداخلي سابقاً، ولن تتدخل في أي مرحلة مقبلة»، متمنياً «عودة سوريا القوية واستعادة عافيتها». وفي ما يتعلق بالمواجهة مع العدو، أكد هنية أن المقاومة «يمكنها ضرب أي نقطة في إسرائيل، وأن الاحتلال يعرف أن عدوانه على غزة سيقابل برد صارم»، فيما أشار إلى أن «حماس لا تعترض على قيام دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967»، لكن «موافقتها على قيام دولة فلسطينية بحدود مؤقتة ليس معناه التنازل عن بقية فلسطين».

سوريا

جولة تفاوض تركية ـ أميركية جديدة حول «المنطقة الآمنة»

تستعد أنقرة لخوض جولة جديدة من المفاوضات مع شريكتها واشنطن، حول مشروع «المنطقة الآمنة» شمال شرق سوريا، وسط استمرار التوتر الذي يسود علاقتهما على خلفية جملة من الملفات. ويأتي اللقاء المرتقب اليوم في تركيا بعدما ظهرت العلائم الأولى للبدء في مشروع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بنشر قوات متعددة الجنسيات في مناطق سيطرة «قوات سوريا الديموقراطية». ومن المتوقع أن يجتمع المبعوث الأميركي إلى «التحالف الدولي»، جايمس جيفري، ضمن صيغة «مجموعة العمل المشتركة» التي تأسست مطلع 2018، مع وفد تركي يرأسه نائب وزير الخارجية التركية، سادات أونال.

وفق المعلومات التي رشحت عن أوساط تركية، إن زيارة جيفري محاولة لـ«تضييق الفجوات» بين الرؤيتين الأميركية والتركية بخصوص شرقي الفرات ومنبج. إذ لا تزال أنقرة تصرّ على فرض سيطرة كاملة على «المنطقة الآمنة» المفترضة، بعد سحب جميع عناصر «وحدات حماية الشعب» الكردية منها، فيما تقترح واشنطن «منطقة عازلة» بعمق يصل إلى 10 كيلومترات، على أن تكون السيطرة فيها لقوات متعددة الجنسيات، بالتعاون مع «وحدات محلية» يجري تدريبها وتنظيمها. وكان وزير الخارجية التركية، مولود جاويش أوغلو، قد بحث مع نظيره الأميركي، مايك بومبيو، ملفات عدة في اتصال هاتفي أول من أمس، كشف عنه مصدر في الخارجية التركية لوكالة «رويترز».

أرسل أنقرة أمس تعزيزات عسكرية إلى قضاء «أقجة قلعة» لنقلها إلى الحدود (الأناضول)

ولم يذكر المصدر متى جرت المكالمة، لكنه أكد أن المناقشة تضمنت الحديث عن الملف السوري.

وعلى رغم أن التفاوض على «المنطقة الآمنة» يحظى باستقلالية خاصة من حيث آليات النقاش بين البلدين، فإنه لا يخرج عن باقي الملفات المفتوحة، وبخاصة صفقات الأسلحة. ولم تغيّر أنقرة أساليبها التقليدية في محاولة الضغط على شريكتها وحليفتها الأميركية، فهي بدأت منذ مدة حشد تعزيزات عسكرية على طول الحدود مع سوريا. ووصلت أمس تعزيزات إلى قضاء «أقجة قلعة» في ولاية شانلي أورفة، تمهيداً لنقلها إلى المراكز الحدودية. وأفادت وكالة «الأناضول» بأن التعزيزات تتضمن شاحنات محملة بالمدافع ودبابات وذخيرة.

التلويح التركي بإطلاق عملية عسكرية جديدة قابله تصعيد إعلامي من الجانب المقابل، إذ توعّد القائد العام لـ«قوات سوريا الديموقراطية»، مظلوم عبدي، في مقابلة صحافية نهاية الأسبوع الماضي، بفتح «حرب كبيرة» إن هاجمت أنقرة مناطق شرقي الفرات. وقال عبدي إن قواته «أبلغت الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، أن الهجوم التركي سيفتح حرباً كبيرة في المنطقة»، مضيفاً أن «شرقي الفرات ليس مثل عفرين... لن نكرر هنا ما حدث هناك في عفرين». وقال: «إن هاجمت تركيا كري سبي (تل أبيض)، فإن جبهة المعركة ستكون من ديريك (المالكية) إلى منبج». وحول موقف واشنطن، أكد عبدي أنه «إيجابي... هناك جهود دبلوماسية مستمرة، وضغط على تركيا لمنع حرب لا يمكن السيطرة عليها». وأشار إلى أن قواته توافق على «سحب وحدات حماية الشعب من منطقة بعمق 5 كيلومترات، لتحل محلها قوات محلية من أبناء كوباني (عين العرب) وسري كانيه (رأس العين) والقامشلي... يمكننا سحب الأسلحة الثقيلة وسحب ذريعة التهديدات التي تتخذها تركيا».

(الأخبار)

وفد إعلامي عربي ضيفاً في تل أبيب

كشفت الإذاعة العبرية عن وصول وفد يضم ستة إعلاميين إلى فلسطين المحتلة من دول عربية لا تربطها علاقات دبلوماسية علنية بتل أبيب. والوفد، الذي يتشكل من جنسيات عديدة، من بينها الإمارات والسعودية والبحرين إضافة إلى العراق، يلبّي دعوة من الخارجية الإسرائيلية، للاطلاع على «موقف إسرائيل من المسائل السياسية والجيوسياسية في المنطقة». وذكرت الإذاعة، أمس، أن الوفد سيلتقي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير خارجيته يسرائيل كاتس، فيما أضافت القناة العبرية السابعة أن الوفد سيزور «ياد فاشيم» (نصب تخليد ذكرى الهولوكوست)، وأيضاً الكنيست، حيث يلتقي أعضاءً فيه، إضافة إلى مقابلة مسؤولين كبار في «الخارجية»، مع جولة خاصة في تل أبيب ومنطقة الشمال.

(الأخبار)

مشاريع إسرائيلية في الجولان:

نخدمكم... لتتركوا أرضكم

منذ تقديم الولايات المتحدة اعترافها بـ«إسرائيلية الجولان» السوري المحتل على طبق من ذهب، تتسارع الخطوات الإسرائيلية لتهجير أهله. صحيح أن تهويد الهضبة غير حديث، لكن إعلان دونالد ترامب أخفى شرعية على التهجير القسري

الجليل المحتل ـ ريهام عثاملة

تعدّ وزارة الإسكان الإسرائيلية وجهات رسمية أخرى مخطط تهويد كشف النقاب عنه أخيراً، ويهدف إلى تشجيع الاستيطان في الجولان السوري المحتل، ببناء 30 ألف وحدة في مستوطنة «كتسرين»، وإنشاء مستوطنتين جديدتين لاستيعاب 250 ألف يهودي بحلول عام 2048. مخطط التهويد يتضمن أيضاً استحداث وظائف للمستوطنين، وتطوير قطاعات عمل متقدمة وشبكات المواصلات العامة، بما في ذلك القطارات والحافلات، إضافة إلى «تشجيع السياحة»، بعد إخلاء 80 ألف دونم من حقول الألغام، وتجهيزها لمشاريع البناء السياحي والإسكاني.

برفض أهالي الجولان مشروع الطواحين الهوائية لأنها ستضر بالزراعة (من الويب)

خطة التهويد لمرتفعات الجولان في طور التنفيذ منذ 1967، لكنها لم تكتمل بسبب رفض الأهالي الهوية الإسرائيلية وتصديهم للتطبيع. وقد عمل الاحتلال منذ إقرار «قانون الجولان» في الكنيست (1981/12/14) على إخضاع أهله من أجل شرعنة المجالس المحلية التي أُنشئت بموجب القانون. لكن نسبة الذين صوتوا من مجمل أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات الأخيرة في الهضبة لم تتعدّ 1%، ما سبّب إخفاق المخططات الإسرائيلية.

حسن زهر الدين، وهو مواطن من الجولان، يقول إنه «حتى اللحظة لا يوجد أي نشاط استيطاني جديد غير مستوطنة قديمة كانت تستوطنها عشرة عائلات... بعد إعلان (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب قاموا بتوسيعها وإنشاء أبنية جديدة لتستوعب مئة عائلة، وأطلقوا عليها اسم ترامب تكريماً له». والجولان القابع تحت الاحتلال منذ 58 عاماً، لا يزال فيه عدد العرب أصحاب الأرض أكثر من المستوطنين، فيما تعبّر نسبة 95% تقريباً منهم عن انتمائهم إلى سوريا «شعباً وجيشاً وقيادة».

في السياق، يقول الشيخ قاسم الصفدي: «صحيح أن الاحتلال قادر على السيطرة على الأرض، لكنه لا يستطيع السيطرة على قلوب السوريين العرب، لأننا أبناء الشعب العربي السوري». وبالنسبة إلى الاعتراف الأميركي، يقول الصفدي: «لا ترامب ولا غيره قادرون على تغيير التاريخ. أهل الأرض هم صاحب القول والكلمة العليا، والأراضي السورية جميعها من شرقها إلى غربها رويت بدم أجدادنا أثناء الحكم العثماني الذي دام أكثر من 400 عام، وخلال الحكم الفرنسي الذي زال، والاحتلال الصهيوني زائل عاجلاً أو آجلاً، سلماً أو حرباً».

آخر المخططات الإسرائيلية مشروعان: الأول التنقيب عن البترول وسط الجولان وجنوبه، ومنح ترخيص لشركات أميركية للتنقيب أيضاً عن الغاز الطبيعي هناك. والثاني إنشاء طواحين هوائية لإنتاج الطاقة الكهربائية، والذريعة أن هذه «المراوح ستشكل رافعة اقتصادية وستسدّ حاجة آلاف الأشخاص، ولا سيما المزارعين»، لكن واقع الأمر أن ارتفاع الطاحونة الواحدة هو ما بين 180 حتى 200 متر تقريباً، وعرضها بين 60 ـ 70، ما يشكل ضرراً على المزارعين فضلاً عن الضجيج الذي يمكن أن تسببه، الأمر الذي دعا أكثر من 300 شيخ ومواطن للتوجه إلى «النيابة العامة» في القدس والتعبير عن رفضهم إنشاء هذه الطواحين. يقول الشيخ الصفدي: «هدفها دفعنا إلى ترك أرضنا والرحيل عنها، لأن هذه المراوح ستُنشأ في أراضٍ معظمها زراعية. أوضحنا للمحققين الإسرائيليين أننا مستعدون لدفع أرواحنا من أجل البقاء في أراضينا».

خروق أمنية في درعا وشرقي حمص

تتواصل الخروق الأمنية في الجنوب السوري، وقد بلغ واحد منها الذروة قبل أيام، بتفجير عبوة ناسفة في حافلة للجيش غربي مدينة درعا. وشهد أمس عملية استهداف سيارة مدنية في قرية القليعات بمنطقة سعسع، تسببت في استشهاد رجل وطفلة وإصابة ثلاث نساء. وعلى رغم أن المعلومات الأولية أشارت إلى أن قذيفة سقطت على السيارة ما تسبب في احتراقها، أفادت مصادر بأن السيارة أصيبت بصاروخ موجّه لا بقذيفة هاون، من دون أن يتضح مصدر الاستهداف. بالتوازي، استشهد أحد عناصر الجيش السوري برصاص قناص مجهول على «حاجز المثلث» في بلدة خربة غزالة، بريف درعا.

بعيداً عن الجنوب، تعرض قطار شحن الفوسفات في ريف حمص الشرقي لـ«عمل إرهابي تخريبي»، أدى إلى جنوح القاطرة وعربة الركاب وشاحنة المعايرة وصهريجي فوسفات، واشتعال النيران في القاطرة. كما تسبب العمل في إصابات متفاوتة في طاقم عمل القطار. ووفق بيان النقل السورية، فإن «إرهابيين تسللوا إلى موقع السكة الحديدية بين موقعي الفجوة والبصيرة شرق تدمر، وزرعوا عبوة ناسفة على خط سير القطار القادم باتجاه مناجم الفوسفات في منطقة خنيفيس بريف حمص الشرقي». وقالت الوزارة إن «الورشات الفنية بدأت العمل على إزالة أضرار العمل الإرهابي وإصلاح السكة لإعادة استئناف عمليات النقل».

> تعرّض قطار شحن الفوسفات في ريف حمص الشرقي لـ«عمل إرهابي تخريبي»

(الأخبار)

ماقل ودل

صدّت وحدات الجيش السوري في ريف حماة الشمالي هجوماً عنيفاً شنه ائتلاف فصائل مسلحة تعمل بقيادة «هيئة تحرير الشام»، وذلك بغطاء تركي، على مواقع في قرية القصابية في أقصى ريف إدلب الجنوبي. ونقلت مصادر ميدانية أن معلومات استخبارية وصلت إلى الجيش عن تحركات للمسلحين تحضيراً للهجوم، وهو ما دفعه إلى شن قصف مدفعي وصاروخي منظم على المواقع وخطوط إمداد الفصائل، قبل انطلاق العملية في ساعات فجر أمس. ولم تتمكن الفصائل، بفعل تحرك الجيش، من التقدم على هذا المحور، لكنها أطلقت عدداً من القذائف على بلدتي محردة وجورين، في الريف الشمالي الغربي، ما سبّب أضراراً مادية.

(الأخبار)

توتر على خلفية ترحيل لاجئين من تركيا إلى إدلب

ارتفعت حدة الجدل والتوتر على خلفية ترحيل السلطات التركية عدداً من اللاجئين السوريين المقيمين في تركيا إلى إدلب، بينهم من يحملون بطاقة «حماية مؤقتة» نظامية. وانتشرت تسجيلات عديدة للمرحّلين ولمحاولة عدد من اللاجئين الاختباء من دوريات الشرطة التركية في إسطنبول، فيما شهدت المدينة وولايات أخرى انخفاضاً لافتاً في حركة السوريين خوفاً من الإجراءات التركية الغامضة.

وكان لافتاً غياب الاستنكار من القوى السياسية المعارضة المحسوبة على أنقرة، بل ذهاب بعضها إلى تبرير حملة الترحيل التركية. أبرز المواقف التي أثارت جدلاً كانت من ملهم الدروبي، المحسوب على «الإخوان المسلمون»، الذي رأى أن اللاجئين «أساؤوا» إلى مضيفيهم الأتراك. واضطر تنظيم «الإخوان في سوريا» إلى إصدار بيان يقول فيه إن موقف الدروبي «يعبّر عن رأي شخصيّ لا توافقه الجماعة عليه، وتستنكره».

(الأخبار)

صورة متداولة لاعتقال لاجئين في إسطنبول

المقابلة

سليمان الفقيه

عضو مجلس النواب الليبي

يعود عضو مجلس النواب الليبي سليمان الفقيه إلى جذور الأزمة في بلاده والدور الدولي في تعميقها قبل هجوم المشير خليفة حفتر على طرابلس وبعده. يوضح أدوار حلفاء حفتر الإقليميين والأوروبيين، والفرق بين أسلوب كل منهم، كما يشرح موقف طرابلس من هذه الدول، ومن مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة

■ كيف تقرأ تحرُّك مصر في الدعوة إلى تشكيل «حكومة وحدة وطنية» في طرابلس بديلة عن «الوفاق الوطني»؟

بعد محاولة (خليفة) حفتر الدخول إلى طرابلس، عُقد اجتماع في العاصمة لتطبيق الاتفاق السياسي الذي نص على أن مجلس النواب يجب أن يطبق ثلاث مواد خاصة به هي 16 و17 و18. تطالب المادة 16 النواب المنتخبين عام 2014 بالاجتماع من يرغب منهم، وأن يبدؤوا تعديل اللائحة الداخلية، ثم مراجعة القوانين الصادرة سابقاً. أغاظ هذه الأمر السلطات المصرية وسائر من يدعمون حفتر في الداخل والخارج، فحاولوا عقد اجتماع مقابل في طبرق ثم في بنغازي، لكنهم لم يتمكنوا سوى من جمع عدد بسيط من النواب، ربما عشرين أو خمسة وعشرين في أقصى تقدير. عندما فشلوا، حاولوا أن يلبوا دعوات إلى الاجتماع في مدينة غدامس وفي تونس... وأخيراً اجتمعوا في القاهرة، وكان المُعلن أنه اجتماع تشاوري، ثم تسربت إلينا معلومات بأن سفير الإمارات لدى القاهرة (جمعة مبارك الجنيبي) عرض على بعض النواب أن يشكلوا حكومة بديلة عن «الوفاق». للإنصاف، رفض كثير من النواب الأمر جملة وتفصيلاً. ونحن الذين اجتمعنا في العاصمة رفضنا المشاركة في «القاهرة» بأي حال، لأننا على علم مسبق بأنه سيُوظَّف من الجهات الداعية، فضلاً عن أنه مخالف للأعراف البرلمانية، كونه يُعقد في دولة أخرى ومع برلمان آخر، ويمثل إخلالاً بالسيادة الليبية. وقد حاولوا إرهابنا بضربة جوية استهدفت مقر المجلس. نتيجة «القاهرة» بيان فضفاض يدعو إلى وحدة الأرض ومدنية الدولة. رغم أن هذه المبادئ لا خلاف عليها، فإن الاجتماع يمثل اتجاهاً معاكساً، وهو يدعم نظاماً عسكرياً بدعم شخصيات أيدت الهجوم.

■ هل يسعى «مجلس طبرق» إلى ترسيخ الانقسام؟

لنكن دقيقين: الأزمة الليبية ليست ليبية، بل بحركها أطراف خارجيون يسعون إلى الاستعانة بأطراف ليبيين. هم يجدون في مجلس النواب الوسيلة الأفضل للتدخل. في ليبيا لا توجد لدينا وثيقة دستورية سوى الإعلان الدستوري وتعديلاته، والاتفاق السياسي الذي صار بعد التوقيع عليه في الصخيرات وثيقة دستورية داخلياً وخارجياً. وقد دُعِم هذا الاتفاق وفق قرار مجلس الأمن 2259، ليصبح وثيقة دستورية ملزمة. الآن تحاول بعض الدول الالتفاف عليها بدعم «الوفاق» علناً ودعم حفتر من خلف الستار.

● الإمارات دعت إلى تأليف حكومة بديلة من «الوفاق»
● التدخل المصري العسكري مدفوع الثمن من الخليجيين
● «الملتقى الجامع» مخطط لضرب الثورة وليس للحل

■ من هي هذه الدول؟

الإمارات على رأس هذه القائمة، ومشروعها إفشال الثورة الليبية بإجهاض الاتفاق السياسي. ثم فرنسا التي نستطيع أن نتعامل معها في بعض الجوانب، باعتبارها تسعى خلف مصالحها بالدرجة الأولى. لكن لا نستطيع أن نتعامل مع أبو ظبي وفرنسا (دستوري) وصولاً إلى نظام عسكري ديكتاتوري يبقيها دولة نفطية متخلفة من دون مؤسسات. كذلك مصر التي تتدخل بحجة الحفاظ على أمنها، مع أن ليبيا لا تشكل أي خطر حقيقي عليها. ليس لنا عداء مع القاهرة لكن النظام الحاكم هناك يسعى إلى إيجاد مبررات واهية للتدخل، وتحقيق أهداف غير عقلانية من سبيل ضم جزء من المنطقة الشرقية في ليبيا إلى مصر، ووضع الأقباط في هذا الجزء، وهذه أمور عبثية لن نسمح بها. التدخل المصري بالأسلحة أو بالخبراء العسكريين مدفوع الثمن بأضعاف من الإمارات والسعودية.

■ ماذا عن فرنسا؟

أوصلنا رسالة إلى الفرنسيين مفادها أن باريس كان لها دور بارز في دعم الشعب الليبي أثناء انتفاضة 2011، ولن ننسى هذه الوقفة، ولكن ينبغي أن تستمر على هذا النهج. لن يقبل الليبيون دعمها مستبداً وديكتاتورياً يحاول أن يعود بليبيا إلى وضع أسوأ مما كان عليه في عهد (معمر) القذافي. مبررات فرنسا أنها تدعم حفتر لمحاربة الإرهاب غير كافية. كلمة الإرهاب فضفاضة، ومحاربته يجب أن تكون عن طريق الدولة المُعترف بها. وما حدث أخيراً في غريان فضيحة أخلاقية لفرنسا. كان ينبغي للفرنسيين في حال دخولهم بأي قوة أو أسلحة إبلاغ الجسم الشرعي، ولا يمكن أن يبقى متسترا عليه، ثم تُقدَّم المبررات عندما يكتشف. الصواريخ التي وُجدت في غريان إماراتية، وإن لم تكن كلها إماراتية، فالجزء الأكبر منها إماراتي، أو جاء عن طريق أبو ظبي، لكن أرادوا أن يجعلوا باريس في الواجهة لأن لديها حق النقض لدى مجلس الأمن ولا يمكن أن يُرفع دعوى ضدها.

■ ماذا حدث أثناء زيارة الوفد البرلماني إلى فرنسا؟

لم أكن من المشاركين، ولم أتسلم أي تقرير. ما هو متاح من معلومات حول هذه الزيارة أن الوفد وجد ترحيباً في البرلمان الفرنسي لتوضيح ما يحدث في العاصمة، وهناك بعض الأمور الغائبة عنهم. في ليبيا هناك الكثير من التضليل الإعلامي، خاصة تسويق أن قوات حفتر تحارب الإرهاب. هناك تجاوب من فرنسا الآن، والتعامل معها صار أكثر سهولة. باريس تورطت وراهنت على مشروع حفتر، ولكن دائماً في الدول التي لديها برلمانات حرة تغير المعلومات الموثقة موقفها إن وصلتها. ولهذا ستتغير سياسة فرنسا تجاه ليبيا بعد أن أوصلنا إليهم ما يحدث بالأدلة. لكن تأكد لنا أن الأخلاق والقيم في ترتيب متأخر لدى المجتمع الدولي في سلّم أولوياته. مثلاً جريمة قصف مركز إيواء المهاجرين كانت بشعة بكل المقاييس، فهو مركز معلوم لدى الجميع: البعثة الأممية وقوات حفتر، لكن أحداً لم يتحرك، علماً بأنه لو حدث للمهاجرين كارثة طبيعية أو حريق

> ستتغير سياسة فرنسا تجاه ليبيا بعد ان أوصلنا إليهم ما يحدث بالأدلة

اجراها **محمد عقوب**

أو سيول، ومات فيه ثلاثة أو أربعة، لقام العالم بعد ذلك ولم يقعد، ولاتُّهمت «الوفاق» بأنها مقصرة وتستهين بأرواح المهاجرين!

■ ... وعن دور الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة؟

غسان سلامة أتى إلى ليبيا بوضع مُندفع، وكان شخصية معروفة، وهو سياسي مخضرم وله تجربة في الصراعات أهمها، الصراع اللبناني. كلنا تفاءلنا بقدومه في البداية حين كان يتحدث عن رغبته الواضحة في بناء المؤسسات، ولكن كل ذلك استمر إلى مرحلة معينة حتى اتضح دوره السلبي مع بداية أبريل (نيسان) الماضي، عندما شن حفتر الهجوم على طرابلس، أو حتى من قبل ذلك، منذ فبراير (شباط)، حين بات (سلامة) يهاجم أطرافاً بالجملة، ويخلط الأوراق في كلام فضفاض، مثل حديثه عن وجود عشر دول تدعم انتشار السلاح والفوضى من دون تسميتها، رغم أنها واضحة، على الأقل الإمارات والسعودية ومصر. السيد سلامة أيضاً حاول تحريك عملية الاستفتاء على الدستور، والحقيقة أن حفتر هو من طلب تعطيل الاستفتاء.

هناك الكثير من التناقض في مواقف سلامة، ثم أتى الصمت الرهيب بعد الهجوم، ولم ينبس ببنت شفة إزاء العدوان على طرابلس. وقد فعلها حفتر عندما قصف العاصمة (مطار معيتيقة) بوجود الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، فقد ضرب حفتر بكل جهود الأمم المتحدة عرض الحائط، في حين كان مجيء غوتيريش بهدف الإعداد لـ«الملتقى الوطني الجامع» الذي كان من المفترض أن يقام في واحة غدامس.

■ كان يعوّل على هذا الملتقى ويُرجِع الفضل فيه إلى سلامة، وأنه سيضع القواعد الأولى لإرساء دولة القانون والمؤسسات. ما رأيك؟

لدي تحليل لا معلومة دقيقة. السيد سلامة يدَّعي أنه يريد أن يعقد ملتقى وطنياً جامعاً يتفاهم فيه الليبيون على خريطة طريق تنطلق فيها ليبيا إلى الجنة الدنيوية، لكن الحقيقة عكس ذلك. كان اللقاء خطة مرسومة مسبقاً، وأراد أن يكون الليبيون في الواجهة لأنه يستحيل أن يجتمعوا لأربع وعشرين ساعة أو ثمان وأربعين ساعة، وعددهم بحدود مئة وخمسين، ومعظمهم لأول مرة يلتقون، ثم يراد لهم أن يتفاهموا على خريطة طريق ويضعوا برنامجاً كاملاً للمصالحة... هذا كله من ضرب الخيال؛ التقينا لمدة تفوق ستة عشر شهراً في السابق، في اجتماعات متواصلة، لنصل إلى اتفاق الصخيرات، ومع ذلك انتُقد هذا الاتفاق وعانينا الأمرّين في تطبيقه رغم الدعم والرضى من شريحة كبيرة، وحضور أشخاص منتخبين من الشعب، يستطيعون أن يقولوا إننا ننوب عنه.

من دعاهم سلامة لحضور «الملتقى الجامع» هم مجهولو البرنامج والرؤية، ولا يحملون أي صفة. أرى أن هذا العبث كان الهدف منه إدخال حفتر إلى العاصمة بطريقة ناعمة ومن دون قتال، وبأن يكون شريكاً في العملية السياسية، على أن ينقلب على الاتفاق في الوقت المناسب. لكن غرور حفتر وإقصاءه لـ«آخر جعلاه لا يرضى بأي شراكة، فأراد أن يثبت أنه لا يحتاج إلى مؤتمر جامع ولا تمهيد ولا مقدمات أو شريك. وقد صرحت في بداية عدوان حفتر بأنه قد يكون «رُبَّ ضارة نافعة»، فحفتر أنقذ ليبيا من المخطط الذي كان سيُرسم في غدامس، وأنقذنا من الموت البطيء للثورة. أراد أن يقضي عليها بضربة واحدة لكن الضربة كانت لجسم لا يزال بقوته («الوفاق»). سلامة أُصيب بذهول، وهذا ما جعله يصمت، وقد التقيته، وكان يعلم أن دخول حفتر لن يكون سهلاً، لأنه عرف خلال المدة التي بقي خلالها في ليبيا حجم القوة الموجودة على الأرض. وهو يعرف حتى عقلية الليبيين وكيف يفكرون، ويقرُّ بأن حفتر إنسان مغرور، وقالها لنا بوضوح: ليس من السهل أن يُسيطر حفتر على طرابلس.

حفتر لم يسمع النصائح، ومما زاد إرباك سلامة الانقسام بين الدول تجاه ليبيا. كنا نتمنى منه أن يكون شجاعاً عندما شعر بأن المشهد قد خرج من يده، فقد كان يستطيع الاعتراف بالعجز. أما أن يستمر في هذا الوضع المترهل، فهو ما نراه غير مقبول.

تقرير

تعليق رحلات أوروبية إلى مصر... والسبب المشجعون الجزائريون!

في سيناريو يعيد كابوس توقيف الرحلات الروسية من مصر وإليها، عاشت الأخيرة يوماً حافلاً بسبب الأنباء المتتالية عن تعليق رحلات أوروبية، خاصة البريطانية والألمانية، إلى البلاد. وفيما أنهت «لوفتهانزا» تعليقها، سيستمر التوقف البريطاني لأيام

القاهرة ــ **الأخبار**

ارتباك مصري بعد قرار الخطوط الجوية البريطانية المفاجئ تعليق رحلاتها إلى القاهرة لأسبوع، تبعه قرار بتعليق رحلات الخطوط الجوية الألمانية «لوفتهانزا» ليوم واحد، في وقت استمرت فيه التحذيرات على صفحة مصر في موقع الخارجية البريطانية من وقوع عمليات إرهابية في المناطق المزدحمة في العاصمة المصرية، ولا سيما بالقرب من دور العبادة. الخطوط البريطانية ربطت قرارها، أول من أمس، برغبتها في مراجعة الخطط الأمنية المتبعة مصرياً، في وقت زادت فيه «شركة مصر للطيران» الرحلات من القاهرة إلى لندن، مع استخدام طائرات أكبر حجماً لتعويض نقص المقاعد الذي سببته الشركة البريطانية، علماً أن السلطات في لندن نفت أن تكون وراء قرار تعليق الرحلات. لكن باقي رحلات الطيران الأوروبية بقيت على حالها، إلى مطار القاهرة والمطارات المصرية الأخرى، وهو ما أكدته «إير فرانس» بقولها أمس، إن رحلاتها إلى مصر ستبقى مستمرة دون تغيير.

تقول مصادر مصرية لـ«الأخبار» إن القرار قد يكون مرتبطاً بقلق الخطوط البريطانية من الأعداد الكبيرة للمشجعين الجزائريين المحجوزين في صالة السفر نفسها الخاصة بالطيران البريطاني وعدد من الشركات المتجهة إلى دول أوروبا، حيث قضوا ليلتهم في مطار القاهرة بعدما لم تعد الطائرات العسكرية التي أقلت عدداً منهم إلى بلادهم. وأضافت المصادر: «ارتكب عدد من المشجعين أعمال عنف وتكسير في المطار خلال احتجازهم، ويبدو أن هناك خشية لدى الشركة من تمكنهم من الوصول إلى إحدى رحلاتها واستقلال طائراتها». وأوضحت المصادر نفسها أن الأزمة مرتبطة بمكتب الشركة في مطار القاهرة «الذي يبدو أنه أرسل معلومات غير صحيحة عن الوضع في المطار بصورة تؤثر سلباً في الوافدين من لندن إلى القاهرة، وهو ما سندرسه بنحو وافٍ خلال الأيام المقبلة... نعاني من قلة المعلومات التي يصدرها مسؤولو شركة الطيران البريطانية، بل تأكيدهم أن الإجراء اعتيادي».

> تزامن تعليق الرحلات مع تحذيرات بريطانية من هجمات بالقاهرة

كذلك، قال مسؤول مصري يتابع الملف مع السلطات المعنية منذ صدور القرار، إن القاهرة «ليس لديها ما يقلقها بشأن الأوضاع في المطار، وجرى التواصل المباشر مع سلطات الطيران المدني التي أبدت مفاجأة من القرار»، مشيراً إلى أن «تعليمات حازمة» صدرت بضرورة التعامل مع الموقف انطلاقاً من «موقع قوة»، خاصة أنه لا يوجد أي أخطار في المطار الذي تقلع منه عشرات الرحلات الدولية يومياً.

يشار إلى أن «لوفتهانزا» أعادت رحلاتها المجدولة بعد يوم من الإيقاف، جرى فيه توفير إقامة للمسافرين وتذاكر بديلة عبر خطوط أخرى، فيما نقلت الخطوط البريطانية حجوزاتها على رحلات «مصر للطيران» إلى لندن بالإضافة إلى شركات أخرى، منها الفرنسية. وبينما يتوقع أن يكون هناك تأثير محدود للقرار في القطاع السياحي، ومنهم السائحون الوافدون من بريطانيا، يراهن خبراء السياحة على استمرار الحجوزات القائمة دون إلغاءات، خاصة أن الخطوط البريطانية لا تأتي بأفواج كبيرة على عكس رحلات الطيران «الشارتر» التي تشكل العمود الأساسي للسياحة الإنكليزية إلى المدن المصرية.

إلى ذلك، أعلنت سلطات مطار القاهرة أمس، إنهاء أزمة نحو سبعة آلاف جزائري كانوا قد وصلوا إلى مصر لمؤازرة فريقهم في ختام بطولة «كأس إفريقيا»، من أصل عشرين ألفاً، وظلوا عالقين في المطار خلال اليومين الماضيين بسبب عدم حملهم تذاكر عودة إلى بلادهم. إذ أظهر فيديو بثته قناة «النهار» الجزائرية حالات من التزاحم والتدافع بين المشجعين وقوات أمن المطار. وانتهت الأزمة بـ«جسر جوي» تضمن تسع طائرات حربية، و24 طائرة تابعة للخطوط الجزائرية، على مدى 36 ساعة، حتى غادر العالقون كافة.

تقرير

التصعيد الأميركي يصل إلى «أجواء» فنزويلا

في تطور جديد يشي بتصاعد حدة التوتّر على خطّ الأزمة في فنزويلا، حيث ينعقد اجتماع وزاري لـ«حركة عدم الانحياز»، اتّهم الجيش الأميركي مقاتلة فنزويلية بتتبّع طائرة تابعة للبحرية الأميركية «بصورة عدوانية». اتهامٌ سارعت كاراكاس إلى الردّ عليه بتأكيد أنّها اعترضت وطردت طائرة تجسّس أميركية من مجالها الجوي، مندّدةً بـ«الاستفزاز الصريح». المواجهة الأميركية ـ الفنزويلية الجوية حدثت يوم الجمعة الماضي، حين أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على أربعة من كبار مسؤولي «وكالة الاستخبارات العسكرية» الفنزويلية، إذ ذكرت «القيادة الاستراتيجية لعمليات القوات المسلحة الفنزويلية»، عبر حسابها في «تويتر»، أنّ «نظام الدفاع الجوي اكتشف واعترض طائرة تجسّس أميركية من طراز اي بي-3 في منطقة مايكيتيا»، حيث مقرّ المطار الجوي الرئيسي الذي استقبل أعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر «عدم الانحياز».

تعليقاً على الحادثة، قالت «قيادة القوات الأميركية في أميركا الوسطى والجنوبية» (ساوثكوم) في مقاتلة «سوخوي-30 فلانكر» روسية الصنع، تابعة للجيش الفنزويلي، أقلعت من مطار يقع على بعد 320 كلم شرق كاراكاس، ولاحقت طائرة «اي بي-3» أميركية «من مسافة غير آمنة... معرّضة للخطر سلامة الطاقم والطائرة»، وهي «كانت تنفّذ مهمة في مجال جوي دولي متّفق عليه». وأضاف بيان «ساوثكوم»: «الولايات المتحدة تجري بشكل روتيني مهمات استكشاف ورصد معترف بها وموافق عليها في المنطقة لضمان سلامة وأمن رعاياها ورعايا شركائها». وفي تعليق آخر عبر «تويتر»، أعلنت «ساوثكوم» أن هذا التصرّف يشكّل دليلاً على «الدعم العسكري غير المسؤول» الذي تقدّمه روسيا إلى الرئيس نيكولاس مادورو ونظامه «غير الشرعي».

أحد الجيش الأميركي مقاتلة فنزويلية بتتبع طائرة تابعة للبحرية الأميركية (أ ف ب)

توازياً مع التصعيد الأميركي، أعرب نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، الذي يشارك في الاجتماع الوزاري لـ«عدم الانحياز»، عن ثقة بلاده بقدرة السلطات الشرعية في فنزويلا، برئاسة مادورو، على مواجهة الصعوبات، مشيراً إلى أن «الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وكاراكاس لن تتغير، في ظلّ وجود قوى معادية تحاول التدخّل في الشؤون الداخلية للبلاد». ولفت ريابكوف إلى أن «هذا الحدث (اجتماع حركة عدم الانحياز)، أظهر درجة عالية من التضامن»، مؤكداً أن «حكومة فنزويلا تحظى بدعم روسيا الكامل». ومن كاراكاس أيضاً، ندّد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بـ«نزعة شديدة من المغامرة الأحادية» لدى الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وبـ«الإرهاب الاقتصادي» الذي تمارسه واشنطن، و«تعاني منه كل من كوبا وسوريا وفنزويلا وإيران». وفي خطابه أمام الدول الأعضاء في «عدم الانحياز»، قال ظريف إن «التدخل الوقح للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لفنزويلا هو مثال جديد» على «قلة احترامها بشكل واضح للقانون الدولي».

(الأخبار، رويترز، أ ف ب)

تونس

هجوم على المقرّبين من الرئيس مع بدء الترشيحات
السبسي (الغائب) يُسقط «التعديلات»

تبدأ اليوم في تونس مدة تسجيل الترشيحات للانتخابات النيابية، وسط تطورات تعصف بالساحة السياسية، أهمها رفض رئيس الجمهورية توقيع التعديلات الجديدة في القانون الانتخابي، وتفاقم الصراعات الداخلية لدى الإسلاميين واليساريين

رد المستشار السياسي للرئيس بأن الأخير سيتوجه بـ«خطاب إلى الشعب» خلال أيام (الأناضول)

سبق للبرلمان التونسي أن صدّق، منتصف الشهر الماضي، على تعديلات جدلية في قانون الانتخابات والاستفتاء، استهدفت عدداً من الكيانات والأشخاص، إذ تمنع هذه التعديلات قبول ترشح من تورط في تقديم أموال وعطايا إلى الناخبين، ومن تلقى تمويلات أجنبية، ومن يتبنى خطاباً معادياً للديموقراطية أو يمجّد انتهاكات حقوق الإنسان؛ المعنى بهذا كله هو جمعية «عيش تونسي» التي تحولت إلى مشروع سياسي بقيادة سيدة أعمال مقيمة في فرنسا، مع صاحب قناة «نسمة» التلفزيونية، نبيل القروي، وحزبه الجديد «قلب تونس»، و«الحزب الدستوري الحر» ورئيسته عبير موسي. كما أن أحزاب المعارضة الصغيرة أيضاً هدف للتعديلات التي شملت عتبة انتخابية تمنع من يحصل على أقل من 3% من الأصوات، من دخول البرلمان.

عشرات النواب طعنوا في دستورية القانون، لكن «الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين» رفضت الطعن، ولم يبقَ سوى خطوة واحدة لتنفيذ التعديلات عملياً، هي ختمها من رئيس الجمهورية، ونشرها في «الجريدة الرسمية». لكن الباجي قائد السبسي رفض ذلك على امتداد الأيام الماضية، ما يعني سقوط التعديلات بتجاوز الآجال الممكنة لتطبيقها بعد فتح باب قبول الترشيحات. ولم يظهر الرئيس حتى الآن ليبرر رفضه التعديلات، وكان آخر نشاط له في الخامس من هذا الشهر، أي بعد وعكته الصحية الحادة. وفي السياق، قال زعيم حزب «التيار الديموقراطي» المعارض، محمد عبو، على صفحاته في مواقع التواصل الاجتماعي، إن من الممكن أن قائد السبسي «صار غير قادر على أداء مهامه، أو هو تحت تأثير مقربين منه لهم مصلحة معروفة في رفض القانون، وقد يكونون منعوا وصول كل الوثائق إليه، أو بالأحرى منعوه من ممارسة مهامه»، مطالباً وكيل الجمهورية بـ«التدخل واستجلاء الأمر».

أحد هؤلاء المقربين الذين تحدث عنهم عبو هو المستشار السياسي للرئيس، نور الدين بن تيشة، الذي أدلى بتصريحات إلى وكالة الأنباء الرسمية أمس، قال فيها إن قائد السبسي «يرفض منطق الإقصاء، ويرفض أن يمضي تعديلات قُدّت على المقاس». وبخصوص عدم ظهور الرئيس علناً منذ أكثر من أسبوعين، قال بن تيشة إنه «سيتوجه بخطاب إلى الشعب خلال الأيام القليلة المقبلة، وسيوضح كل النقاط الخاصة بموضوع التعديلات». مهما يكن، إن عدم تطبيق التعديلات في هذه الانتخابات صار شبه محسوم الآن، فالمسارات البديلة تبدو غير ممكنة. ومن الناحية القانونية، يعود القانون، في حال رفض رئيس الجمهورية توقيعه، إلى البرلمان ليصدّق عليه مرة أخرى، وحينئذٍ لا يمكن للرئيس رفضه مجدداً. لكن يتطلب ذلك وقتاً غير موجود، إذ ستُقبل انطلاقاً من اليوم الترشيحات للانتخابات على أساس القانون القديم غير المعدل، ولا يمكن بعدها قبول الترشيحات على أساس قانون جديد.

بعيداً عن التعديلات، يواجه عددٌ من الأحزاب والتكتلات السياسية المهمة ضد ممارسات المكتب التنفيذي الذي يرأسه راشد الغنوشي. يرفض الغاضبون التدخلات الفوقية التي طرأت على تشكيل القوائم، إذ غيّر المكتب التنفيذي عدداً من رؤساء القوائم التي أفرزتها انتخابات داخلية، وعوّض قياديين تاريخيين بمستقلين أو موالين للقيادة على رأسها. وأقدمت «النهضة» أيضاً على خطوة غير مسبوقة هي ترشيح الغنوشي نفسه (78 عاماً) على رأس إحدى القوائم، في خطوة تمهيدية تهدف على الأرجح إلى ترشيحه لرئاسة البرلمان المقبل.

> تواجه «النهضة» و«الجبهة الشعبية» صراعات داخلية قد يكون لها آثار انتخابية كبيرة. وفي سابقة لم تعشها من قبل، تشهد «حركة النهضة» الإسلامية موجة سخط شملت جزءاً معتبراً من القيادات والقواعد الصلبة

في المقابل، تواجه «الجبهة الشعبية»، التكتل اليساري الأكبر في البلاد، صراعات أكثر عمقاً. فقبل نحو شهرين، انقسمت الكتلة النيابية للجبهة بعدما انشق عنها أغلب النواب وأسسوا كتلة جديدة باسم نفسه. وسريعاً انقسم مجلس الأمناء، هيكل التسيير الأعلى داخل «الجبهة»، وأعلن كلا الطرفين أنه الممثل الشرعي للمشروع، إذ سيتقدم الشقان في هذه الانتخابات بقوائم منفصلة، مع نية كل منهما استثمار اسم «الجبهة الشعبية»، ما سيصعد الخلاف القانوني بينهما ويؤثر في نتائج اليسار الانتخابية وما راكمه من رصيد شعبي وسياسي على امتداد الأعوام الماضية.

(الأخبار)

◄ وفيات ►

من آمن بي وإن مات فسيحيا
«أنا لا أموت بل أدخل الحياة» (تيريزا الطفل يسوع)

زوجة الفقيد : منى أسعد الشمالي
ابناه : مكرم عبيد
المحامي عامر عبيد

أشقاؤه : إيلي (زوجته المرحومة بهية المقدم) وأولاده - رئيس بلدية علما الوزير السابق والنائب جان وزوجته لبنى البستاني وعائلته
ميلان وزوجته غريس مخايل وعائلته - عضو المجلس الوطني للإعلام

شقيقاته : أولاد المرحومة أليس زوجة المرحوم جورج عبود (في المهجر)
رينه أرملة المرحوم بدوي أزعور وعائلتها
ماري زوجة جان المر وعائلتها (في المهجر)

وعموم العائلات والأنسباء في الوطن والمهجر ينعون إليكم على رجاء القيامة المجيدة فقيدهم الغالي المرحوم:

فؤاد بدوي عبيد

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام السابق لمؤسسة المحفوظات الوطنية

المنتقل إلى رحمته تعالى نهار الأحد الواقع فيه ٢١ تموز ٢٠١٩ متمّماً واجباته الدينية.

يحتفل بالصلاة لراحة نفسه نهار الثلاثاء ٢٣ الجاري في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر في كنيسة مار يوحنا المعمدان - علما.

لنفسه الراحة ولكم من بعده طول البقاء
صلوا لأجله

تقبل التعازي نهار الثلاثاء قبل الدفن وبعده في قاعة الكنيسة في علما.

ويوم الأربعاء ٢٤ الجاري في فندق كواليتي إن - طرابلس - من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السابعة مساءً.

ويوم الخميس والجمعة ٢٥ و٢٦ الجاري في صالون كنيسة مار جرجس - وسط بيروت - من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً.

الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة

◄ ذكرى ►

تصادف نهار الأحد الواقع فيه 21 تموز 2019 ذكرى مرور أسبوع على وفاة المرحوم
الحاج كاظم خليل خليل
(شقيق والد العميد الركن نزار خليل)
وبهذه المناسبة ستتلى آيات من الذكر الحكيم عن روحه الطاهرة في النادي الحسيني لبلدته حبوش الساعة العاشرة صباحاً.
تقبل التعازي في بيروت، الجناح، الجمعية التخصصية، قرب أمن الدولة، نهار الثلاثاء الواقع فيه 23 تموز 2019 من الساعة الثالثة حتى الساعة السابعة من بعد الظهر.
الأسفون: آل خليل، آل بضعان، آل قبيسي، آل نخلة، آل كحيل، آل نعمة، آل حريري،
حاج علي، جميل علي، أبو عبود وعموم أهالي بلدة حبوش.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء ساعات قياس ضغط وحرارة لزوم معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/1037 تاريخ 2019/2/5، قد عدلت لتصبح يوم الجمعة 2019/8/16 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر، وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول، ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 16 تموز 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1172

اعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لتأمين استشاريين لإعداد دفاتر شروط إنشاء/تجهيز عدد من محطات التحويل الرئيسية التابعة لمديرية النقل، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/8045 تاريخ 2018/8/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/8/23 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر، وذلك لقاء مبلغ قدره /000 50/ ل.ل.
علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 17 تموز 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1174

اعلان
تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تقديم وتشغيل حصادة لزوم فرع تحسين وإكثار البذار في محطة تل العمارة.
المكان: محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع
الزمان: الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2019/8/20
فعلى من يهمّه الأمر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة - رياق - البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار - جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن أوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون ألف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة باليد إلى إدارة مصلحة الأبحاث العلمية في محطة تل العمارة - رياق - البقاع خلال الدوام الرسمي على أن تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ إجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 16 JUL 2019
رئيس مجلس الإدارة - المدير العام
ميشال أنطوان افرام
التكليف 1178

اعلان
استدراج عروض أسعار لتلزيم تقديم مطبوعات لزوم الامتحانات الرسمية للتعليم المهني والتقني للدورة الثانية لعام 2019
في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2019/8/1، يجري الصندوق الداخلي في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني استدراج عروض اسعار لتلزيم تقديم مطبوعات لزوم الامتحانات الرسمية للتعليم المهني والتقني لدورة 2019 الثانية.
تقدم العروض إلى قلم الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني في الدكوانة وفقاً لدفتر الشروط الخاص المعد لهذه الغاية والذي يمكن الحصول عليه من قلم الصندوق على ان تصل هذه العروض قبل الساعة الثانية عشرة من دوام آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء الاستدراج ويرفض كل عرض يصل بعد هذا التاريخ.
الدكوانة في: 17 تموز 2019
رئيسة مجلس إدارة الصندوق الداخلي
المديرة العامة للتعليم المهني والتقني
بالتكليف
د. هنادي بري
التكليف 1180

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب سمير علي شعيتو لموكله رضوان محمد بعلبكي سند تمليك بدل ضائع للعقار رقم 1202 من منطقة عيتيت العقارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان بيع بالمعاملة 886/ 2018
محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت
برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري
تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2019/8/5 ابتداءً من الساعة 3:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليه حسني محمد شمص ماركة هيونداي أكسنت موديل 2012 رقم /413034 ج/ الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي رامي باسيل البالغ /2904$ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /3285$ والمطروحة بسعر /2500$ أو ما يعادلها بالعملة الوطنية وإن رسوم الميكانيك قد بلغت حوالى /577000/ل.ل. فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد إلى مرأب البنك الكائن في بيروت كورنيش النهر قرب مطاحن التاج وشركة البيجو، مصحوباً بالثمن نقداً أو شك مصرفي و5% رسم بلدي.
رئيس القلم
قاسم اللقيس

◄ للإيجار ►

مكتب للإيجار
بئر حسن الشارع العام ٤ غرف وموقف سيارة.
تليفون: ٨٨٥٥٨٧ - ٠٣

مطلوب مدير إنتاج لمعمل فرشات رفاص ومفروشات في أفريقيا.
للاستعلام:
٠٣ - ٧٢٢٤٥٠

نقابة أطباء الأسنان في لبنان – بيروت
استدراج عروض لإجراء دراسة اكتوارية
يمكن للشركات المتخصصة في هذا المجال الحصول على دفتر الشروط من مركز نقابة اطباء الاسنان – بيروت – (كورنيش النهر بناية فيكتوريا تاور الطابق الثاني)، وذلك ابتداءً من صباح يوم الاثنين في ٢٠١٩/٠٧/٢٢ لغاية يوم الجمعة في ٢٠١٩/٠٧/٢٦ من الساعة التاسعة صباحاً لغاية الساعة الثالثة بعد الظهر.

نقابة المصنّعين في لبنان
Tender Announcement for Implementing a Video Surveillance System Networking, hardware and software
The Order of Engineers and Architects in Beirut is inviting qualified Bidders to submit their offer to the RFQ for Implementing a Video Surveillance System- Networking, hardware and software.
Interested companies can collect the request for proposal document from Head office "Diwan" at the Order of Engineers and Architects in Beirut-4th floor, against a payment of 250 USD, starting, Thursday, July 25th, 2019, till Wednesday, July 31st, 2019.
The deadline for submitting proposals is Wednesday, August 7th,2019 at 12 pm at Head office "Diwan".
Any technical inquiries should be addressed to the Order IT department, 2nd floor.
President
Jad Tabet

أخبار

بومبيو: اسانج سيرحّل إلى الولايات المتحدة

أكد وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن بريطانيا سترحّل مؤسس موقع «ويكيليكس» جوليان أسانج (الصورة) إلى الولايات المتحدة ليحاكم فيها بتهمة التجسس، وفق تصريحات نشرتها أمس صحيفة «إل يونفرسو» الإكوادورية. وقال بومبيو: «قدمنا الطلب، وبالتالي سيرحّل إلى الولايات المتحدة حيث يلاحقه القضاء».

وقبل أسبوع، أكد وزير الدولة البريطاني لشؤون أوروبا والقارة الأميركية، آلن دانكن، خلال زيارة إلى الإكوادور، أنّ أسانج لن يرحّل إلى دولة يمكن أن يواجه فيها عقوبة الإعدام.

(أ ف ب)

كوشنر مجدداً في الشرق الأوسط

قال مسؤول في الإدارة الأميركية إن مستشار البيت الأبيض، جاريد كوشنر (الصورة)، سيرأس وفداً أميركياً في جولة جديدة إلى الشرق الأوسط، لوضع «اللمسات الأخيرة» على تفاصيل خطته المقترحة للتنمية الاقتصادية في فلسطين والأردن ومصر ولبنان، التي يبلغ حجمها 50 مليار دولار. وأضاف المسؤول، أمس، أن من المتوقع توقف كوشنر والمبعوث الأميركي للشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، والمسؤول في الخارجية الأميركية، بريان هوك، ومساعد كوشنر، في كل من «إسرائيل والأردن ومصر والسعودية وقطر والإمارات».

وبينما سيغادر الوفد واشنطن أواخر هذا الشهر ويعود إليها أوائل الشهر المقبل، قال المسؤول نفسه إن الهدف من هذه الجولة «مواصلة الزخم الذي تولّد في ورشة العمل في البحرين ووضع اللمسات الأخيرة على الجزء الاقتصادي من الخطة»، مضيفاً أن كوشنر «سيناقش أيضاً احتمال جعل مقر صندوق التنمية في البحرين».

(رويترز)

استطلاع: حزب زيلينسكي يفوز في تشريعيات أوكرانيا

تصدر حزب الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت أمس، بحسب استطلاعات الخروج من مراكز الاقتراع. وحصل حزب «خادم الشعب»، بزعامة زيلينسكي، على 43,9% من الأصوات، طبقاً لأرقام جاءت نتيجة ثلاثة استطلاعات. وهذا أكبر فوز في انتخابات برلمانية لأي حزب منذ حصلت أوكرانيا على استقلالها في 1991 عقب انهيار الاتحاد السوفياتي.

(أ ف ب)

سينما

«أسبوع النقاد» ينطلق الليلة في «متروبوليس»

دورة الاستكشاف و«الجانر» والويسترن المغاربي

لولا التظاهرات الاستعادية وأسابيع الأفلام الأجنبيّة، لانتظر السينيفيليّون في بلداننا طويلاً قبل أن يُتاح لهم التنعّم بكامل «عطايا» المهرجانات الكبرى والسينما المغايرة. ذلك أنّ بعضها يأخذ وقتاً «طبيعياً» في التجوال الدولي، وعقود التوزيع، قبل أن يصير متاحاً على نطاق واسع. قسم آخر يتعثّر لأسباب عدّة، يتأخّر وصوله لسنوات، وقد لا يفعل أبداً. حتى محترفو القرصنة والتورنت، ربّما لا يجدون ضالّتهم في أزقّة الويب وعالمه السفلي. التقاط عناوين كتلك يبقى مرهوناً بتظاهرات متخصّصة، تنظّمها جهات مثل «جمعية متروبوليس». أقسام «مهرجان كان» السينمائي» المختلفة من أهمّ الاستعادات، من حسن الحظ أنّه منذ 2006، اتخذت «متروبوليس أمير صوفيل» على عاتقها جلب «أسبوع النقاد» من الكروازيت إلى الأشرفيّة. اليوم تبدأ عروض كامل برنامج الدورة 58 من الأسبوع، التي اقيمت ضمن الدورة 72 من «مهرجان كان»، بالتعاون مع «المعهد الفرنسي في لبنان»

على وجهه

ما هي أهمية «أسبوع النقاد»؟

إنّه أقدم الأقسام الموازية للمسابقة الرسميّة. تنظّمه جمعية نقاد السينما الفرنسيّة منذ 1962 للتعريف بالأعمال الأولى والثانية لمخرجين من أصقاع العالم، فاتحةً أمامهم المشهد الدولي والأسواق الواعدة. مكرّسون من أمثال وونغ كار واي، وكين لوتش، وجيف نيكولز، ولبو كاراكاس، وريبيكا زلوتسكي، وغاسبار نوي، وجاك أوديار، وآرنو دبلشان، وفرانسوا أوزون... أقلعوا من هنا. كذلك، لدينا هاني أبو أسعد، وتوفيق أبو وائل، ومرزاق علواش على الصعيد العربي. مع اتسامها بمستوى عالٍ من الصدفية والانتقائيّة، اكتسبت هذه التظاهرة أهميّة متزايدة على مدى أكثر من نصف قرن. باتت لها جوائز مستقلّة عن التتويجات الرئيسة. بعد اقتصار الخيارات على أوروبا العام الماضي، يعود القسم إلى استكشاف الجديد والمختلف، بالانفتاح على تنويعات من آسيا وشمال أفريقيا وأميركا الجنوبيّة. ثمّة فضول تجاه بلدان ما زالت تحبو سينمائياً مثل غواتيمالا وكوستاريكا. مشاركة عربيّة وازنة عبر شريطين مغاربيّين طويلين («أبو ليلى» للجزائري أمين سيدي بومدين، و«سيّد المجهول» للمغربي علاء الدين الجم)، وآخر مصريّ قصير هو «فخ» لندى رياض. نقطة أخرى للتنويه هذه السنة: أميركا ليست هنا. فنيّاً، يمكن تسجيل ملاحظتين أساسيتين. طغيان أفلام الجانر/ النوع بين خيال علمي وأنيماشن ووسترن وفانتازيا كوميديا بوليسية والطريق، وأحياناً امتزاجها وعبورها لبعضها البعض، ومجيء معظم صنّاعها من خلفية الفنون البصريّة والتجهيز والتصميم.

أفلام عربيّة

أمين سيدي بومدين (1982) من شباب السينما الجزائريّة الجديدة، التي تتمرّد على السرد الكلاسيكيّ، والقوالب العتيقة، والتابو الرسمي، وبورتريهات مناضلي ثورة المليون شهيد. لا ضير في التعبير عن توجّهات متنوّعة، ولكن لا بدّ من الإقرار أنّ أسماء مثل كريم موسوي وصوفيا جاما وحسن فرحاني وطارق سامي... حقّقوا اختراقات دولية كبيرة. مزّجوا شتّى الأنواع الفيلميّة، للخروج بمنظور مغاير لواقع شائك. في باكورته الروائية الطويلة «أبو ليلى» (135 د. - 29/7)، يعود بومدين إلى عام 1994، إذ ما زالت العشرية السوداء حقبة سينمائية مفضّلة في الجزائر. المدن مشتعلة. «لطفي» و«أس» صديقان منذ الطفولة. يعبران الصحراء من الشمال إلى الجنوب، بحثاً عن الإرهابي الخطير «أبو ليلى». «أس» مضطرب عقلياً بهلاوس متكرّرة. لطفي مهموم بإبعاد رفيقه عن عنف العاصمة. الإرهاب لم يبلغ هذه البقعة بعد. ولكن من قال إنّ الاحتكاك برمال مترامية لن يحفّز عنفاً كامناً داخل النفوس؟ بومدين دارس للسينما في باريس، كما أنّه ابن موسيقى الرول. يقول الكثير بمزيج بين فيلم الصداقة Buddy Movie، وفيلم الطريق، والإثارة النفسيّة، والرعب، وحتى فانتازيا مصاصي الدماء. يخاتل بين الخير والشر، الظاهر والباطن، التلميح والصمت. لا يريد حصر شريطه بقراءة قاصرة على العشرية السوداء. العنف كان وما زال وسيبقى. إنّه متأصل ومتجذّر، ولا يكتفي بعشرية أو سواها. في النهاية، إنّه تطهير لشخصيتين متباينتين، ضمن مطاردة عبثيّة، كقواعد البلاد التي تجري فيها.

الحال مختلف في «سيّد المجهول» (7/23). لعلاء الدين الجم (1988). لصّ (يونس بوّاب) يلجأ إلى دفن حقيبة مال في مكان مقفر، قبل لحظات من إلقاء القبض عليه. ينهي سنوات السجن. يخرج، ليباغت بقيام «ضريح سيّد المجهول» فوق مكان الدفن، مع قرية لخدمة المزار. يتربّص الحرامي، داخلاً في علاقات ومسارات للعثور على حلّ، لن يتحقق دون مفاجآت «انفجاريّة» صادمة. من المثير للاهتمام مشاهدة «ويسترن» مغاربي، يخلط بين البوليسيك والعبث و«التحرّش» الفكاهي بثقافة «الأولياء الصالحين» (الحيلة إلى بوليفيا لمواجهة نفسه، ومحاولة فهم أخطائه، إلا أنّ الأمور لا تنتهي هنا. يستمرّ بينهما الجدل الأخلاقي والحسّي وحتى الوجودي.

الحضور المستمر لسينما المغرب العربي في المهرجانات الكبرى ليس مصادفةً. ثمّة منهجية في الاشتغال على أفلام فنيّة، من صنع أكاديميّين دائمي التطوّر. استفادة من القرب الجغرافي والتقني والاختلاط بأوروبا. تجارب أبناء المهاجرين الكثر. تشبيك مع شبكات ولوبيات قويّة في الإنتاج والتوزيع. كلّها عوامل باتت أساساً لوصول الفيلم إلى منصّات كهذه.

سينمائيو الفنون البصريّة

في «فيفاريوم» (97 د. - جائزة توزيع - 7/26)، يوجّه الإيرلندي لوركان فينيغان نقداً لاذعاً للحياة المعاصرة، من خلال زوجين يحصلان على منزل ضمن تجمّع سكني منعزل. بيوت المنطقة متماثلة تماماً. الاختلاف بالأرقام لا أكثر. هكذا، يخوض الاثنان رحلة تغيّر حافة بالضغط النفسي، والظواهر الخارقة الممتزجة بالطبيعة القريبة من المكان. خيال علمي اجتماعي، مع فسحة من السخرية الحالكة، عن تآلف الإنسان مع المحيط، وعن عقد اجتماعي يفرض نفسه على الجميع. هذا تطوير لفيلم فينيغان القصير «تعالب» (2012)، إذ يحافظ على الشراكة مع السينارست غاريت شانلي. كذلك، ثمّة شيء من باكورته في الروائي الطويل «بلا عنوان» (2016). مصادر التأثير متعدّدة. وثائقي معروف لديفيد أتينبورو. تجهيزات بصريّة، وتشكيل، بما أنّه درس التصميم قبل التفرّغ للسينما. الحصيلة شريط محكم، يقع بين المسلسل الستيني الشهير The Twilight Zone لرود سيرلنغ و«مسلسل ترومان» (1998) لبيتر واير.

الأيسلندي هلينور بالماسون وافد آخر من دنيا الفنون البصريّة. يحطّ بـ «يوم أبيض أبيض» (7/25)، ثاني عناوينه الطويلة بعد «أخوة الشتاء» (2017 - أربع جوائز في لوكارنو، وتجوال دولي مكلّل بأكثر من 30 جائزة). ضابط شرطة متقاعد، حزين على رحيل زوجته بحادث سيّارة. تراوده شكوك قيامها بخيانته مع رجل آخر. يبدأ بحث المشاعر، وجسّ النبض، ومناورة المخبوء في الصدور. العنوان آتٍ من مقولة معروفة في آيسلندا. عندما يتلامس بياض الأرض مع بياض الأفق، تزول الحدود بين الجنّة والأرض، ويصبح التواصل مع الموتى ممكناً. إذاً، هو فيلم عن الفقد والحزن، عن الكره والغضب، عن الاغتراء في جغرافيا الصفاء والجمال، إذ يعشّش ويتمدّد معزّزاً الهلاوس والشكوك والخواء الروحي. إخراج بالماسون بارد لحمولة زاخرة بالمشاعر، لكنّه متناسب مع كمونها وباطنيتها. هو خرّيج المدرسة الوطنيّة الدنماركيّة للسينما 2013. أيضاً، ثمّة أداء لافت لإنغفار سيغورشون، الذي عرفناه سابقاً في أحدث أجزاء Fantastic Beasts.

الافتتاح بانيماشن بعدّ أفضل عناوين الأسبوع، والحائز جائزته الكبرى: «أضعتُ جسدي» (81 د. - اليوم) لجيريمي كلابان. الفرنسي يعود إلى «أسبوع النقاد» بأوّل أعماله الطويلة، بعد مشاركة سابقة بشريط قصير هو (Skhizein 2008 - فتك جائزة الاكتشاف آنذاك، ثمّ حوالى 90 جائزة دوليّة). هو خرّيج المدرسة الوطنيّة لفنون الديكور (ENSAD)، كما أنّه، للمفاجأة، مدرّب تنس. بدأ كمصمّم في الصحافة والنشر، ثمّ في الإعلان، قبل الانتقال إلى الأفلام القصيرة. كلابان لا يقاتل أعزل. يصل برفقة السيناريست الشهير غيوم لوران، شريك جان بيار جونيه في نصّي «أميلي» (2001) و«خطوبة طويلة جدّاً» (2004).

نحن بصدد قصّة حب في باريس التسعينات. نوفل وافد إلى عاصمة النور، إذ يعمل في توصيل البيتزا. غابريال تقطن على بعد 35 دقيقة. منذ البداية، نعلم أنّ نوفل فقد يده («قضاء وقدر»)، لكنّها ليست نهاية الكف الوحيد في مختبر تشريح على الطرف الآخر من المدينة. تهرب اليد، لتشرع برحلة بحث فريدة من نوعها، بغية العودة إلى جسد صاحبها. تتقاطع «الشخوص» الثلاث بطريقة غير متوقعة، في مزيج بين واقع وشعر وغرابة قصص غي دو موباسان القصيرة. اشتغال رفيع، يلعب بين لغتين: اليد ككيان مستقلّ، والحبيبين. هذا ينتشل الحكاية من تقليديتها (طرفان مقدّر لهما اللقاء، ولكن ثمّة حائل بينهما)، لتصبح «فيري تايل» حداثوي أبعد ما يكون عن التوقعات. حرية الخيار والتغيير تتحقق بـ «خيانة القدر»، والاحتيال عليه.

من غواتيمالا، يحطّ «أمهاتنا» (78 د. - 7/31) لسيزار دياز، الذي حقق الكاميرا الذهبيّة في المهرجان. بينما تتم محاكمة الجنود المتسبّبين بالحرب الأهلية في غواتيمالا، يعمل عالم أنثروبولوجيا شاب مع الطب الشرعي في التعرّف على المفقودين. هنا، تقوده شهادة عجوز إلى طرف خيط، قد يقوده إلى والده المفقود في الحرب. يغرق في البحث، رغم اعتراض والدته. ديازّ يفتتح سجلّه في الروائي الطويل، بمتابعة تحرّي فظاعات الحرب الأهليّة الغواتيماليّة ومفقوديها، بعد شريطين وثائقيين ودراسة السينما في المكسيك وبلجيكا وكورسات سيناريو في La FEMIS.

استعادة برمجة «أسبوع النقاد» بدءاً من اليوم حتى 3 آب (أغسطس). «متروبوليس أمير صوفيل» (الأشرفية، بيروت). للاستعلام: 01/204080

أمين سيدي بومدين من شباب السينما الجزائرية الجديدة، التي تتمرّد على السرد الكلاسيكيّ، والقوالب العتيقة

YouTube

في ايلول (سبتمبر) المقبل، يطلق السينمائي والفنان التشيلي فيلمه الجديد «سايكوماجيك: فن للشفاء» في باريس. حتى ذلك الوقت، يطلّ المعلّم التسعيني باستمرار على قناته على يوتيوب، ليسدي مموّلي افلامه بعض النصائح من خلال أوراف التارو، مقدّماً فيها قراءة جمالية، فلسفية ونفسية علاجيّة، لا تخلو من توجّه واقعي سحري سكن معظم افلامه منذ El Topo عام 1970 وصولاً إلى «شعر لا ينتهي» (2015)

«رقصة الواقع» على يوتيوب

أليخاندرو خودوروفسكي ليس مجنوناً

روان عز الدين

من روسيا، هرب الجدّ ذات ليلة، فرست السفينة على ميناء في تشيلي. ملاحَقاً من القوزاق وتهديدهم لليهود في روسيا، لم يتسنّ له أن يدرّب لسانه على الإسبانية. تعلّم منها كلمة واحدة لا أكثر: «الأربعاء»، بغية أن يحدّد لزبائنه موعد الانتهاء من صناعة أحذيتهم. كان الجدّ صانع أحذية، يصمّم لكلّ فرد حذاء على مقاس قدمه. أما حفيده، فقد تعلّم أن يبني الأرواح من أوراق «التارو». أن يرمّمها ما لم يستطع أن يصنعها، منسلاً من خلال تلك الرسومات والرموز إلى حاضر أشخاص يبعثون إليه بحيرتهم.

«التارو ليس عن المستقبل، لأن المستقبل مجرّد خدعة». لا يدع اليخاندرو خودوروفسكي فرصة كي يذكّرنا بأن قراءته لأوراق «التارو» لا تتدرج ضمن استخداماتها الشائعة لدى العرّافة، والكشف عن المستقبل والمصائر. يصرّ على أن هذه الأوراق هي عن الحاضر، وإن كانت رؤية الحاضر تستدعي كنس الماضي العائلي والسيكولوجي. على مدى خمسين عاماً، بقي المخرج والرسام والكاتب التشيلي (1929) يدرس «تارو» مارسيليا الذي أنجز عنه كتاباً كاملاً مع ماريان كوستا بعنوان «طريقة التارو» The Way of Tarot. التقى تلك الأوراق للمرّة الأولى في السابعة من عمره في بلدته الصغيرة توكوبيا البحرية. هناك مَن كان يبني منها بيتاً ثم يهدمه بنفخة أو بضربة من يده. هذا ربّما ما يفعله الخالق بنا، قال له الرجل. لاحقاً، اهتدى إلى تارو مارسيليا نزولاً عند نصيحة الشاعر الفرنسي أندريه بروتون، الذي اقنعه بأن هذه النسخة هي الأقرب إلى التارو الحقيقي حين جُمع وطُبع مجدّداً عام 1930.

قبل سنوات، نقل المخرج التسعيني الموعد إلى قناته على يوتيوب Jodorowsky Films، مقدّماً فيها، حتى الآن، قراءة شاملة تصل إلى 20 دقيقة أحياناً، ردأ على أسئلة مشاهديه الشخصيّة ممن شاركوا في تمويل فيلمه «شعر لا ينتهي» (2015)، وفيلمه الأحدث «سايكوماجيك: فن للشفاء» الذي يطلق في باريس في أيلول (سبتمبر) المقبل حول تيّاره Psychomagic. تيّار جمالي نفسي يمكن اختصاره باستخدام الرموز لتغيير حياة شخص ما. تأويل فانتازي لكي تقوى القدمان على الحاضر. هو كعين أخرى للشفاء، دعوة إلى رؤية العملة الذهبية الضئيلة التي في قبضتنا بدلاً من اللهاث خلف الشمس. أسلوبه السينمائي يقوم على هذه اللغة البصريّة الصادمة، بجمعها السوريالية الغرائبية، مع جمالية شاعرية ملوّنة وصاخبة، وإن كانت عنيفة ومعزّزة أحياناً. كرنفال بصري ملوّن لا يجفّ، ولا يتوقّف عن إدهاشنا. يتوالد فيه المهرّجون والشعراء والراقصون والوحوش والاقزام والضفادع والخنازير وعمال السيرك، في مشاهد تصل إلى الهلوسة. لهذا ما زال يعتمد على التمويل الجماعي، لأنه يسعى إلى حماية ما عوّضه عن منها بيتاً ثم يهدمه بنفخة أو بضربة من يده. هذا ربّما ما يفعله الخالق بنا، قال له الرجل. لاحقاً، اهتدى إلى مجال صناعة الأفلام، ومقاييس الإنتاج الربحية تكدّست أمامه، غير الذي اقنعه بأن هذه النسخة هي الأقرب إلى التارو الحقيقي حين جُمع وطُبع مجدّداً عام 1930.

يصعب التعرّف إلى أن الرجل نفسه هو الذي صنع أغرب وأقسى مشاهد أفلامه في El Topo عام 1970، ثم في «الجبل المقدّس» (1973) الذي جاء كإعلان عن سينما بديلة، مختلفة بكل المعايير، بلا قصّة واضحة. لص قذر يجوب الشوارع مع الاقزام والأطفال الأشقياء، يصحو ليجد نفسه وقد صار مسيحاً معلّقاً على الخشبة. تتسابق الأدوات الرأسمالية على جعله مئات المسيح. هي الآلات نفسها تقريباً، التي تستطيع، في مشاهد أخرى من الفيلم، أن تصنع المتع الجنسيّة والفن وتسوّق لهما. قابل السبعينيات برؤيوية حادّة تصلح للعصر الحالي الذي تتشابه فيه الأرواح، وبالنسبة إلى مازقه مع العائلة والطفولة، فقد تطلّب الأمر حوالى سبعين عاماً لكي يسوّيه ويتخلّص منه في سيرة ذاتيّة بدأها بشكل مباشر مع فيلميه الأخيرين «رقصة الواقع» (2013) ثم «شعر لا ينتهي» (2015). أثناء تصوير الشريط الأخير، أسرّ خودوروفسكي لفريقه بأن ما يفعله ليس فيلماً، بل علاج له. هكذا وضع والده على الشاشة لكي يتقبّله أخيراً. أنسن «الوحش». على حد تعبيره ـ الذي سخر دائماً من أحلامه الفنية وطارد كتبه الشعرية كما تُطارد الجرذان. بأن تصبح مغنية أوبرا. حقّقه لها في «رقصة الواقع»، جاعلاً منها شخصيّة صوتية تجري حواراتها بالغناء الأوبرالي. ابنه يؤدّي دور والده الستاليني. الطفل في الفيلم يخاف العتمة، فيدهن جسده بالأسود. ربّما هذا هو التصوّر الأدق للعبة الواقعي/ السحري التي يقوم عليها الـ Psychomagic في السينما، والرسم، والكوميكس، والتارو بالطبع، بالاعتماد على تأثيرات الفلسفة الشامانية المكسيكية وتقاليد البوذية اليابانية. ليس هناك تاريخ موحّد لأوراق التارو. ثمة اعتقاد بأنها ظهرت في القرن الرابع عشر، بعدما جاء بها المماليك إلى أوروبا (النسخة الأصليّة معروضة في أحد متاحف تركيا). تعرّضت لتعديلات كثيرة طوال السنوات الفائتة، وتضمّ حالياً 78 ورقة، تتوزّع على أوراق أساسية وأخرى ثانويّة. بعيداً عن هذا التاريخ الموجز، توصّل خودوروفسكي إلى تعريفات متعدّدة لها تصبّ في ممارسته الفنية بأكملها. التارو وفق خودوروفسكي، موسوعة للرموز ويتخلّص منه في سيرة ذاتيّة بدأها بشكل مباشر مع فيلميه الأخيرين «رقصة الواقع» (2013) ثم «شعر لا ينتهي» (2015). أثناء تصوير الشريط الأخير، أسرّ خودوروفسكي لفريقه بأن ما يفعله ليس فيلماً، بل علاج له. هكذا وضع والده على الشاشة لكي يتقبّله أخيراً. أنسن «الوحش». على حد تعبيره ـ الذي سخر دائماً من أحلامه الفنية وطارد كتبه الشعرية كما تُطارد الجرذان. بأن تصبح مغنية أوبرا. حقّقه لها في «رقصة الواقع»، جاعلاً منها شخصيّة صوتية تجري حواراتها بالغناء الأوبرالي. ابنه يؤدّي دور والده الستاليني. الطفل في الفيلم يخاف العتمة، فيدهن جسده بالأسود. ربّما هذا هو التصوّر الأدق للعبة الواقعي/ السحري التي يقوم عليها الـ Psychomagic في السينما، والرسم، والكوميكس، والتارو بالطبع، بالاعتماد على تأثيرات الفلسفة الشامانية المكسيكية وتقاليد البوذية اليابانية. ليس هناك تاريخ موحّد لأوراق التارو. ثمة اعتقاد بأنها ظهرت في القرن الرابع عشر، بعدما جاء بها المماليك إلى أوروبا (النسخة الأصليّة معروضة في أحد متاحف تركيا). تعرّضت لتعديلات كثيرة طوال السنوات الفائتة، وتضمّ حالياً 78 ورقة، تتوزّع على أوراق أساسية وأخرى ثانويّة. بعيداً عن هذا التاريخ الموجز، توصّل خودوروفسكي إلى تعريفات متعدّدة لها تصبّ في ممارسته الفنية بأكملها. التارو وفق خودوروفسكي، موسوعة للرموز ويتخلّص منه في سيرة ذاتيّة بدأها بشكل مباشر مع فيلميه الأخيرين «رقصة الواقع» (2013) ثم «شعر لا ينتهي» (2015). أثناء تصوير الشريط الأخير، أسرّ خودوروفسكي لفريقه بأن ما يفعله ليس فيلماً، بل علاج له. هكذا وضع والده على الشاشة لكي يتقبّله أخيراً. أنسن «الوحش». على حد تعبيره ـ الذي سخر دائماً من أحلامه الفنية وطارد كتبه الشعرية كما تُطارد الجرذان. بأن تصبح مغنية أوبرا. حقّقه لها في «رقصة الواقع»، جاعلاً منها شخصيّة صوتية تجري حواراتها بالغناء الأوبرالي. ابنه يؤدّي دور والده الستاليني. الطفل في الفيلم يخاف العتمة، فيدهن جسده بالأسود. ربّما هذا هو التصوّر الأدق للعبة الواقعي/ السحري التي يقوم عليها الـ Psychomagic في السينما، والرسم، والكوميكس، والتارو بالطبع، بالاعتماد على تأثيرات الفلسفة الشامانية المكسيكية وتقاليد البوذية اليابانية. ليس هناك تاريخ موحّد لأوراق التارو. ثمة اعتقاد بأنها ظهرت في القرن الرابع عشر، بعدما جاء بها المماليك إلى أوروبا (النسخة الأصليّة معروضة في أحد متاحف تركيا). تعرّضت لتعديلات كثيرة طوال السنوات الفائتة، وتضمّ حالياً 78 ورقة، تتوزّع على أوراق أساسية وأخرى ثانويّة. بعيداً عن هذا التاريخ الموجز، توصّل خودوروفسكي إلى تعريفات متعدّدة لها تصبّ في ممارسته الفنية بأكملها. التارو وفق خودوروفسكي، موسوعة للرموز

فيلمه «سايكوماجيك: فن للشفاء» يُطرح في باريس بعد شهرين

الفنان التشيلي، وصل في النهاية إلى أن القراءة لشخص بمفرده تبقى ناقصة، ومن الأجدى أن يقرأها أمام الجميع في المسارح، وفي مقاهي باريس التي هرب إليها بعدما انقطع عن عائلته تماماً، في الثالثة والعشرين من عمره ملتحقاً بمدرسة مارسيل مارسو لفنون الميم الأدائية. ليس سحراً أو شعوذة ما يمارسه خودوروفسكي على اليوتيوب. ما زالت نظرته حادّة مثلما كانت في السابق، وهو يقوم بتأويل (بالإسبانية مع ترجمة للإنكليزية) يستند إلى علم النفس والفن والفلسفة، ليخمد قلق السائلين. أحدهم، في الثالثة والخمسين من عمره، يشكو فشله في العثور على الحب حتى الآن. آخر، يواجه فشلاً في حياته كممثل. هناك شابة لم تصل إلى الحياتين الجنسية والإبداعية اللتين تطمح إليهما.

يعثر خودوروفسكي على الإجابات في وجوه التارو، بعد أن يفتحها بالاستناد إلى أرقام يختارها المشاهدون، من يستمع إلى نصائحه ونبشه في الأرواح، وتاريخها العائلي، سيحسّ بنفسه كهلاً وطفلاً، وهذا ما يدعو خودوروفسكي إلى فعله في بعض نصائحه، لسدّ ثقوب الماضي، أو للتخلّص من نظرة كره تلقّاها طفل من أمّه مثلاً، فينصحه بالعودة إلى مواجهتها بثياب الطفولة. غالباً، سيعثر المشاهد لفيديوهاته، على ما يشبهه في تلك الأسئلة، وفي الإجابات التي يقدمها المخرج الذي لطالما نفى عنه تهمة الجنون قائلاً: «أنا لست مجنوناً، أحاول أن أشفي روحي فحسب».

أسلوبه السينمائي يجمع السوريالية الغرائبية، مع جمالية شاعرية ملوّنة وصاخبة، وإن كانت عنيفة ومعزّزة أحياناً

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 22 تموز 2019 العدد 3813

حفلة مرصّعة بالموسيقى أمام 3 آلاف شخص
زياد الرحباني: بيروت انتشت ولم ترتوِ

(مروان طحطح)

على الرغم من أن البرنامج كان اعتيادياً لناحية عدد العناوين التي حواها ومدّة تنفيذها، تفاجأ معظم من حضروا حفلة الفنان زياد الرحباني ضمن «أعياد بيروت» مساء الجمعة الماضي، عندما أعلن الأخير عن انتهاء الأمسية. مستوى الأداء العالي والسلاسة المخدِّرة التي كلّلت هذا الموعد الاستثنائي، جَدَلت الزمن فجعلته يبدو أقصر مما هو في الواقع. لا مفردات ترتقي عمقاً ودقةً إلى الحد الأدنى الذي يجعلها معبّرة كفاية لنقل وقائع هاتين الساعتَين اللتين جمّلت خلالهما موسيقى زياد صوت مدينتنا القبيح قبل الحفلة وبعدها. وجود قائد الأوركسترا الأرمني كارن درغاريان، الذي سبق أن قاد معظم حفلات زياد وفيروز/ زياد الكبيرة، لعب دوراً واضحاً في الإمساك بخيط البرنامج من ألفه إلى يائه، والنتيجة: صفر أخطاء. أكثر من ثلث البرنامج احتلّته الموسيقى (مقدمتا 83 و87، مقدمتا «لولا فسحة الأمل»، مقدّمة «بالنسبة لبكرا، شو؟»، «أبو علي»...) فيما تقاسمت الشق الغنائي، بشكل متساو تقريباً، الضيفة الأولى ليزا سيمون (My Funny Feeling Good، Work Song، Valentine...) والجميلان حضوراً ومساهمةً حازم شاهين («شو هالإيام»، «أمريكا مين؟»، «تلفن عيّاش»...) ودعاء السباعي («البنت الشلبية»، «اشتقتلّك»، «بعدك على بالي»...).

حضر الحفلة نحو ثلاثة آلاف شخص، ملأوا مدرّجات الواجهة البحرية، وتفاعلوا بالقدْر المناسب تماماً لجو الحفلة التي تتطلّب إنصاتاً لا حماساً مبالغاً فيه، فمدّوا الفرقة السمفونية المكتملة بالطاقة الإيجابية المطلوبة من دون إزعاجها، قبل أن يفجّروا تفاعلهم دفعةً واحدة مطالبين بالمزيد، أو حتى بإعادة إحدى محطات البرنامج الذي رضيت عنه جميع فئات الجمهور الصعب الإرضاء عادةً. لكنّ دردشة مختصرة بين المؤلف والقائد أفضت إلى قرار مختصر وحاسم: وداعاً... أو إلى اللقاء في جزين جنوباً وفي رحبة شمالاً (9 و11 آب/ أغسطس المقبل).

وانبعثت باربارا في بيت الدين... شكراً جيرار دوباردييو

بحفاوة لافتة من الحاضرين، وضمن أجواء مفعمة بالعاطفة والنوستالجيا، حلّ الممثل الفرنسي جيرار دوباردييو أول من أمس على مسرح «مهرجانات بيت الدين الدولية»، ليحيي بالغناء ذكرى صديقته المغنية الشهيرة باربارا (1930ـ 1997) رافقه جيرار داغير عازف البيانو الذي رافق باربارا منذ عام 1981 حتى رحيلها. دوباريدو، الذي يتمتع بكاريزما وحضور آسرين، أدى خلال الأمسية أشهر أغنيات صاحبة Dis, quand reviendras-tu؟ علماً أنّه كان قد جمعها في ألبوم خاص صدر قبل عامين بعنوان «دوباردييو يغني باربارا » (يحتوي على 14 أغنية تعود الى فترتَي الستينيات والسبعينيات)، تعاون فيه مع داغير، بعد لقائهما قبل عامين. لقاء أثمر ولادة هذه الأسطوانة، التي يسعى النجم الفرنسي إلى الترويج لها، ضمن جولاته التي حظيت بحفاوة لافتة. أول من أمس، حطّ النجم الفرنسي (حائز الجنسية الروسية) في «بيت الدين»، بعدما استقبله الجمهور بتصفيق عال، وقدم أمسية شوفية حيّة ضمت باقة من «ريبرتوار» غنيّ، طبع ذاكرة الجمهور العربي والفرنسي على حدّ سواء. أغنيات أداها بصوته الجهوري، مطوّعاً أداءه التمثيلي في خدمة الأغنية. علماً أن دوباردييو وباربارا كانا قد التقيا في ظهور مشترك (1986) ضمن مسرحية غنائية بعنوان Lily Passion كتبتها المغنية الراحلة وتعاونت في تأليف موسيقاها مع الكندي لوك بلاموندون، وجسدت باربارا دور المغنية وجيرار دوباردييو دور عشيقها القاتل. الأغنيات جمعت بدورها قبل عامين، وصدرت في أسطوانة حوت أيضاً أغنيات غير منشورة للمغنية الراحلة (سجّلتها عام 1985، لكنها لم تصدرها). تجربة دوباردييو في الغناء، بعد شهرته الواسعة في عالم السينما، وشخصيته الإشكالية، لم تأت من فراغ، فالرجل معروف بأنه عاشق للأدب والفنون، ظلت فكرة تكريمه لصديقته حاضرة في باله، بعدما أثّر فيه غيابها عام 1997. وسبق للممثل الفرنسي، أن قدم عام 2003 قراءات بصوته لاعترافات القديس أوغسطينوس في كاتدرائية «نوتردام دو باري» لتكرّ بعدها تجارب مماثلة.

محمد عساف في بعلبك: ليلة عبد الحليم

أول من أمس، كان المايسترو المصري هشام جبر، قبطان رحلة فنية انطلقت من مسرح «مهرجانات بعلبك الدولية» لتحطّ في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ضمن «ليلة مع عبد الحليم»، استعاد الحضور صوراً ومشاهد للفنان الراحل عبد الحليم حافظ (1922 ـ 1977) بصوت ثلاثة مغنين، هم: الفلسطيني محمد عساف والمصريان نهى حافظ ومحمد شوقي. كانت الأمسية امتحاناً لمحمد عساف الذي كان موضع تشكيك في قدرته على تقديم أغنيات العندليب الأسمر، بحكم خبرته المتواضعة. لكنّ نجم برنامج «أراب آيدول» (mbc) نجح في الامتحان، بعدما برهن عن قدراته الغنائية على المسرح الروماني بأداء مُحكَم ودقيق. مع ذلك، أجمع الحضور على أن السهرة بدأت عندما انتهت، إذ كان مسك ختامها أغنية «جانا الهوا» التي أخرجت الجمهور عن طوعه، فراح ينافس عساف في الغناء، ويلوّح بالكوفية في الهواء. عند الانتهاء من الأغنية، تعالت أصوات من المدرجات: «برافو عساف». هنا ظنّ الحضور أن الحفلة لن تكون «بخيلة» فنياً، لتكون المفاجأة بانتهائها فور اختتام «جانا الهوا». توقف الجمهور دقائق ظناً منه أن الحفلة ستتواصل، لكن يد جبر لم تأذن لأيّ بداية، فيما ظل الجمهور على عطشه، يطالب عساف بأغنية «قارئة الفنجان» من دون نتيجة. لم يُقدّم القائمون على المهرجان أيّ توضيح بشأن انتهاء الحفلة بهذه السرعة (ساعة ونصف ساعة تقريباً مع استراحة قصيرة). لكن الأكيد أن «العتب» كان على قدر المحبة التي يكنّها الجمهور لعساف. بالعودة إلى السهرة، فقد كانت توليفة بين أغنيات حليم وفيديوات مرافقة للأغنيات الحيّة (إعداد المفهوم البصري العام من توقيع المخرج المصري أمير رمسيس). كل أغنية، كان يمهّد لها مقطع من الأفلام التي لعب بطولتها عبد الحليم إلى جانب أيقونات الشاشة العربية. مشاهد عاطفية وقُبلات تبادلها عبد الحليم مع بطلات الزمن الذهبي زيّنت أحجار مدرّج باخوس الذي فتح ذراعيه لتلك الغراميات المرحة. لم يكن عسّاف وحده النجم، بل جبر الذي بدا في قمة التواضع. فور الانتهاء من كل أغنية، كان يلقي التحية الحارة على المغني بجانبه، علماً أنّ جبر حضر في «مهرجانات بعلبك» العام الماضي ضمن ليلة خصّصت لأم كلثوم مع المصريتين مروة ناجي ومي فاروق. الثنائي استعاد أيقونات «كوكب الشرق» بقيادة جبر، لتكون الحفلة كلثومية بامتياز. هكذا، كرر جبر تجربته مع «بعلبك»، وأضاف لمسته الخاصة بقيادة أوركسترا فلهارمونية رومانية ضخمة تضمّ 70 عازفاً، بالتعاون مع «الأوركسترا الوطنية اللبنانية للموسيقى الشرق عربية». بالطبع، لم ينسَ القائمون على الحفلة توجيه تحية إلى بعلبك عبر استعادة لقطات من فيلم «أبي فوق الشجرة» (1969)، حيث أدّى الراحل أغنيته الخالدة «جانا الهوا» تحت أعمدة القلعة. هكذا، غنّى الثلاثي باقة من أرشيف عبد الحليم، من بينها: «جبّار»، و«لست قلبي»، «توبة» و«بلاش عتاب»، و«نعم يا حبيب»، و«حبّك نار»...».

Queen Symphonic في بيبلوس: الروك أند رول للجميع!

جمهور متنوّع توافد أول من أمس على ميناء جبيل. مراهقون ومراهقات، شباب وشابات، كهول وكهلات، جاؤوا يستمعون إلى «كوين سمفونيك». بعضهم أتى ليستعيد «مراهقته» وأغنيات فرقة «كوين» التي كانت رفيقته في السبعينات والثمانينات، وآخرون اكتشفوا الفرقة أو تذكروها بعدما شاهدوا فيلم «بوهيميان رابسودي» (إخراج بريان سينجر) في الصالات خلال الشتاء الماضي. شريط يعدّ سيرة للفرقة البريطانية الشهيرة منذ تأسيسها عام 1970 حتى منتصف الثمانينات، وقد حظي بحفاوة نقدية وشعبية سواء من حيث الإيرادات أو في حصده 4 جوائز أوسكار، منها أفضل جائزة ممثل للمصري رامي مالك الذي جسد شخصية مغني الفرقة الأيقوني فريدي ميركوري (1946 ـ 1991) الذي توفي بفيروس الايدز. يمكن القول بأنّ الفيلم كان أحد الأسباب لهذا الحضور الحاشد والمتنوّع، لكن أيضاً لأنّ «كوين سمفونيك» ليست موجّهة لعشّاق الروك «الحنبليّين»، بل تستعيد كنوز الروك الغابر لجعله في متناول الجمهور غير المتخصص بشكل عام. فـ Queen Symphonic الذي أنتجته bbc هو في الأصل مشروع لاستعادة أغنيات الفرقة في توزيع أوركسترالي (شاركت الأوركسترا الفلهارمونية اللبنانية في حفلة جبيل) بمشاركة أربعة مغنين بريطانيين (مغنيان ومغنيتان)، سرعان ما حظي بشعبية تخطّت بلاده، ليذهب في جولات من مختلف عواصم أوروبا وصولاً إلى اليابان وأخيراً لبنان. حفلة «بيبلوس» شهدت تفاعلاً حيوياً بين الجمهور والمغنين الذين وضعوا الجمهور في الظروف النفسية والشخصية لفريدي ميركوري في كل محطة غنائية قدّموها، واستمرّت الأمسية أكثر من ساعتين على أغنيات: We Will rock you وI Want to Break Free وThe Show Must Go On، وOne Vision، وWho wants to live forever وغيرها من الأعمال التي طبعت جيلاً ومرحلة. أما لمحبي الروك السمفوني الصاخب، فموعدهم في «بيبلوس» يوم الأربعاء 7 آب (أغسطس) مع فرقة Within Temptation الهولندية التي تعدّ من أشهر الفرق من النمط الذي ظهر مطلع التسعينيات في بلدها والبلدان الاسكندينافية، أي الـ«ميتال السمفوني». لكن قبل ذلك، ننتظر المفاجأة التي يكشفها الموسيقي شربل روحانا مع الفنان ملحم زين في «بيبلوس» مساء الجمعة 26 تموز (يوليو). أمسية وصفها روحانا في حديث سابق إلى «الأخبار» بأنّها «رحلة موسيقية فريدة بين بيبلوس إشبيليا، متجذرة في الموسيقى العربية الأندلسية، يعتمد فيها على صوت زين المتفرّد».

الإثنين 22 تموز 2019 العدد 66
Lundi 22 Juillet 2019 no66

الأخبار

رأس المال

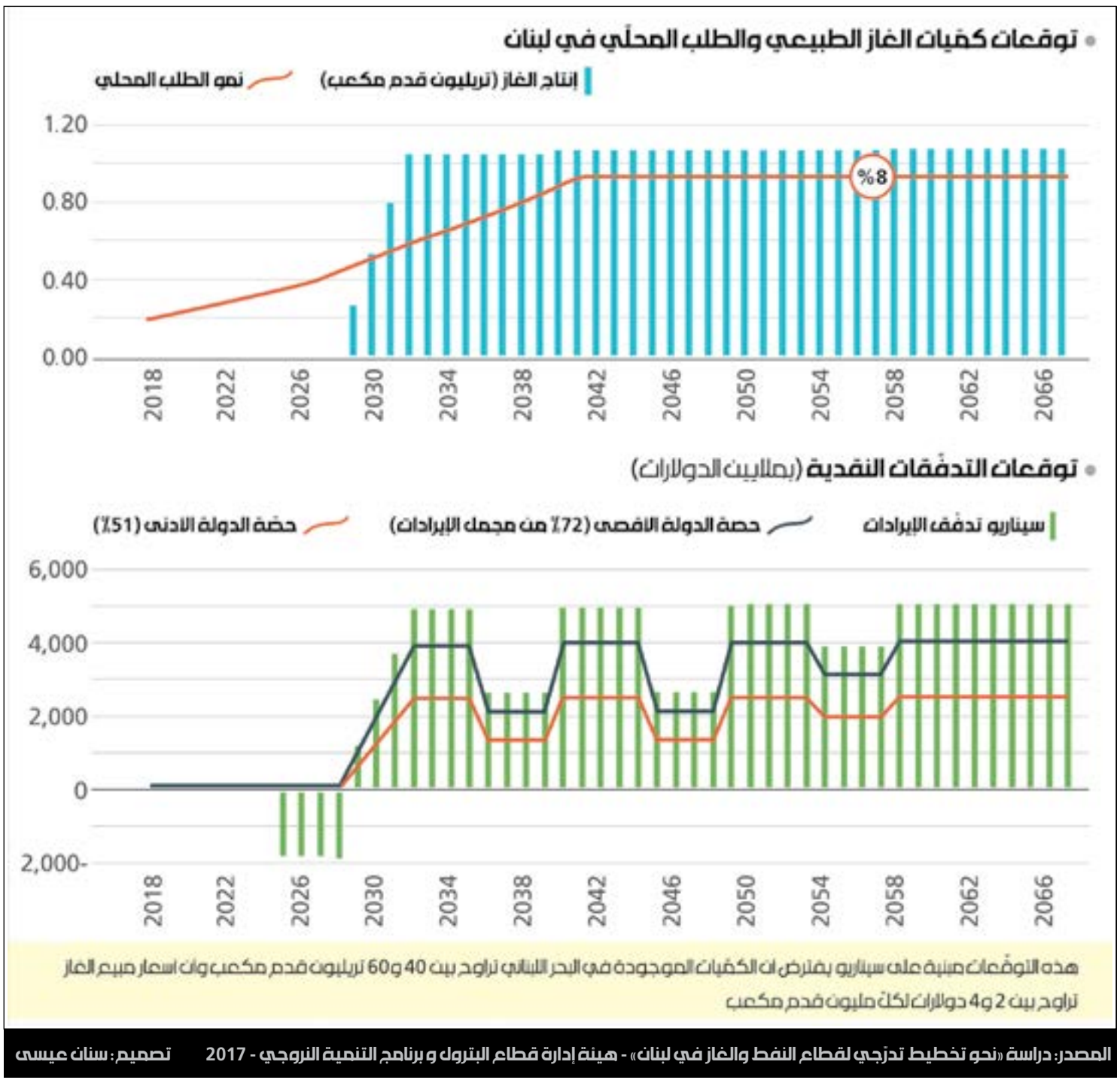

في العدد

02
مارك أيوب
مشاريع الكهرباء من منظار ميزان المدفوعات

04
استطلاع
هل الأزمة اللبنانية الراهنة هي الأسوأ؟

06
مايكل روبرتس
ركود في الأرباح

07
فرانسوا فيليروي دي غالو
السياسات النقدية لا تفعل كل شيء

08
غسان ديبة
كينز في صندوق النقد الدولي

الثروة البترولية الموعودة: كيف نخلق وهماً جديداً؟

يبدأ في هذا العام، حفر أولى الآبار الاستكشافية، للتأكّد من وجود مخزونات تجارية من الغاز في الرقعة رقم 4. إلّا أن المسؤولين يستبقون النتائج، ويتحدّثون كما لو أن لبنان أصبح بالفعل عضواً في نادي «منتجي البترول»، وسيجني مليارات الدولارات سنوياً. وهم بذلك يشيعون وَهْم البحبوحة والازدهار، في سياق محاولاتهم للتملّص من مسؤوليّاتهم عن الأزمة القائمة. فهل وجود الغاز مؤكّد بالفعل؟ وهل هناك كميات تجارية مثبتة؟ وهل سيدرّ المليارات حقّاً؟ الأجوبة التي حصلت عليها «الأخبار» من هيئة إدارة قطاع البترول تقول إنه حتّى الآن لا شيء مؤكّد أو مثبت أو محسوم

فيفيان عقيقي

في المؤتمر السنوي ما قبل الأخير لجمعية «الطاقة الوطنية اللبنانية»، قدّمت هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان، أمام رجال الأعمال والمستثمرين والمغتربين المشاركين في المؤتمر، عرضاً تكشف فيه عن توقّعاتها لكمّيات الموارد الغازية الموجودة في البحر اللبناني، والإيرادات التي قد تنتج منها. وتستند فيها إلى دراسة بعنوان «نحو تخطيط تدرّجي لقطاع النفط والغاز في لبنان»، أعدّتها بالتعاون مع «برنامج التنمية النروجي» عام 2017، وذلك في إطار عملها على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الخاصّة بالقطاع.

تشير هذه التوقّعات إلى أن «إيرادات الغاز قد تتراوح بين 2,5 مليار و5 مليارات دولار سنوياً، بدءاً من تاريخ الإنتاج، الذي لن ينطلق إلّا بعد عشر سنوات من بدء عمليات الاستكشاف، ولمدّة 50 عاماً، وهي إيرادات ناجمة عن إنتاج وبيع ما لا يقلّ عن تريليون قدم مكعب من الغاز سنوياً، مُستخرجة من كلّ المياه الاقتصادية اللبنانية، علماً بأن النسبة الأكبر من هذه الكمّيات (قد تصل إلى 90%) ستذهب لتلبية حاجات السوق المحلّية التي ستنمو بنحو 8% سنوياً. في حين أن حصّة الدولة من إيرادات الغاز ستتراوح بين 51% و72%». وتستند هذه التوقّعات إلى سيناريو «متفائل» تعتمده هيئة إدارة قطاع البترول في رسم سياسات القطاع واستراتيجياته، من أصل 4 سيناريوهات تذكرها الدراسة، وهو يأخذ بالاعتبار عاملين أساسيين، هما: الكمّيات الموجودة في المياه اللبنانية، ويفترض أنها تتراوح بين 40-60 تريليون قدم مكعب، وأسعار بيع الغاز التي تتراوح بين 2 إلى 4 دولارات لكل مليون قدم مكعب من الغاز.

من هنا، يمكن الاستنتاج أنّ حجم الثروة الغازية في البحر اللبناني قد يصل إلى 50 تريليون قدم مكعب، أي ما يقارب مرّة ونصف مرّة حجم الاحتياطات الغازية المؤكّدة في حقل «ظهر» في مصر (30 تريليون قدم مكعب)، الذي يعدّ أكبر حقل غازي في البحر المتوسّط. وهو ما يعني أن كلّ بلوك بحري في لبنان يحتوي على نحو 5 تريليونات قدم مكعب في معدّل وسطي، وأن حصّة الدولة من كلّ إيرادات الغاز، في حال افتراضنا أنه جرى تلزيم كلّ البلوكات البحرية، قد تتراوح سنوياً بين مليار و3,6 مليارات دولار.

فما المعايير المُعتمدة لوضع هذه التقديرات، التي تعدّ الأرقام الأولى الصادرة عن هيئة إدارة قطاع البترول للكمّيات والإيرادات المرتقبة من القطاع؟ وبالتالي ما السياسات التي توصي بها الدراسة للقطاع؟

بناءً على حقّ الوصول إلى المعلومات، طلبت «الأخبار» من هيئة إدارة قطاع البترول الاطلاع على الدراسة والحصول على الجداول الرقمية التي وردت في العرض لتحليلها والخروج باستنتاجات منها، وقد أبدت الهيئة استعدادها لإعطاء هذه المعلومات بشرط الحصول على موافقة مُسبقة من وزيرة الطاقة. أرسلنا بريداً نحدّد فيه طلبنا. أتت الموافقة من الوزارة. وحُدِّد موعد مع رئيس هيئة إدارة قطاع البترول لهذا الغرض. لكن عند اللقاء، لم يجرِ إطلاعنا على الدراسة، وأيضاً رُفِض تزويدنا بالمعلومات الرقمية المطلوبة، على الرغم من أنه سبق أن عُرِضَت علناً في المؤتمر المذكور أمام رجال الأعمال والمستثمرين.

يقول رئيس هيئة إدارة قطاع البترول وليد نصر، إن «الدراسة لا تعبّر عن المستقبل، لكون صناعة النفط والغاز تنطوي على أوجه كبيرة من عدم اليقين، وترتبط بعوامل شديدة التقلّب والتبدّل. وبأنها تضع مجموعة من السيناريوهات في سبيل تطوير استراتيجيات للقطاع، وبالتالي لا يمكن نشر الأرقام وعرضها بوصفها أرقاماً دقيقة كي لا يساء استعمالها إعلامياً أو فهمها من قِبَل الناس».

ويتابع نصر قائلاً إن «أي تقدير لكمّيات الغاز والنفط، وبالتالي قيمتها، لا يمكن أن يحصل إلّا بعد انتهاء المرحلتين الأوليين، وهما: 1- عملية الاستكشاف، أي حفر الآبار الأولية للتأكّد من وجود موارد نفطية وغازية فعلية، وهي مرحلة تراوح بين 3 و6 سنوات. 2- تقويم الحفر، في حال التأكّد من وجود موارد فعلية، وهي مرحلة تمتدّ لنحو سنتين، وخلالها تُحلَّل البيانات المستخرجة في مرحلة الاستكشاف، ليُعرَف ما إذا كان حجم الموارد الموجودة مربحاً تجارياً، تمهيداً لبدء عملية تطوير الحقل، أي وضع البنية التحتية ومن ثمّ إطلاق عملية الاستخراج والإنتاج».

من هنا، يمكن الاستنتاج أن مستقبل الثروة الغازية اللبنانية أمر غير مُحدّد راهناً، نظراً لأن عمليات الاستكشاف لم تنطلق بعد، على الرغم من مرور سنتين على تلزيم البلوكين 4 و9. وبالتالي لا يمكن وضع أي تقديرات، ولو أولية، لحجم هذه الموارد والقيمة التي قد تنتج منها، أو تعليق آمال كبيرة عليها. إلّا أن الأكيد، أن هناك محاولات واضحة لإخفاء السياسات والاستراتيجيات التي ترسم لهذا القطاع، وجعلها محصورة بالشركات والإدارات المعنية والمستثمرين في القطاع.

لماذا لا ننشئ شركات وطنية تكتتب فيها صناديق الضمان والتعاضد؟

مشاريع الكهرباء من منظار ميزان المدفوعات

مارك أيوب
باحث في مجال الطاقة

تطرح خطّة الكهرباء المُقرة حديثاً إنشاء ستة معامل إنتاج جديدة بين عامي 2019 و2026، بقدرة إجماليّة تصل إلى 3100 ميغاواط، وذلك بهدف توفير الكهرباء على مدار الساعة. في الواقع، لم يكن هذا الهدف (أي توفير الكهرباء 24/24) غاية بحدّ ذاتها، لا في السنوات الماضية، ولا حالياً، لسبب بسيط، هو أن معظم اللبنانيين يحصلون على الكهرباء، معتمدين على المولّدات الخاصّة كجزء لا يتجزّأ من المزيج الطاقوي في لبنان، بل إن الهمّ الرئيسي لدى الحكومات المتعاقبة يتمثّل بعدم تكبّد المزيد من الأكلاف على إنتاج الطاقة لتوفير الكهرباء، ولا سيّما أن هذه العملية تشكّل ضغطاً أساسياً على العجز المالي وميزان المدفوعات، أي على نزف الدولارات التي يحتاجها لبنان لتمويل نموذجه الاقتصادي، وذلك من خلال ما يُنفق سنوياً على شراء الفيول. ففوقاً لإحصاءات الجمارك اللبنانية، شكّلت واردات المنتجات المعدنية (فيول وغيرها) أكثر من 21% من مجمل قيمة الواردات.

لطالما حاولت الحكومات اللبنانية أن تخفّف من عبء الكهرباء على ميزان المدفوعات، الذي يقيس صافي الأموال الخارجة من لبنان والداخلة إليه. فمنذ بداية الألفية الثانية، أوقفت كلّ استثمار في هذا القطاع، وأطلقت سياسة التقنين وسيلة لتخفيف الإنفاق بالعملات الصعبة، وذلك على أثر الأزمة المالية الأولى التي شهدها لبنان بعد حربه الأهلية، وأوصلته إلى أول مؤتمر لطلب المساعدات الخارجية، «باريس-1». حالياً، هناك إجماع على أن الأزمة الفعلية التي يمرّ بها لبنان تتمثّل بعجز ميزان مدفوعاته، وهي أزمة آخذة بالتفاقم، وباتت تشكّل خطراً أساسياً على استدامة النموذج الاقتصادي الريعي القائم، الذي بطبيعته هو نظام متعطّش لتدفّق الأموال من الخارج. أمام هذا الواقع، لجأت الحكومة مجدّداً إلى الخارج لطلب القروض الخارجية من خلال مؤتمر «سيدر» الذي تعوّل عليه لتمويل مشاريع البنية التحتية المطروحة ضمن برنامجها الاستثماري، ومن ضمنها مشاريع الطاقة، وذلك ليس لأيّ سبب فعلي سوى أنها «أموال طازجة» ستُغدق عليها من الخارج، وتساعد في دعم ميزان المدفوعات وتخفيف العجوزات المتراكمة فيه.

فهل ستحقّق الخطّة المطروحة في قطاع الكهرباء هذا الهدف فعلاً؟

نموذج عملي

قد لا يستفيد قطاع الكهرباء مباشرة من مجمل هذه القروض، لكون معظم مشاريع الإنتاج المُزمع القيام بها ستكون على أساس الشراكة مع القطاع الخاص، ووفق اتفاقيات شراء طاقة لمدّة 20 أو 25 سنة، أي إن الشريك الخاص الفائز في المناقصة سيكون مسؤولاً عن إنشاء المعمل وتشغيله، ثمّ بيع الكهرباء المُنتجة إلى الدولة بالعملات الأجنبية أو بالقيمة الفعلية للعملة المحلّية.

لنفترض أن الدولة اللبنانية أطلقت اليوم مناقصة عالمية لإنشاء معمل إنتاج كهرباء وفق تقنية الـ(CCGT) (Combined-Cycle Gas Turbines) تكلك المطروحة في الخطّة، التي ستفوز بها شركة أجنبية ذات خبرة مع بعض الشركاء المحلّيين، وتكون أصولها وأموالها الأساسية خارج لبنان، فذلك قد يؤدّي إلى خروج للأموال من لبنان لا العكس، إذ سيُنشئ المعمل على أرض تملكها الدولة (فستملكه أو قيد الاستملاك)، وبالتالي ستتسلّمها الشركة الفائزة لتباشر بالأعمال عليها من دون أي كلفة تُذكر. ولبناء المعمل، ستُستقدم المعدّات (التوربينات) من الشركات الأجنبية المصنّعة، وبالتالي سيُدفع ثمنها إلى خارج لبنان بالعملات الأجنبية. وستوقع هذه الشركة عقد شراء طاقة (PPA) مع الدولة اللبنانية، ممثلة بوزارة الطاقة والمياه، كما حصل مع مشاريع طاقة الرياح في عكار، وكما يحصل بموجب مشاريع ممائلة، يُحدّد فيه سعر مبيع الكيلوواط/ساعة خلال مدة العقد (عادة تكون 20 عاماً) والتي ستلتزم الدولة بدفعه بالعملات الأجنبية، مع تعهّدها بتوفير الفيول اللّازم لتشغيل المحركات والذي تستورده من الخارج وتدفع ثمنه بالعملات الأجنبية.

عملياً، ينطوي هذا العقد على التزامين مفصليين: الأوّل يقضي بتوفير الفيول، الذي يؤدّي استيراده إلى نزف دائم بالعملات الأجنبية، وقد أثبتت التجارب المتلاحقة أن التأخير في فتح الاعتمادات في وزارة المال يؤدّي تلقائياً إلى تقنين قاسٍ ويُكبّد الدولة خسائر بملايين الدولارات. أمّا الالتزام الثاني، فهو يدفع سعر الطاقة المُنتجة للشركة المُشغّلة بالدولار، مع الالتزام بضمانات مالية ضخمة في حال التخلّف عن الالتزام بموجبات العقد، وهو ما يعني رهن مسبق لمداخيل الخزينة العامة المستقبلية بهدف ضمان استدامة الطاقة كأولوية وتسديد ثمن الحصول عليها، أو استقطاب الدولارات بشتّى الوسائل المُمكنة كحاجة دائمة ومستمرّة. في كلتا الحالتين (أو الالتزامين)، تكون الدولة قد وضعت في سُلّم أولوياتها تسديد الدولارات، متى توافرت، إلى منتجي الطاقة ومستوردي الفيول، الذين بدورهم يُخرجون هذه الأرباح إلى حساباتهم خارج لبنان، ما يشكّل ضغطاً إضافياً على ميزان المدفوعات. وفي حال تعذّر الدفع، يتمّ اللجوء إلى التحكيم الدّولي كما حصل في نموذج «دير عمار-2»، مع ما يترتّب عن ذلك من خسائر ومخاطر في أن واحد، مثل وضع اليد على أصول الدّولة في الخارج، أو حتّى أصولها بالعملات الأجنبية الموضوعة في الخارج.

على سبيل المثال، عند المباشرة بالإنتاج من معمل «دير عمار-2» (469 ميغاواط) المنتظر، وإذا بقي السعر بنحو 2,95 سنت/كيلواط، كما هو مُعلن، ستدفع الدولة للشركة نحو 100 مليون دولار سنوياً بالعملات الأجنبية، أي ما يوازي مليارَي دولار خلال 20 عاماً. فقد أظهرت دراسة الاستشاري الدولي موت ماكدونالد (الذي استعانت به الدولة اللبنانية في عام 2014 لدراسة جدوى إنشاء 1500 ميغاواط من معامل الإنتاج، شملت مقارنة لمحرّكات أكثر من منتج عالمي) أن كلفة شراء الفيول (الذي يدفع ثمنه للخارج)، بغضّ النظر عمّا إذا كانت تعتمد على الغاز الطبيعي أو الفيول أويل، تشكّل نحو 70% من سعر مبيع الطاقة النهائي LCOE، فيما تشكّل النفقات الاستثمارية CAPEX نحو 15 إلى 20% من هذا السعر، والنفقات التشغيلية OPEX نحو 7 إلى 10%. بمعنى آخر، تظهر الأرقام أعلاه أن أكثر من 80% من الأموال التي تستثمر لإنتاج الطاقة تعود وتخرج من البلاد لتزيد الضغط على ميزان المدفوعات، فيما وحدها الأموال التي تُنفق خلال عمليتي البناء والتشغيل والصيانة تُسهم في تحريك العجلة الاقتصادية الداخلية عبر خلق فرص عمل مؤقّتة ودائمة.

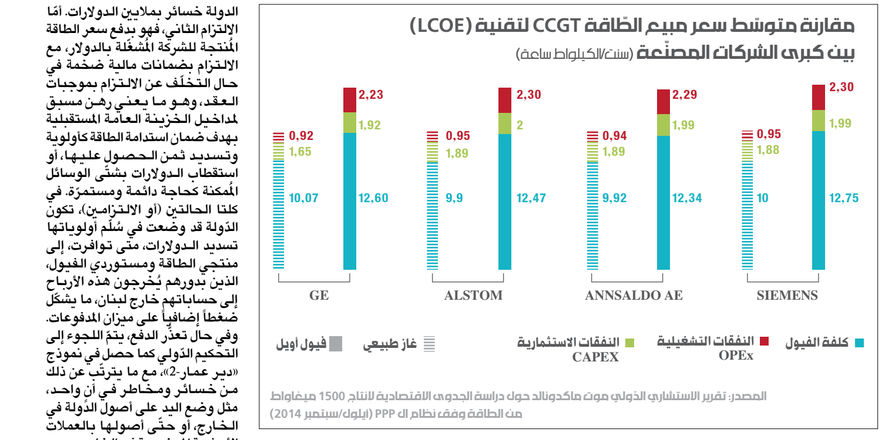

المصدر: تقرير الاستشاري الدولي موت ماكدونالد حول دراسة الجدوى الاقتصادية لانتاج 1500 ميغاواط من الطاقة وفق نظام الـ PPP (أيلول/سبتمبر 2014)

هل من مخارج عملية اخرى؟

إذا سلّمنا جدلاً أننا بحاجة للكهرباء كأولوية على كلّ الخدمات الضرورية الأخرى، بغضّ النظر عن المخاطر النقدية التي يواجهها لبنان، فما الحلول البديلة؟ ألا يمكن تخفيف عجز ميزان المدفوعات من خلال اللجوء إلى مصادر طاقة أقل سعراً من الفيول، أو حتى الاستثمار في مشاريع الطاقة المُتجدّدة، خصوصاً أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى وجود إمكانات مماثلة؟ وإذا أردنا الاستثمار في بناء المعامل المطروحة في خطّة الكهرباء، ألا توجد طريقة أمثل لتمويل هذه المشاريع؟

وسط هذا الضغط المتنامي والخطير الذي وصل إليه عجز ميزان المدفوعات، تبرز الحاجة الملحّة إلى اجتراح الحلول التي تخرجنا من هذه الدوامة ووقف النّزف، في الوقت الذي تحاول فيه الحكومة عبر موازنتها التقشفية استهداف مدّخرات المتقاعدين والأساتذة والضمان الاجتماعي وموظّفي الدولة المستفيدين من صناديق التقاعد (القضاء، الجامعة اللبنانية... إلخ)، عبر فرض رسوم متفرّقة ومقنّعة تخفّف القدرة الشرائية، وبالتالي الطلب على الاستيراد، مع ما يمثّل هؤلاء من طبقة وسطى وقوى فاعلة في الاقتصاد. من هنا، يبرز الدور المحوري الذي يمكن أن يؤدّيه هؤلاء جميعاً في تغيير النموذج المتّبع وضمان استدامة الأموال ومنعها من الخروج خارج لبنان، وذلك بالتعاون مع شرائح اجتماعية مؤثّرة، كالمنضوين في إطار المهن الحرّة من أطبّاء ومحامين ومهندسين.

لقد درجت العادة، بسبب النموذج الاقتصادي المتبع، كما السياسات الحكومية المتعاقبة، إلى الحدّ من هامش المناورة في استخدام أموال هذه الصناديق، بحيث كانت تُلزم بطريقة مباشرة وغير مباشرة باستثمار هذه المدّخرات في المصارف أو في سندات خزينة طويلة الأجل، وبالتالي إبقاء حركتها تحت تأثير السلطة السياسية والبنك المركزي من خلال التحكّم بأنظمة العوائد والفوائد ومدّة الاستثمار. علماً أن أموال تعويضات صناديق نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي، ونقابات المهن الحرّة من أطبّاء ومحامين ومهندسين، وتعاونية موظفي الدولة وأساتذة

> تراوح أموال صناديق نهاية الخدمة والتعاضد بين 12 و14 مليار دولار

التعليم الخاص وغيرها تراوح بين 12-14 مليار دولار.

بالعودة إلى مشاريع الطاقة وكيفيّة إدارتها، يمكن إنشاء شركة وطنية مساهمة تُدرج في بورصة بيروت لتمويل إنشاء معمل الإنتاج بدلاً من الشركة الأجنبية الفائزة في المناقصة، التي تبقى مسؤولة عن التصميم والبناء والصيانة والتشغيل. ويمكن هذه الشركة الوطنية أن تكون مزيجاً من اكتتابات للصناديق المذكورة أعلاه، واكتتابات عامّة من الأفراد والمؤسّسات وأصحاب المدّخرات في المصارف وشركاء استراتيجيين، ويمكن الدولة أيضاً أن تكون شريكاً في هذه العملية، بحيث يستفيد من عوائد هذا المشروع مساهمون لبنانيون في هذه الشركة، وذلك لـ20 سنة مستقبلية، فتُخلق حركة اقتصادية داخلية من دون خروج الدولارات إلى حسابات في الخارج، ولا تعود الدولة تنافس على الدولارات المعروضة في السوق، ما ينعكس على ميزان المدفوعات.

يؤدّي هذا النموذج إلى تحقيق منافع عدّة تنعكس على القطاع الكهربائي والاقتصاد في آن واحد، إذ إنّ هذا المشروع يمكن أن يُدر أموالاً من جزّاء بيع الطاقة للدولة والمستهلكين عموماً من دون رهن مقدّرات الدولة، ولكن لأشخاص محلّيين سيستفيدون من دورتها لمدّة 20 سنة، وبالتالي يحافظون على العقد الاجتماعي وعلى القدرة الشرائية للأسر، ويبعدون شبح التحكيم الدولي، وينقذون ما بقي من أموال في الاحتياطات الأجنبية. أضف إلى ذلك، تسمح الشركة الوطنية بخلق إدارة فعّالة وشفّافة، غايتها المحافظة على مصلحة المكتتبين فيها وتحقيق الأرباح في الوقت نفسه، فيصبح من الصعب إغراقها في الفساد والزبائنية والمحسوبية.

إذا كانت الغاية فعلاً تغيير النموذج الاقتصادي المتّبع منذ عشرات السنين، والاتجاه نحو نموذج أكثر إنتاجية وخلق فرص جديدة، فإنّ هذا الطرح يمثّل مدخلاً لتغيير النمط السائد. هو طرحٌ لا ينطبق فقط في معامل إنتاج الكهرباء على الغاز فحسب، بل أيضاً في مشاريع الإنتاج من الطاقات المتجدّدة التي أثبتت جدواها وفعاليّتها، كما في مشاريع المياه والصرف الصحّي والنقل المشترك وغيرها... إن إي استراتيجية للمشاريع الاستثمارية المقبلة، في أي قطاع خدماتي كان، إن لم تقارب أزمة ميزان المدفوعات وتعمل على تخفيف وطأتها، باعتبارها الأزمة الداهمة التي تهدّد سعر الصرف وتؤثّر في كلّ مكوّنات المجتمع، تكون بذلك تؤدّي دوراً يفاقم الأزمة ويكسب الوقت لا أكثر.

اقتصاد السوء

لسنا على المركب نفسه

محمد زبيب

يوجد ما يشبه «التواطؤ العام» على «تحريم» كل حديث يتناول مخاطر سعر صرف الليرة وحسابات البنك المركزي وعمليّاته مع المصارف والسياسة النقدية وأدواتها عموماً. لا يقتصر هذا «التواطؤ» على أطراف الحكومة الائتلافية التي تستحوذ على الأكثرية النيابية، بل يشمل الأطياف المختلفة من «المعارضات»، أحزاباً ونقابات ومنظّمات غير حكومية وحملات مدنيّة وحركات اجتماعية ومجموعات ساخطة ونخباً انتهازية أو صامتة... وكذلك يشمل الإعلام والصحافة أيضاً، وتلك الحفنة من «الخبراء» الاقتصاديين «الأداتيين»، الذين يسوّغون صناعة هذا «التابو» ويرسّخونه في الأدب السياسي كمزاعم علمية أو ضرورات موضوعية أو كتعبير عن الاستسلام والعجز عن تغيير اتجاهات الأمور.

لأول مرّة، يقرّ رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، علناً، أن صندوق النقد الدولي طرح تعويم سعر الليرة اللبنانية، أي أن ندع سعرها يتحرّك صعوداً ونزولاً على هواه، كما شرح لنا الحريري. لقد عُدّ هذا التصريح بمثابة «زلّة لسان»، نتجت من انفعاله وطيشه في الردّ على مداخلات قلّة قليلة من النواب، ولا سيّما جورج عدوان وجميل السيّد وحسن فضل الله، التي تناولت أفعال حاكم مصرف لبنان ومخالفاته الكثيرة. لم يتلقّف هذا التصريح الفريد سوى وكالة «رويترز»، فيما ركّزت البقية على العبارات التي تلغم الحريري في صياغتها والتي تدعونا إلى مهاجمة الحكومة قدر ما نشاء، ولكن علينا أن نترك البنك المركزي يعمل بعيداً عن الأضواء، ومن دون أي نقاش أو استيضاح أو حتّى سؤال. سارع الحريري إلى لملمة ذيول تصريحه المفاجئ عبر مستشاره نديم المنلا، الذي تلعثم أيضاً في نفي أن يكون صندوق النقد الدولي قد حثّ لبنان على فكّ ربط عملته بالدولار، وقال: «إن التصريح الذي أدلى به الحريري أمام البرلمان بشأن مقترحات صندوق النقد الدولي، بما في ذلك تحرير سعر العملة، وصفات عامّة يوصي بها الصندوق الحكومات، وليست توصيات محدّدة للبنان».

لا تكمن أهمّية تصريح الحريري في أنه كشف سرّاً، بل تكمن في أنه لم يقصد ذلك. فكل ما أراده، أن يستخدم «الشعبوية» الرائجة هذه الأيّام، كي يتّهم كل من يتناول البنك المركزي بأنه جزء من «مؤامرة» تُحاك ضد «الليرة»! وهذا بالضبط ما يروّج له حاكم البنك المركزي رياض سلامة أيضاً، إذ تُظهر محاضر اجتماعاته الشهرية مع جمعيّة المصارف، المنشورة في الصحف، إصراره على طلب انخراط المصارف في تمويل حملة إعلامية ودعائية واسعة، تهدف إلى تقديم رواية وحيدة لما نمرّ به، تقول إن لبنان يتعرّض لضغوط خارجية هائلة، اعتباراً من عام 2015، نتيجة استهداف العقوبات الأميركية النظام المصرفي اللبناني بحجّة ضرب مصالح حزب الله والنظام السوري. وتهدف نظرية «المؤامرة» هذه إلى تبرير كلّ ما جرى منذ العام المذكور، ولا سيّما على صعيد اللجوء إلى سياسة نقدية انكماشية والحدّ من التسليف وحبس السيولة ورفع الفوائد والقيام بالمزيد من الهندسات المالية وضخّ الأرباح الطائلة في ميزانيات المصارف وتكبير رساميلها... كلّ ذلك، بهدف مواصلة تثبيت سعر الصرف وحماية النظام المصرفي وضمان أرباحه ورساميله وودائعه، في كل الظروف والأحوال.

وفق المعلومات، كرّرت بعثة صندوق النقد الدولي (مشاورات المادة الرابعة)، التي زارت لبنان بين 19 يونيو/حزيران و2 يوليو/تموز 2019، نصائحها بتخفيض سعر صرف الليرة الاسمي، كواحد من الخيارات التي طرحتها أمام المسؤولين لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات المتمادية والحدّ من النزف المتواصل للدولارات وتأمين الحماية للمائدين ودعم النظام المصرفي. وهذه النصائح سبق أن تقدّمت بها البعثة نفسها في العام الماضي (زارت لبنان بين 1 و12 فبراير/ شباط 2018)، وكذلك فعلت (تلميحاً) بعثة صندوق النقد والبنك الدوليين المشتركة في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، التي وافقت الحكومة على نشر تقريرها في عام 2017، بشرط حذف فقرات عدّة منه، إحداها تشير إلى أن الاحتياطي الأجنبي الصافي لدى مصرف لبنان كان عاجزاً بقيمة 4,7 مليارات دولار في كانون الأول عام 2015، وأخرى تحذّر من استمرار مراكمة الخسائر التي يتحمّلها مصرف لبنان لدعم ربحية المصارف ورساميلها وجذب التدفّقات الخارجية وزيادة الودائع، كأدوات رئيسة في سياسة التثبيت النقدي، وتحذّر أيضاً من مخاطر شحّ رساميل المصارف اللبنانية بسبب انكشافها الواسع على ديون الدولة والعقارات، وهما الأكثر هشاشة حالياً.

في الواقع، تتدهور المؤشرات المالية والنقدية بسرعة كبيرة منذ عام 2011، وتفاقمت أزمة العجز في ميزان المدفوعات وبلغت مستويات قياسية تاريخية لم يشهد لبنان مثلها في أي مرحلة من المراحل، بما فيها مراحل الحرب والاحتلال. وكذلك يسجّل صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي انخفاضاً مستمرّاً. كذلك بدأت الودائع تسجّل انخفاضاً بالقيمة المطلقة، بعدما كانت تسجّل نموّاً ضئيلاً لا يوازي قيمة الفوائد المدفوعة عليها. ويعاني الاقتصاد اللبناني من الانكماش وضعف النموّ وقلّة فرص العمل وتدهور في الأوضاع المعيشية... وهذه المؤشّرات ليست وهمية أو مختلقة، سواءٌ أكانت هناك مؤامرة أم لا. فالاقتصاد اللبناني يخسر ما لا يقلّ عن مليار دولار كل شهر، وعلينا أن نواجه هذه الحقيقة، ولا يوجد سوى اتجاهين للتعامل معها:

- إمّا أن نترك الأمور تتفاقم وحدها وتطيح سعر الليرة وتقضي على القدرات الشرائية والمدّخرات المتواضعة لفئات اجتماعية واسعة. وفي المقابل، نترك قلّة ضئيلة من أصحاب الثروات «المحتاطين» ينتهزون الفرصة مجدّداً لإشعال المضاربات وجني الأرباح منها والاستحواذ على المزيد من الملكيّات والأصول بأبخس الأسعار ومراكمة المزيد من الثروات. وهذا الاتجاه هو الأخطر على الإطلاق، ولا سيّما أن التقديرات تفيد بأن فئة الـ10% الأكثر ثراءً في لبنان يستحوذون وحدهم على 55% من مجمل الدخل و70% من مجمل الثروة وأكثر من 90% من مجمل الودائع بالعملات الأجنبية.

- وإمّا أن نبدأ بالانتقال إلى نظام سعر الصرف «المُدار»، المربوط بأهداف اجتماعية - اقتصادية، والذي تحتاج إدارته إلى إرادة سياسية وكفاءة عالية وحرص شديد على تغليب المصلحة العامّة وتوافر الحدّ الأدنى من التوافق على توزيع عادل للخسائر والمكاسب وآليات فعّالة للمساءلة والمحاسبة... وهذه الشروط كلّها مفقودة، ولا توجد ثقة بالإدارة الحالية كي تقوم بهذه المهمّة المُعقّدة والمحفوفة بصراعات ضخمة، ولا سيّما أن الوصول إلى استقرار نقدي مفترض، من دون تثبيت سعر صرف الليرة عبر الأدوات النقدية الباهظة الكلفة وذات الآثار السلبية الكثيرة، يعني قبل أي شيء، تغيير النموذج الاقتصادي القائم برمّته، وبالتالي إحداث تغيير بنيوي في توزيع الثروة والدخل، باتجاه زيادة حصّة العمل، ولا سيّما الأجور النقدية والاجتماعية، وتصميم عملية نقل الموارد من الريوع إلى الإنتاج عبر النظام الضريبي والبنية التشريعية وتبنّي سياسات التصنيع وبعض مبادئ الحمائية وإعادة ترتيب استخدامات الأراضي في خدمة حقّ السكن والتنقّل ونموّ المدن المخطّط ورفع مستوى المعيشة وتحديث البنية التحتية وتطوير الزراعة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية.

الواضح أننا عالقون بين هذين الاتجاهين. لا نريد أن يتحقّق الأوّل، ولا نمتلك فرصة لتحقيق الثاني، لذلك نقبل باستدراجنا إلى المقولة التافهة عن «أننا جميعاً في مركب واحد»، وعلينا أن نقبل بالتقشّف وتخفيض مستوى عيشنا أكثر كي ننجو، متجاهلين كلّياً أن المركب يغرق بالفعل والمسألة لم تعد تتعلّق بإنقاذه، بل بمن يغرق معه ومن يستولي على مراكب الإنقاذ وينجو بنفسه. لذلك، إنّ تحريم الحديث عن السياسة النقدية وأولوية تغييرها وحصره بالسياسة المالية وضرورة التقشّف وتخفيض الأجور ورفع الأسعار وزيادة الضرائب على الاستهلاك، هو تماماً الترجمة العملية لمعنى «الانتظار»، الذي يعني أنّ على الطبقات الدنيا والمتوسّطة، وعلى العمّال والمهاجرين واللاجئين والنساء، أن يسدّدوا ثمن مراكب النجاة من دون أن يكونوا مدعوين إلى ركوبها أصلاً.

مؤشر

رفع الفوائد: ليست أزمة مصارف تخالف السقوف!

علي هاشم

اختارت جمعية المصارف الأسبوع الماضي أن تدقّ ناقوس الخطر، وتحذّر من ظاهرة ارتفاع أسعار الفوائد في السوق اللبنانية، لا سيّما أن هذه الظاهرة باتت تضغط بقسوة على ربحيّة المصارف، بسبب انخفاض الفارق بين متوسّط الفوائد التي تدفعها للمودعين ومتوسّط عوائد توظيفاتها لهذه الأموال. فحتى شهر أيار/ مايو الماضي، انخفض هذا الفارق لغاية 0,96% بالنسبة إلى الودائع والتوظيفات بالدولار، بالمقارنة مع 2,04% في شهر تموز/ يوليو من العام الماضي، علماً أن الفارق انخفض إلى 0,56% بالنسبة إلى الودائع والتوظيفات بالليرة بعدما كان يراوح 0,78% في شهر تموز/ يوليو من العام الماضي. ولعلّ هذا الانخفاض تحديداً هو الذي قاد أرباح مصارف مجموعة الـ"فا" (المصارف الأكبر) إلى الانخفاض بنسبة 8% في الربع الأوّل من هذا العام، وهو تحوّل قرأته جمعية المصارف جيّداً.

وبينما تبدو الجمعية مصيبة حتماً في تقديرها لدرجة خطورة هذه الظاهرة على هامش أرباح المصارف، تبدو من الناحية الأخرى مصرّة على تجاهل الأسباب الفعلية التي تقف خلفها. فالتعميم الذي صدر عن الجمعية اعتبر أن تزايد الفوائد في سوق بيروت غير مُبرّر من ناحية السيولة، التي اعتبرها «جيّدة»، بينما علّل ارتفاع الفوائد بوجود مجموعة من المصارف «غير الملتزمة»، في إشارة إلى وجود تفاهمات سابقة على وضع سقوف للفوائد وعدم امتثال جميع المصارف بهذه السقوف.

الخلل الأول في تشخيص الجمعية يكمن في عدم اعترافها بوجود أزمة سيولة بالعملة الصعبة تضغط على معدّلات الفوائد بشكل منطقي وفق آليّات العرض والطلب. فوفقاً لأرقام مصرف لبنان، ولغاية شهر أيار/ مايو الماضي، شهدت الموجودات الخارجية للمصارف اللبنانية تغيّراً سلبياً في أربعة من أصل خمسة أشهر، مع العلم أن هذا المؤشّر يعكس تحديداً موجودات المصارف من العملة الصعبة. وفي المحصلة، بلغ صافي الانخفاض في الموجودات الخارجية للمصارف الخاصة في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام 2,118 مليار دولار أميركي، مع الإشارة إلى أن مصرف لبنان بدوره شهد انخفاضاً في موجوداته الخارجية بقيمة 3,073 مليار دولار في الفترة نفسها. وإذا جمعنا الانخفاضات التي شهدتها المصارف الخاصّة ومصرف لبنان في الموجودات الخارجية لغاية شهر أيار/ مايو، تكون النتيجة انخفاضاً بقيمة 5,19 مليار دولار، وهي تحديداً حصيلة العجز في ميزان المدفوعات في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية (وهو مستوى قياسي بجميع المقاييس).

وفي ظلّ شحّ السيولة بالعملة الصعبة، يصبح طبيعياً أن تأخذ الفوائد على الودائع هذا المنحى التصاعدي، بينما يصبح تنقّل العملاء بحثاً عن الفوائد الأفضل مسألة بديهية وفقاً لآليات عمل الأسواق. أمّا ما هو غير منطقي، فهو ادعاء جمعية المصارف أن إجراءات وضع سقوف لارتفاع الفوائد مسألة مجدية في هكذا ظروف، أو أن عدم امتثال مجموعة من المصارف لهذه السقوف هو السبب الفعلي وراء ظاهرة ارتفاع الفوائد. أما الأكثر غرابة، فهو إصرار التعميم على افتتاح التشخيص بالحديث عن سلامة وضع السيولة، وهو ما تنفيه جميع المؤشرات الموجودة.

بالإضافة إلى كل ما ورد، قادت أزمة تناقص الموجودات الخارجية في القطاع المصرفي إلى هندسات جديدة أطلقها مصرف لبنان، شكّلت بدورها ضغوطاً إضافية على معدّلات الفوائد. فوفقاً لآلية عمل هذه الهندسات، يُعدّ تحويل الأموال إلى الخارج خطوة كافية لتحقيق شروط الاستفادة منها ونيل الفوائد المرتفعة (تشترط الآلية أن يكون مصدر الأموال من الخارج). لكن تعميم الجمعية أصرّ مجدّداً على تجاهل كون الآلية نفسها تتيح التسبّب بهذه الضغوط. ليركّز فقط على التوصية بضرورة التزام المصارف شروط الاستفادة من هذه الهندسات.

بالنتيجة، وسواء في ما يتعلّق بأزمة السيولة وتبعاتها على الأسواق المالية، أو في ما يتعلّق بهندسات مصرف لبنان التي ترتبط بدورها بأزمة السيولة نفسها، يبتعد تعميم جمعية المصارف عن التعاطي مع الخلفية الفعلية التي تدعم المنحى التصاعدي لمعدّلات الفوائد، في انسجام تام مع كل التحاليل التبسيطية التي يتمّ تقديمها يومياً عن الأزمة الموجودة وخلفياتها.

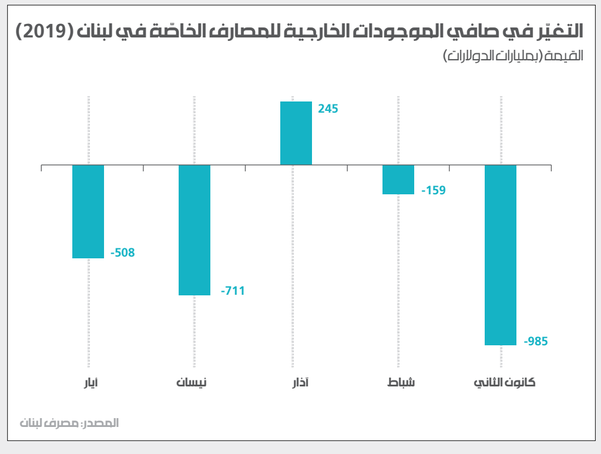

المصدر: مصرف لبنان

استطلاع

الأزمة اللبنانية الراهنة هل هي الأسوأ؟

واجه المجتمع اللبناني أزمات كثيرة في تاريخه. مرّ بحروب أهلية عدّة واجتياحات إسرائيلية ووصاية سورية. تعرّض لضغوط مختلفة، واختبر الإفلاسات المصرفية، ولا سيّما بنكَ إنترا، في الستينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وعانى من انهيار سعر صرف الليرة وموجات التضخّم المتنقلة بين عامي 2891و2991. وعانى أيضاً من تراكم العجوزات المالية والجارية والمديونية الباهظة... اليوم، يواجه هذا المجتمع أزمة أخرى تُضاف إلى أزماته. ويشعر الناس بالقلق ويعبّرون عن التشاؤم وفقدان الثقة بإمكانية تجاوزها كما تجاوزوا الأزمات السابقة. ما يطرح سؤالاً عريضاً وعاماً: هل الأزمة الراهنة هي الأكبر والأصعب؟ هل هي الأسوأ؟ وهل هناك مخرج منها؟ استطلعت «الأخبار» أربعة اقتصاديين كبار، عاصروا بعض أزمات الماضي، وكانوا في مواقع المسؤولية، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، هم: جورج قرم (وزير المال بين عامي 8991 و0002)، حسين كنعان (نائب حاكم مصرف لبنان بين عامي 5891 و0991)، غسان العيّاش (نائب حاكم مصرف لبنان بين عامي 0991 و3991)، وزياد الحافظ (خبير في البنك الدولي في الثمانينيات)

إعداد **فيفيان عقيقي**

لتحرير الاقتصاد من عبء المصارف

جورج قرم

وزير مال سابق في حكومة الرئيس سليم الحصّ بين عامي 1998 و2000، التي وضعت برنامجاً للإصلاح المالي لم يُطبّق بسبب عودة رفيق الحريري إلى الحكومة بعد انتخابات عام 2000. خرّيج معهد الدراسات السياسية في باريس فرع المالية العامّة، حائز شهادات في القانون الدستوري والعلوم الاقتصادية والاقتصاد السياسي. بدأ حياته المهنية خبيراً اقتصادياً في وزارتي التصميم والمالية في عهد الرئيس فؤاد شهاب، ثم انتقل إلى العمل الاستشاري في المنظّمات الدولية والاتحاد الأوروبي، ومن ثمّ إلى التدريس في الجامعة اللبنانية والجامعة اليسوعية.

إذا أردت عرض الأزمات التي مرّت على لبنان، يتبادر إلى الذهن ثلاث أزمات رئيسية، هي: أزمة إفلاس بنك إنترا عام 1966، التي نتجت من انخفاض سيولة البنك على الرغم من جودة موجوداته، بسبب امتناع مصرف لبنان عن مساعدته، وهو ما تبعها إفلاس نحو 20 مصرفاً لبنانياً وانكماش الاقتصاد لنحو سنتين متتاليتين.

تليها أزمة ثانية تمثّلت بهبوط سعر صرف الليرة في النصف الثاني من الثمانينيات نتيجة المضاربات التي قادتها المصارف، ما أدّى إلى انهيار بعض المصارف الصغيرة بسبب انخفاض قيمة الديون في محفظاتها، إذ إن أغلب هذه الديون كانت بالليرة اللبنانية. وحينها لم يتمكّن مصرف لبنان من حماية المصارف المسار الانحداري لليرة اللبنانية وصولاً إلى الانهيار الأكبر والمُفتعل في عام 1992، والذي جيئ، على أثره، بالرئيس رفيق الحريري منقذاً للبلاد بعد الزلزال الاجتماعي الكبير وارتفاع معدّلات الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للرواتب ومعاشات التقاعد، واضطرار الناس بأبخس الأسعار.

أسهم هذا الزلزال بتسهيل تنفيذ الرؤية الاقتصادية التي أتى بها الرئيس رفيق الحريري، والتي تستند إلى شراء العقارات بأبخس الأسعار لإطلاق عملية الإعمار وإعادة لبنان إلى دوره قبل الحرب كممرّ مالي وخدماتي للشرق الأوسط. إلّا أنّ ما فات رؤية النظام الجديد، أن اقتصادات المنطقة تطوّرت، فيما كان لبنان غارقاً بحروبه، وبالتالي لم تعد بحاجة إليه.

بدأت معاناة الاقتصاد اللبناني منذ رفع معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة إلى مستويات عالية جدّاً. وقامت تلك اللعبة على استدانة الدولار بفوائد راوحت بين 5-6%، وتوظيفها في سندات الخزينة بفوائد وصلت إلى 40%. ومع اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، تأسّس نظام المضاربة المستمرّ حتى اليوم، إذ كانت عملية تحويل الأرباح الناجمة عن الاستثمار بالدَّيْن العام، من الليرة إلى الدولار، تجري بسهولة ودون أي مخاطر. لقد خرجنا من الحرب بمديونية متواضعة لا تتعدّى مليراً ونصف مليار دولار، إلّا أنها اليوم، بعد أكثر من ربع قرن من وقف الحرب، تتجاوز 80 مليار دولار. درّت هذه اللعبة أرباحاً طائلة على أصحاب الرساميل، لكن على حساب النشاط الاقتصادي، وهو ما ندفع ثمنه اليوم، وما أجبرنا في فترات سابقة على طلب المساعدة من خلال سلسلة مؤتمرات باريس.

حالياً يعاني الاقتصاد من عبء قطاع مصرفي يتجاوز حجمة 5 مرّات حجم الناتج المحلّي، ومن نزف متواصل بميزان المدفوعات وعجز متمادٍ في الميزان التجاري، وهو ما يلجم النشاط الاقتصادي في لبنان، ويُسهم بحلقة الانكماش المتواصلة التي يعاني منها، ويفشر سياسة الفوائد العالية المتبعة. تعدّ هذه الظروف الأسوأ على الإطلاق. المخرج مُتاح منها ولكن تشوبه صعوبات. إذ يفترض الخروج من الأزمة إعادة النظر بكل السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المعمول بها منذ عهد الرئيس رفيق الحريري وحتى اليوم، والبدء بوضع مقوّمات قيام نظام إنتاجي بديل.

ويتطلّب الأمر اهتماماً بالاقتصاد الحقيقي، ولا سيّما قطاع المعلوماتية الذي يبرع فيه العنصر الشاب اللبناني ولديه نجاحات لافتة فيه، وقطاع السياحة الداخلية عبر إنشاء مرافق سياحية صغيرة تستقبل العديد من اللبنانيين. بالإضافة إلى الاستثمار بالإمكانات الزراعية والصناعات الخفيفة، مع ما يفرضه ذلك من مكافحة التهريب، وإعادة العلاقات بين لبنان وسوريا إلى سابق عهدها، بما يسهّل دعم هذين القطاعين وتسهيل تصريف إنتاجهما. إلّا أن ذلك لا يكفي دون إعادة النظر بالسياسات النقدية، وهو ما يستوجب وقف الهندسات المالية وسياسة الفوائد العالية التي لا تصبّ إلّا في مصلحة النظام المصرفي، بالإضافة إلى تخلّي المصرف المركزي عن الشركات التي يملكها خلافاً للقانون، ولا سيّما شركة طيران الشرق الأوسط، لما لذلك من أثر في تحرير إيرادات هذا القطاع وضخّها في الاقتصاد، فضلاً عن تشجيع عمليات دمج المصارف، والعودة إلى تطبيق القوانين وتفعيل عمل مفوضية الحكومة لدى البنك المركزي لمراقبة أعماله، ذلك بعد أن اختفت من الوجود.

الحلّ بالسياسة لا بالتقنيات

حسين كنعان

كان النائب الأوّل الأسبق لحاكم مصرف لبنان بين عامي 1985- 1990، أي في الفترة الأسوأ من الحرب في لبنان، التي شهدت موجات تضخّم متتالية وانهيارات في سعر صرف الليرة. حائز درجة الدكتوراه في القانون الدولي والمنظّمات الدولية من جامعة جورج تاون. درّس في جامعات أميركية مثل ميريلاند وهارورد ومعهد السلك الخارجي في واشنطن. ترأس المكتب السياسي لحركة أمل بين عامي 1976 – 1985، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجلس الجنوب بين عامي 1979 – 1985.

يقف لبنان اليوم على حافة الهاوية. الأزمة التي يمرّ بها راهناً هي الأكبر على الإطلاق. لا يختلف اثنان على أن الوضع متأزّم والحالة الاقتصادية متفجّرة، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد ما يوحي أن هناك بوادر حلّ، خصوصاً أن المعالجة لا يمكن أن تكون تقنية، بل هي سياسية بامتياز، أي باتخاذ القرارات الحاسمة والجذرية وتطبيق القوانين، ولكن لا يوجد من يريد تحمّل المسؤولية.

لم يمرّ لبنان يوماً بأزمة مماثلة لما نعيشه حالياً. ففي خلال الأزمات السابقة، سواء خلال الحرب اللبنانية أو قبلها، كان حساب الدولة لدى مصرف لبنان يسجّل فوائض دائمة، لم نكن نواجه أي مشكلة في تسديد الدَّيْن، على الرغم من الانهيارات المتتالية في سعر صرف العملة المحلّية، ولم يكن يوجد أي عقبة في تمويل الاقتصاد متى واجهنا أزمة. أذكر في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، أننا وصلنا إلى مرحلة لم يعد لدينا احتياطيات في مصرف لبنان لدفع رواتب الموظّفين، فتوجّهت ورئيس جمعية مصارف لبنان، في حينه، عبدالله الزاخم إلى السعودية، بطلب من حاكم مصرف لبنان إدمون نعيم. هناك اجتمعت بوزير المال السعودي محمد بن علي أبا الخيل، منفرداً، لأنه رفض لقاء رئيس جمعية المصارف، ومن ثمّ توجّهت إلى الولايات المتحدة واجتمعت بالمسؤولين في واشنطن، واستطعنا في أقل من عشرة أيام تأمين 700 مليون دولار ناتجة من طرح سندات خزينة في السوق. لقد كان هناك ثقة دولية بقدرة الدولة اللبنانية على الوفاء بالتزاماتها حتى في أحلك فترات الحرب، ذلك أن اقتصادنا كان سليماً، على الرغم من الظروف الأمنية والسياسية الصعبة.

لقد خرجنا من حرب طويلة دامت لنحو 15 عاماً بدَيْن خارجي لا يتجاوز 200 مليون دولار، أمّا اليوم فيصل العجز في حساب الدولة لدى مصرف لبنان إلى نحو 120 مليار دولار، بعد احتساب مستحقّات الضمان الاجتماعي والمقاولين والمستشفيات التي هي أموال بذمّة الدولة لمصلحة الناس.

هيكلية المصارف على تقاسم الحصص وفق المنطق المذهبي والطائفي. وقد أوصلنا هذا النظام وهذا الطقم السياسي إلى ما نحن عليه. إنها مسؤولية الكبار التي يحاولون اليوم تحميل نتائجها للناس من خلال التقشّف. وهو ما يعدّ تهرّباً صريحاً من المسؤولية، وإخفاءً متعمّداً للحقائق عن الرأي العام.

قد لا يكون المخرج سهلاً، أو حتّى لأن المسؤولين في هذه الدولة هم المسؤولون عن هذه الأزمة. بعد الحرب اللبنانية، وتحديداً منذ عام 1992، دخلنا في بداية انهيار الاقتصاد، نتيجة إمعان السلطة بسياسة الاستدانة لتمويل مشاريعها الإعمارية، وتُضاف إليها سياسات نقدية تقوم على رفع أسعار الفائدة باستمرار مع سعر صرف ثابت، وهو ما أدّى إلى مراكمة الدَّيْن الخارجي والداخلي من جهة، وسمح بإمكانية التحويل من عملة إلى عملة من دون تحمّل أي مخاطر من جهة أخرى، وأكثر من ذلك، ضُرب الإنتاج وزُفعت مستويات البطالة. لقد أسهمت هذه الديون المتراكمة بتحويل الثروة من فئة إلى أخرى، بدليل أن 1% من المقيمين يستحوذون اليوم على نصف الثروة الوطنية.

طوال هذه الفترة أيضاً، قامت هيكلية المصارف على تقاسم الحصص وفق المنطق المذهبي والطائفي. وقد أوصلنا هذا النظام وهذا الطقم السياسي إلى ما نحن عليه. إنها مسؤولية الكبار التي يحاولون اليوم تحميل نتائجها للناس من خلال التقشّف. وهو ما يعدّ تهرّباً صريحاً من المسؤولية، وإخفاءً متعمّداً للحقائق عن الرأي العام.

قد لا يكون المخرج سهلاً، أو حتّى متاحاً، ما دام الطقم السياسي الحالي مستمرّاً في الحكم. قد يكون هناك قرار بعدم تفجير الوضع المحلّي، إلّا أن الوضع الاقتصادي متفجّر بحدّ ذاته. وبالتالي، المخرج الحقيقي يحتاج إلى مركزية قرار، وهو ما يتطلّب وجود عمل سياسي وتخطيط للتنمية والإنماء، بدلاً من ترك هذه العملية لسعر الفائدة وتقلّباته. وهو يحتاج إلى دولة تخطّط على صعيد علاقاتها الخارجية وسياساتها الاقتصادية وخططها الإنمائية. إلّا أن وجود هذه الدولة يشكّل نقيض النظام السياسي الحالي القائم على المحاصصة الطائفية، وعلى نموذج عمل غير عملاني وغير مُنتج لا يفرز أي قرار قد يصطدم بمصالح أعضائه وزعمائه.

الحلول للخروج من الأزمة تتطلّب ـ على سبيل المثال ـ عصر النفقات لتخفيف العجز، وتتطلّب سياسات اقتصادية إنتاجية بدلاً من سياسة الاستدانة ومراكمة الديون التي تفيد فئة مُحدّدة على حساب كلّ المجتمع، وأيضاً تتطلّب محاسبة المسؤولين عن كلّ الفترة السابقة. ما يعني الصراحة تسليم الأمانة لنزهاء وشرفاء يضعون خططاً إنمائية واقتصادية وسياسية. هذا هو الحلّ الوحيد، وكلّ ما بقي مجرّد كلام بالتقنيات.

عجز يتجاوز قدرة الاقتصاد على تحمّله

غسان العيّاش

نائب سابق لحاكم مصرف لبنان بين عامي 1990و1993، أي في الفترة التي حصل فيها أكبر انهيار في سعر صرف الليرة. نائب سابق لحاكم مصرف لبنان بين عامي 1990و1993، أي في الفترة التي حصل فيها أكبر انهيار في سعر صرف الليرة. حائز درجة الدكتوراه في القانون العام (المالية العامّة) من جامعة باريس العاشرة نانتير. خرّيج المعهد الوطني للإدارة والإنماء. شغل منصب رئيس دائرة في المديرية العامّة لرئاسة الجمهورية بين عامي 1977 و1982، مصرفي منذ عام 1982.

هناك مقاربتان للإجابة عن هذا السؤال. بالنسبة إلى عجز الموازنة والدَّيْن العام كنسبة من الناتج المحلّي القائم، ليس هناك جديد، فأزمة المالية العامّة مستمرّة منذ خمسة وثلاثين عاماً. أمّا بالنسبة إلى تركيبة الدَّيْن العام، من حيث الجهات المموّلة له والعملات المكوّنة للدَّيْن، فهذا أمرٌ جديد يضع البلاد أمام مخاطر لا سابق لها.

إذاً، عجز الموازنة ليس جديداً، مقارنةً بسنوات الحرب الأهلية. وما بعدها، العجز سنوي ومستمرّ ومتمادٍ. لكن المؤسف أن نقارن فترة السلم الأهلي بمرحلة الحرب، إذ كانت هناك مبرّرات للدولة في زمن الاقتطال الداخلي وتفكّك الدولة وفقدانها السيطرة على سيادتها على الأرض. ولكن بعد أكثر من ربع قرن على النهاية الرسمية للحرب، لا شيء يبرّر استمرار العجز وتراكم المديونية إلّا سوء الإدارة.

خلال الحرب تقلّصت إيرادات الدولة إلى حدّ بعيد، لأن القوى المتحاربة كانت تشارك الدولة في الجباية من طريق المرافئ غير الشرعية والرسوم التي كانت تفرضها على المؤسّسات وفي المطاعم ودور السينما ونقاط العبور من منطقة إلى أخرى. لجأت الدولة إلى الاستدانة الكثيفة لتمويل نفقاتها على رواتب الموظّفين وفوائد الدَّيْن العام ودعم المحروقات والكهرباء والقمح والنفقات خارج الموازنة.

مع ذلك، فإن الدَّيْن العام كنسبة من الناتج المحلّي لم يتجاوز نسبة 100%، لأن انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية كان يمتصّ نموّ العجز والدَّيْن العام.

بعد الحرب واجهت الدولة متطلبات الإنفاق الكبيرة، ولم تكن تملك الإرادة ولا القدرة السياسية لفرض الضرائب، مع العلم أن أولويات مبادئ المالية العامّة السليمة لا تسمح بأن يتجاوز العجز السنوي نفقات الاستثمار، فيما يفترض أن تموّل النفقات الجارية بالضرائب. لذلك، ارتفعت نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي إلى مستوى 180% أحياناً، وهي اليوم تتجاوز 150%.

الخلاصة أن عجز الموازنة ليس جديداً، لكنه بلغ مستويات لا يستطيع الاقتصاد الوطني تحمّلها. وليس هناك مبرّر لهذه العجوزات في المالية العامّة، ما دام هناك استقرار أمني، والدولة تسيطر على الأراضي اللبنانية.

أمّا الجديد والخطير، فهو حجم الاستدانة بالعملات الأجنبية، وهذا لا سابق له قبل عام 1993. إن دَيْون القطاع العام بالعملات الأجنبية، أي الحكومة ومصرف لبنان، تقارب حالياً 85 مليار دولار، ما يزيد على 140% من الناتج. وهذا رقم كبير وخطير، لأن الدولة لا تستطيع خلق النقد الأجنبي، وبالتالي إذا استمرّ تدفّق نزف العملات الأجنبية وعجز ميزان المدفوعات، يمكن أن تصل الدولة إلى وضع لا تستطيع معه سداد ديونها للدائنين، أي المودعين والمصارف.

وقد كتبت في آخر مقال نشرته أنه «في النصف الثاني من عام 2018 بلغ الرصيد السلبي للموجودات الخارجية للقطاع المالي 4,6 مليارات دولار، وفي آخر السنة نفسها أظهرت النتائج المعلنة أن مصرف لبنان خسر 2,3 مليار دولار من موجوداته الخارجية، والمصارف خسرت 2,5 مليار». وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري سجّل ميزان المدفوعات عجزاً تاريخياً بلغ خمسة مليارات دولار، أي بمعدّل مليار دولار كلّ شهر.

إن استمرار هذا النزف قد يهدّد، إذا استمر على النحو نفسه، مدّخرات اللبنانيين، لأن المصدر الأساسي للدَّيْن العام هو القطاع المصرفي، أي المودعون.

يتلهّى الرأي العام اللبناني بأخبار الفساد الصغير والرشوات وما إلى هنالك، إلّا أن المحاسبة يجب أن توجّه إلى السياسات التي سمحت بامتصاص المدّخرات بالعملات الأجنبية من قبل مصرف لبنان ووزارة المالية لتمويل عجز الدولة وتعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات لحماية سعر الصرف.

فهذه السياسات هي التي أوصلت لبنان إلى شفير الانهيار الذي كثر الحديث عنه في المنتديات المحلّية والتقارير الدولية. هذه مسألة خطيرة تعبث بأمن شعب كامل وثرواته ولقمة عيشه، ولا يجب أن تبقى خارج الأضواء وبمنأى عن المحاسبة.

الأزمة الأكبر وليست الأصعب

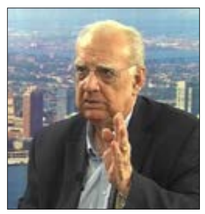

زياد الحافظ

اقتصادي لبناني مخضرم، وخبير سابق في البنك الدولي، حائز شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد من جامعة القديس يوسف في بيروت. تولى مناصب عدّة في التدريس والعمل المصرفي، وشغل منصب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي بين عامي 2015 و2018.

كلّ أزمة تكون هي صعبة في حينها، ولبنان مرّ بأزمات عدّة كان وقعها صعباً عليه، لعل أبرزها أزمة انهيار سعر الصرف في ثمانينيات القرن الماضي وامتدادها حتى مطلع التسعينيات. لا شكّ في أن هذه الأزمة كانت الأصعب على الإطلاق لأسباب عدّة، أهمّها أنها حصلت في ظلّ احتلال إسرائيلي لثلث مساحة لبنان، ما قلّل من إمكانيات تفاديها، وأدّى إلى توقف الاستثمارات الأجنبية، وقد ترافق ذلك مع تواطؤ الدولة والمصارف اللبنانية للمضاربة على الليرة. فحتى عام 1982 كان سعر الصرف بحدود 3 ليرات أي خروج كبير ولافت للرساميل، ولا تزال الدولة تسدّد ديونها، و85% من هذا الدَّيْن تحمله أطراف محلّية. إلّا أن ذلك لا يعني أن الأزمة ليست خطيرة، بل هي كذلك، خصوصاً أن العجوزات تدفّقها من المغتربين. وقد كان السقوط مدوّياً على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تراجع الاقتصاد وهاجرت اليد العاملة والأدمغة إلى دول الخليج. لقد كانت أزمة كبيرة ولم نكن مهيَّئين لمعالجتها.

ما يميّز الأزمة التي نمرّ بها حالياً عن أزمة الثمانينيات، أن إمكانيات الخروج منها لا تزال مُتاحة، بشرط عدم إهدارها كما حدث مع الكثير من الفرص الضائعة. فالمؤشّر الأساسي للانهيار، أي تدهور سعر الصرف، لا يزال غير متوافر. وحتى اليوم لم يسجّل أي خروج كبير ولافت للرساميل، ولا تزال الدولة تسدّد ديونها، و85% من هذا الدَّيْن تحمله أطراف محلّية. إلّا أن ذلك لا يعني أن الأزمة ليست خطيرة، بل هي كذلك، خصوصاً أن العجوزات المُسجّلة هي الأكبر على الإطلاق، وقد نتجت من تراكمات لأكثر من ربع قرن.

من المعروف أن الاقتصاد عمل سياسي، لا بل هو سياسة بلغة الأرقام. منذ عام 1993، انتهج لبنان سياسة استدانة مُفرطة، وهو ما شكّل بداية الأزمة التي نحن فيها اليوم. تميّزت هذه الاستدانة بكونها قصيرة الأجل لمشاريع طويلة الأمد، وأكثر من ذلك، كان جزء منها متعمّداً لجعل الاقتصاد رهينة لمن يتحكّم به، أي المصارف. اليوم، يعيش النظام المصرفي على عاتق الاقتصاد، وهناك سياسة، أي خيار واضح يقضي بدعم ميزانيات المصارف وأرباحها من خلال مراكمة الدَّيْن العام، وهو ما يعبّر عنه ارتفاع موجودات المصارف بالتوازي مع ارتفاع حجم الدَّيْن، بحيث باتت تشكّل 3 مرّات حجم الاقتصاد، لكن من دون أن يُسهم فعلياً بدعم النموّ الاقتصادي. أساساً لم يكن الخيار السياسي يقضي ببناء أي اقتصاد، وهذا أذكر ما كان يقوله بعض الوزراء الأصدقاء لـ«أننا لا نريد لا صناعة ولا زراعة، فليبقَ الصناعيون مصانعهم في قطر، نحن نريد العقارات والمصارف، نريد اقتصاد الخدمات». هذه هي السياسة التي انتهجوها، واستقطبت مليارات الدولارات، فوظّفت في أكثر من 80 ألف شقة فارغة، وفي وسط تجاري لا يرتاده أحد. وفي المقابل، هجّرت آلاف اللبنانيين الذين أسهموا من خلال تحويلاتهم بجعل المقيمين يتشكيل خطر على مواردهم. هذا هو الاقتصاد الريعي الذي ينتج ثروة من دون مجهود، وهو ما سيدفع ثمنه الجميع، حكومة ومواطنين.

بنية الاقتصاد اللبناني هشّة جدّاً، وقد ساعد الوضع الإقليمي بدعمها، إلّا أن هذا الدعم قد لا يدوم إلى ما لا نهاية. حالياً يوجد موقف دولي لمنع انهيار لبنان، لأنه انهيار لا يصبّ في مصلحة أحد، ولا سيّما رأس المال الموظّف في المصارف اللبنانية، إلّا أن ذلك لا يعني أنه يجب إعادة النظر بكلّ السياسات الاقتصادية لتخفيف الأعباء الكثيرة الملقاة على المجتمع والاقتصاد، والتوجّه من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، لأن حتى الخدمات إذا لم ترتبط بقطاع إنتاجي فإنها تتحوّل إلى ريع. كذلك يفترض للخروج من الوضع الراهن إيقاف الهدر المتعمّد، وإعادة النظر بالعلاقات مع المحيط، ولا سيّما سوريا، والتوجّه نحو الشرق بدلاً من الغرب وشروطه التعجيزية. أمّا الأهم وأساس تحقيق هذه السياسات، فهو تغيير الطقم السياسي، لكونه يشكّل عبئاً على الجميع، وحتى على المعادلة الإقليمية. صحيح أنه لن يسمح للبنان بأن ينهار، إلّا أنه لن يسمح له أيضاً بتشكيل خطر على سوريا والعراق والأردن. فالتهويل الحالي حول حالة الاقتصاد هو أوّلاً وأخيراً للضغط على المقاومة وإخراجها من الحكومة كحلّ للأزمة الاقتصادية، وتأتي زيارة رؤساء الوزراء السابقين لبلاد الحرمين دليلاً على ذلك، وكذلك إن افتعال الأزمة مع الفلسطينيين في هذا الوقت بالذات، والإعتراض على الموازنة وإقفال بعض المناطق اللبنانية هي من وسائل الضغط على الرئيس سعد الحريري للتخلّي عن التسوية مع الرئيس ميشال عون وعن التفاهم مع المقاومة.

قراءات

مقال

ركود في الأرباح؟

مايكل روبرتس

تصلنا هذا الأسبوع أولى التقارير حول أرباح الشركات للفصل الثاني من العام 2019. ولكن يبدو أنها ستظهر أول تراجع متتالي في إجمالي الأرباح منذ الركود المصغّر في العام 2016. ومن المتوقّع للشركات المدرجة على مؤشر S&P 500 أن تسجّل انخفاضاً في متوسّط الأرباح بنسبة 2,8% في الفصل الثاني، وفقاً لمنصة البيانات FactSet، إثر تراجع بنسبة 0,3% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام.

الجزء الأكبر من الأرباح سجّلته الشركات التكنولوجية العملاقة، التي تعرف اختصاراً بـFAANGS والمتمثّلة بفايسبوك وأمازون وآبل ونتفليكس وغوغل، ولكن هذا يخفي حقيقة وضع غالبية الشركات الأميركية. فالشركات التي تراوح قيمتها السوقية بين 300 مليون دولار وتريليوني دولار ستشهد انخفاضاً في الأرباح بنسبة 12% في هذا الوقت من السنة، بعد انخفاض بنسبة 17% في الفصل الأول من العام 2019. وبالتالي فإن الشركات الصغيرة إلى المتوسّطة ستعاني انخفاضاً حاداً في الأرباح.

حتّى بالنسبة إلى الشركات الأكبر، لا تبدو الأرباح جيّدة كما يتم تصويرها. فأرباح الأسهم عزّزتها إعادة شراء الشركات الكبيرة لأسهمها (الأرباح نفسها ولكن مع عدد أقل من الأسهم المتوافرة). ومن المتوقّع أن يسهم صافي عمليات إعادة شراء الأسهم بنسبة 2,1% في نمو ربحية السهم في الفصل الثاني، وفقاً لمحلّلين في بنك الائتمان السويسري Credit Suisse. فالشركات الأميركية استعادت العام الماضي أكثر من تريليون دولار من أسهمها، وهو رقم قياسي، مدفوع بالإجراءات الضريبية التي اتخذها ترامب.

ويكمن السبب وراء هذا الانخفاض في الأرباح في ارتفاع تكاليف الأجور، حيث يُجبر التوظيف الكامل الشركات على السماح بزيادة الأجور للمحافظة على العمّال الماهرين ـ والأمر مختلف مع العمّال الأقل مهارة خارج قطاع التكنولوجيا. كما أن تكاليف المساهمات الأخرى غير العمالة (الطاقة، المواد الخام، إلخ) آخذة في الارتفاع. لذلك تتراجع هوامش الربح (الأرباح لكل وحدة إنتاج). ويتوقّع المحللون أن تعلن الشركات غير المالية عن هوامش ربح صافية قدرها 10,8% في الفصل الثاني، في انخفاض عن 11,5% في الفصل قبل عام، وفقاً لأرقام محلّلي «بنك أوف أميركا». ويضيف هؤلاء «نحن نسلّط الضوء على المخاطر التي تتعرّض لها الهوامش بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الشركات التي ليس لديها قوة تسعير، وكذلك للشركات والقطاعات التي تتطلّب عمالة كثيفة وسط ارتفاع الأجور، ونتوقّع أن تتقلّص الهوامش الصافية السنوية إلى 11,2% في العام 2019 من 11,7% في العام 2018».

16%
نسبة الانخفاض المتوقّعة في أرباح شركات المواد الخام الاميركية التي ستتراجع إيراداتها ايضاً بنسبة 14,9٪

11,9%
نسبة الانخفاض المتوقّعة في أرباح قطاع التكنولوجيا الاميركي و11٪
نسبة الانخفاض المتوقّعة في إيراداته

83%
من الاكتتابات العامة جاءت الى السوق بارباح سلبية
وهي نسبة اعلى من تلك التي شهدناها في ذروة فقّاعة التكنولوجيا

وتعني قوة الدولار الأميركي أيضاً أن شركات التصدير الأميركية تواجه صعوبة أكبر في المحافظة على نموّ المبيعات. ومن المتوقّع أن تعلن شركات مؤشر S&P 500 عن زيادة بنسبة 3,7% في إيراداتها، وهو ما سيشكّل أضعف نموّ منذ الفصل الثالث من العام 2016.

راس المال الاميركي في ورطة؟

من المتوقّع أن تواجه شركات المواد الخام، القطاع الأكثر حساسية تجاه الصين وتداعيات الحرب التجارية الجارية بين واشنطن وبيجينغ، الوقت الأصعب في الفصل الثاني. ومن المتوقّع أن تكون «دوبونت» DuPont و«فريبورت ماكمورإن» Freeport-McMoRan أكبر المساهمين في تراجع أرباح القطاع، وفقاً لـ«فاكت ست». ومن المتوقّع أن يسجّل القطاع انخفاضاً في الأرباح بنسبة 16% على أساس سنوي وتراجعاً في الإيرادات بنسبة 14,9%.

والأهم من ذلك، إنّ قطاع التكنولوجيا سيشهد انخفاضاً بنسبة 11,9% في الأرباح وانخفاضاً بنسبة 1,1% في الإيرادات. وهذا أمر مهمّ، لأن هذا القطاع هو الذي دفع نموّ الأرباح في الشركات الأميركية طيلة فترة الكساد الكبير. فإذا أظهرت FAANGS أيضاً انخفاضاً في الأرباح، فهذا يعني أن رأس المال الأميركي في ورطة.

وكما أشار جيمس مونتييه، الاقتصادي ما بعد الكينزي لدى «جي إم أو» GMO (Mayo Van Otterloo Grantham) لإدارة الأموال، فإن نموّ الأرباح الحقيقية في قطاع الشركات أدنى من معدّل نموّ الناتج المحلّي الإجمالي حتى بعد الدفعة الكبيرة التي قدّمتها الهندسة المالية من إعادة شراء الأسهم. ووفقاً لمونتييه، حين تنقّب في السوق ستجد أن نسبة 25 . 30% من الشركات تتكبّد خسائر.

برأي مونتييه، «تشهد الولايات المتحدة ولادة «الاقتصاد المزدوج» . حيث نمو الإنتاجية معقول في بعض القطاعات وغائب تماماً في قطاعات أخرى. وحتى في القطاعات التي تشهد نمواً جيّداً في الإنتاجية، فإن الأجور الحقيقية متخلفة (حيث يتمّ قمع الأجور). وكل هذا النموّ في التوظيف الذي نشهده يأتي من قطاعات الإنتاجية المنخفضة. كما أنّ المكاسب الضئيلة في الدخل التي يتمّ تحقيقها ستصل جميعها إلى 10%. وهذا ليس ما يجب أن يكون عليه الاقتصاد المزدهر».

شركات «زومبي»

يمكن القول إن الاقتصاد الأميركي مقسّم إلى قطاعات ذات نموّ إنتاجي معقول وأخرى لا تحقّق نمواً للإنتاجية على الإطلاق. والمحرك المنفرد الأكبر للإنتاجية هو الصناعة، ويسجّل قطاع المعلومات وتجارة الجملة أداءً جيّداً. أمّا على الجانب الأقل إنتاجية، فهناك قطاع النقل والسكن والتعليم والرعاية الصحّية. أمّا في المجموعة المتأخّرة، فيسير غياب النموّ في الإنتاجية جنباً إلى جنب مع انعدام نموّ الأجور الحقيقية.

ولكن انعدام الربحية التاريخي هذا لم يمنع المستثمرين من السعي وراء المزيد من الفرص الخاسرة. ووفقاً لمونتييه، إن نحو 83% من الاكتتابات العامة (إصدارات الأسهم الجديدة) هذا العام جاءت إلى السوق بأرباح سلبية. ويؤكّد أن «هذه نسبة أعلى حتى من تلك التي شهدناها في ذروة فقّاعة التكنولوجيا!».

وبالتالي، فإن سوق الأسهم يتّجه صعوداً نحو المزيد من المستويات القياسية، حيث يتمّ تعويمه بتوقّع المزيد من الأموال من مجلس الاحتياطي الفيدرالي بكلفة ضئيلة أو قريبة من الصفر. ولكن وراء كل هذا، فإن الحقيقة هي أن أرباح العديد من الشركات الأميركية تتناقص، وأكثر من ربعها يتكبّد خسائر. في الواقع هذه الشركات هي الآن كالأموات الأحياء (زومبي). يتكرّر السيناريو نفسه في أوروبا واليابان. فإذا أصبح انهيار الأرباح حقيقة واقعة واستمر خلال العام الحالي، فسوف يتبعه انخفاض حادّ في الاستثمار، وفي نهاية المطاف في العمالة والإنفاق، وذلك على الرغم من طفرة سوق الأوراق المالية ـ وبالتالي نحن متجهون نحو ركود اقتصادي جديد.

Michael Robert's blog

ترجمة ليلاء الساحلي

توقّعات بارتفاع عائدات شركات مؤشّر S&P 500 بنسبة 3,7٪

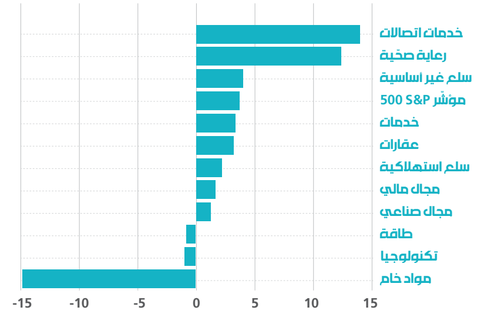

مصادر: فاكت ست، ماما باداكار/فاينشل تايمز

مؤشّر S&P 500 يتوقّع انخفاضاً بنسبة 2,8٪ في الارباح

نموّ الأرباح في الفصل الثاني (النسبة على اساس سنوي)

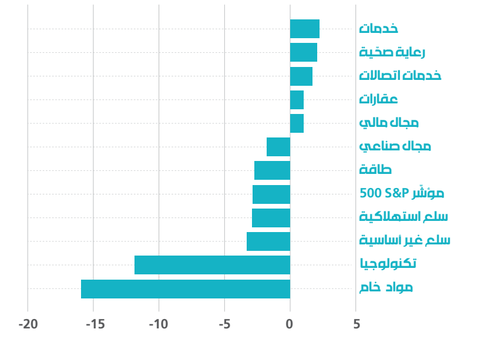

مصادر: فاكت ست، ماما باداكار/فاينشل تايمز

تطوّر الاقتصاد المزدوج

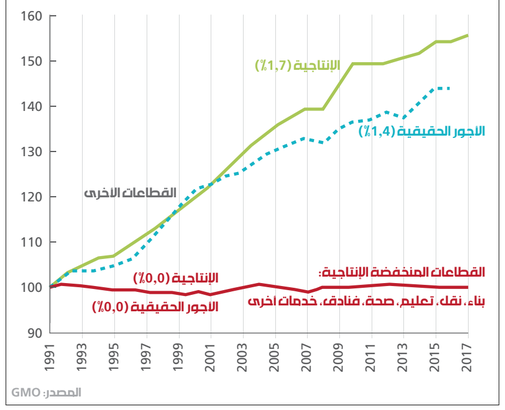

المصدر: GMO

التفكير في الـ75 عاماً المقبلة

لا يمكن السياسات النقدية أن تفعل كلّ شيء

فرانسوا فيليروي دي غالو
حاكم البنك المركزي الفرنسي

يسرّني أن أرحّب بكم في هذا المؤتمر الرفيع المستوى لمجموعة السبع، المُخصّص لمناقشة السنوات الخمس والسبعين المقبلة من نظام بريتون وودز... وهو ليس إلّا مؤشّراً على الثقة. منذ 75 عاماً، افتتح كلّ من جون م. كينز من بريطانيا، وهاري دكستر وايت من الولايات المتّحدة، وبيار مانديس - فرانس من فرنسا، ما نراه اليوم «العصر الذهبي» للتعدّدية والتعاون. اللافت، أنّ مؤتمر «بريتون وودز» أتى سابقاً السلام، بعد أن كان يُنظر إلى التعاون الاقتصادي شرطاً مُسبقاً للسلام. أمّا اليوم، للأسف، فنحن بعيدون عن هذا الجوّ، إذ تواجه التعدّدية أزمة كبيرة. ومع ذلك، تتمتّع مؤسّسات «بريتون وودز» بمرونة ملحوظة، بفضل التزام قادتها المتعاقبين – والعديد منهم موجودون هنا – ومتانة تاريخهم.

هذه الأصول لا تقدّر بثمن، ونحن جميعاً، ربّما، مقتنعون بذلك. ولكنّنا أيضاً ندرك أن الوضع الحالي غير مستقرّ. فإلى أين نحن ذاهبون؟ السيناريو الأسوأ يكمن بانهيار النظام، وهو ما يفرض العودة خطوة إلى الوراء مع ظهور الحمائية والثنائية. هناك سيناريو آخر واعد، يفترض بنا أن نكافح من أجله، ويتمثّل بالخروج من هذه الأزمة بشكل أقوى، عبر إعادة بناء الحلول المشتركة. لذلك، يمكننا التباهي بإنجازين رئيسيين، مع الاعتراف بأن لكلّ منهما تحديين أساسيين، وهو ما سنناقشه اليوم: بفضل المؤسّسة الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي، نجحنا بالاستجابة للأزمة المالية الكبرى. إلّا أننا نواجه اليوم تحدّيات بشأن السياسات النقدية وحماية الاستقرار المالي.

دعمنا بنحو كبير التطوّر الهائل للعولمة، إلى جانب كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكنّنا نواجه تحدياً كبيراً اليوم، ينبثق من التشكيك في التجارة الحرّة والتطلّعات التي تحيط بمسائل عامّة عالمية، بدءاً من التغيّر المناخي والشمول والاندماج الاجتماعي.

ا - تحدّيات بعد إدارة الأزمة المالية الكبرى

1- السياسات النقدية بعد عشر سنوات

لا يوجد أدنى شكّ في أنّ السياسات النقدية أدّت دوراً أساسياً في التغلّب على الأزمة المالية الكبرى، ويعود ذلك إلى الابتكارات والتعاون، وهما عاملان لم يكونا بارزين خلال أزمة الثلاثينيات. مع ذلك، يواجه هذان العاملان تحدّيات متناقضة. فمن ناحية تصاعدية، يخضعان للطلب المتزايد باستمرار، ومن ناحية أخرى انحدارية، يتعرّضان للنقد بسبب معدّلات الفائدة المنخفضة المستمرّة منذ فترة طويلة والسياسات التي لا تستند إلى أي معايير.

من المهمّ بالنسبة إلينا اليوم أن نعيد التذكير بثلاثة مبادئ:

لا يمكن السياسات النقدية أن تفعل كلّ شيء، ولا يمكنها أن تقوم بالمعجزات. وكذلك لا يمكنها أن تصلح الضرر الناجم عن الشكوك التي تلقيها الحمائية، ولا يمكنها أن تحلّ أيضاً مكان الإصلاحات التي تقود إلى نموّ طويل الأجل ولا محل سياسات مالية معزّزة للنموّ. في الاقتصادات المتقدّمة الرئيسية، تُقاد السياسات النقدية من خلال تفويض محلّي يضمن استقرار الأسعار وإدارة الطلب المعاكس. فهذه السياسات لا تستهدف أسعار الصرف. وهذا هو التناقض المُثير للسنوات الأخيرة: التعايش بين سياسات «مركّزة محلّياً» تؤدّي إلى بيئة نقدية «تعاونية عالمية». لهذا الغرض، يجب تنفيذ السياسات النقدية باستقلالية تامّة عن القوى السياسية، ونأسف لاضطرارنا إلى تكرار ذلك. وأيضاً باستقلالية عن الضغوط القصيرة الأمد والمصالح الاقتصادية الضيّقة. لذلك، نستند إلى مؤشّرات السوق، لكن من دون الاعتماد على السوق، ويتضمّن ذلك عدم الاكتفاء حصرياً على توقّعات التضخّم المُستندة إلى معايير السوق. نحن نعتمد على البيانات، وأقول ذلك بشكل خاصّ إلى البنك المركزي الأوروبي، إذ سنقيّم البيانات الاقتصادية الفعلية في اجتماعات مجلس الإدارة المقبلة، وسنتصرّف وفقاً لها عندما يلزم الأمر.

2- قضايا الاستقرار المالي والأزمات

في ما يتعلّق بقضايا الاستقرار المالي، مرّ نظام «بريتون وودز»، منذ نشأته، بالعديد من الاضطرابات والأزمات، بما فيها الانهيار شبه التامّ في عام 1971. اليوم، بعد انقضاء عقد على الأزمة المالية الكبرى، لا يزال يتعيّن علينا تحديد مستقبل نظامنا النقدي الدولي الحالي، أو «اللانظام» كما يصفه كثيرون.

اليوم، سنناقش مخاطر الاستقرار المالي الناجمة عن نموّ التدفّقات والأصول المالية عبر الحدود. ففي خلال السنوات القليلة الماضية، كانت تدفّقات رأس المال الدولي وافرة للغاية، وأسهمت في تغذية الفقّاعات المحلّية وزعزعة استقرار النظم المالية العالمية. إلّا أن هذه التدفّقات معرّضة أيضاً «للتوقّف المفاجئ» في الأوقات العصيبة. في الواقع، أدّى الارتفاع الهائل لتأثيرات العدوى المرتبطة عن التدفّقات المالية عبر الحدود والأسهم وتقلّب أسعار الأصول، إلى تطوير وجهة نظر صندوق النقد الدولي حيال تدفّقات رأس المال، من كونها وجهة تحرير أصلية إلى وجهة مؤسّسية أكثر واقعية.

والأهمّ من ذلك، وجود حاجة لتعزيز الأدوات التي تجنّبنا الوقوع في الأزمات وتجنّبنا المخاطرة المُفرطة. يجب أن يتركّز خطّ الدفاع الأول عن الاستقرار المالي على سياسات اقتصادية كلّية سليمة وحكيمة. وهذا هو السبب وراء أهمّية تعزيز رقابة صندوق النقد الدولي الثنائية والمتعدّدة الأطراف.

ولكن لا يمكن الوقاية أن تغطّي كلّ المخاطر. لقد عُزّزت «شبكة الأمان المالي العالمية» خلال السنوات القليلة الماضية بفضل قدرة صندوق النقد الدولي المتزايدة (باتت موارده الإجمالية تبلغ نحو 1,3 تريليون دولار أميركي حالياً، ويفترض العمل للمحافظة عليها في المستقبل)، وبفضل الاتفاقيات المالية الإقليمية التي طُوّرت في أوروبا وآسيا، وشبكات التبادل بين البنوك المركزية. إلّا أن تغطية «شبكة الأمان المالي العالمية» لا تزال ناقصة وغير كافية: عملياً، انخفضت موارد صندوق النقد الدولي الإجمالية من 4% من الالتزامات الخارجية العالمية في عام 1980 إلى أقل من 1% خلال هذا العام. وبالتالي، على التنسيق بين مختلف طبقات «شبكة الأمان المالي العالمي» أن يكون أكثر فعالية في حال حدوث أزمة نظامية. وهناك مجال للاستفادة أفضل من الأدوات الاحترازية، وفق ما اقتُرح في تقرير مجموعة العشرين الذي يتناول الإدارة المالية العالمية.

ب - تحدّيات جديدان بعد توسّع العولمة

1- التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

اسمحوا لي الآن بالانتقال إلى التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. مع مرور الوقت، أسهم كلّ من التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في نموّ الإنتاجية والازدهار. لكن لا تزال هناك الكثير من التشوّهات المهمّة في صلب نظام التجارة الدولية، وهو ما تُظهره اختلالات موازين التجارة العالمية. ويعود ذلك، على سبيل المثال، إلى نموذج النموّ بالصادرات الذي تقوده آسيا، وإلى أنظمة أسعار الصرف المُدارة في معظم البلدان الناشئة، بحيث أصبحت القضايا التجارية متداخلة مع اعتبارات أخرى، مثل تزايد الأمساواة، والأضرار البيئية، والأمن وغيرها... وهذه المشكلات حقيقية، وتشرح جزئياً أسباب عودة الحمائية، التي لا تحلّ أياً من هذه المشكلات، وكذلك الثنائية التي لا تستطيع حلّ مشكلة الاختلالات التجارية الثنائية، ولا الاختلالات في الموازين التجارية العالمية.

على العدّة المتجدّدة أن تكون أكثر فعالية، أقلّه في ثلاثة أمور: أوّلاً، في ما يتعلّق بالتجارة، وافقت مجموعة العشرين، من حيث المبدأ، على أن هذا الإجراء ضروري لتحسين أداء منظّمة التجارة العالمية. وبالتالي، هناك حاجة ملحّة اليوم لتحقيق تقدّم ملموس من خلال رزمة إصلاحات تتعلّق تحديداً بآلية تسوية النزاعات. كذلك تحتاج منظّمة التجارة العالمية إلى تقوية نطاق مبدأ المعاملة التفاضلية وتوسيعه، وينبغي لها مواصلة دعم تحرير التجارة، حتى في قطاع الخدمات المتخلّفة عنه. ثانياً، نحتاج إلى فهم الاختلالات بموازين التجارية العالمية لمعالجتها بنحو أفضل، خصوصاً أنها باتت تشكّل 40% من مجمل الناتج المحلّي العالمي، وهو رقم قياسي يتجاوز أربع مرّات ما كان عليه في بداية التسعينيات. وأخيراً، يجب الأخذ بالاعتبار المصالح العامّة الجديدة في الاتفاقيات الدولية.

2- المصالح العامّة العالمية والتنمية

تشكّل المصالح العامّة العالمية، ولا سيّما التغيّر المناخي والاندماج

يجب تنفيذ السياسات النقدية باستقلالية تامّة عن القوى السياسية، ولكن باستقلالية أيضاً عن الضغوط القصيرة الأمد والمصالح الاقتصادية الضيّقة

تراجعت اللامساواة بين بلدان الشمال والجنوب، إلّا أنها تزايدت داخل البلدان نفسها، وحالياً تطالبنا الأجيال الشابّة بضمان حماية الكوكب

الاجتماعي، مصدر قلق بالنسبة إلى الجميع: فمن الناحية السياسية، تخلق توقعات متزايدة، ومن الناحية الاقتصادية تولّد عوامل من خارج القدرة النظامية على الضبط. من هنا، يؤدّي تفاقم العجز حيال هذه القضايا إلى تزايد الآثار التخريبية على النظم الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وارتفاع كلفة الرعاية الاجتماعية، ولا سيّما في البلدان النامية. الحقيقة المُبسّطة أننا قلّلنا من أهمّية هذه القضايا لفترة طويلة. لقد كان «إجماع واشنطن» سليماً من الناحية الاقتصادية، لكن ضعيفاً على الصعيد الاجتماعي. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق الاستدامة في أيّ شي من دون اقتصاد قوي. غالباً ما كان يُنظر إلى العولمة على أنها أفادت الشركات الكبيرة بنحو رئيس، وجنّبتها دفع الضرائب، انطلاقاً من كونها طبقة مزدهرة ومتحرّكة عالمياً وتحقّق نموّاً سريعاً في دخلها. من حسن الحظ أن اللامساواة بين البلدان تراجعت، ولا سيّما بين بلدان الشمال والجنوب، إلّا أنها في المقابل تزايدت داخل البلدان نفسها. وحالياً تطالبنا الأجيال الشابّة بضمان حماية الكوكب.

لقد تحقّق الكثير خلال السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، أسهمت مؤسّسات «بريتون وودز» في التقليل من معدّلات الفقر على المستوى العالمي: منذ عام 1990، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم بنحو 1,1 مليار شخص. ولكن لا يزال هناك الكثير ممّا ينبغي لنا فعله. في هذا السياق، يمكن مؤسّسات «بريتون وودز» أن تؤدّي دوراً رئيساً من خلال التركيز على كفاءاتها الأساسية، ولا سيّما المراقبة والمساعدة الفنية والإقراض، ومن خلال تطوير أدوات جديدة لتحليل القضايا الشائكة العالمية مثل التغيّر المناخي والرقمنة وانعدام المساواة. يجب أن نهدف إلى تحسين التنسيق بين مؤسّسات «بريتون وودز» وغيرها من المنظّمات الدولية، بما فيها هيئات الأمم المتّحدة. وبالنظر إلى عدم كفاية التنمية الاقتصادية المُحقّقة في إفريقيا وجزء من جنوب آسيا، تبرز حاجة إلى مراجعة المساعدات التنموية والية عملها. ويمكننا قول الأمر نفسه في ما يتعلّق بالتغيّر المناخي، بحيث إن الوصول إلى تنسيق أقوى بين هيئات الأمم المتّحدة ومؤسّسات «بريتون وودز» كفيل بتوفير إطار مالي كلّي لتقييم المخاطر والسياسات على غرار «شبكة الأمان المالي العالمي».

■ ■ ■

اسمحوا لي بأن أختتم حديثي بكلمات للرئيس روزفلت خلال خطابه الافتتاحي في مؤتمر «بريتون وودز» في عام 1944، حين قال: «الأمراض الاقتصادية شديدة العدوى. والصحّة الاقتصادية لكلّ بلد تهمّ كلّ جيرانه القريبين والبعيدين. لهذا السبب، إن الأشياء التي يفترض بنا القيام بها، علينا أن نقوم بها. وهو ما لا يحصل إلا بالتنسيق فيما بيننا». لا شكّ في أننا بغالبيتنا متفقون على ذلك: العالم اليوم بحاجة إلى وئام جديد بدلاً من حالة التنافر القائمة. وعلى هذا الوئام أن يكون مبدأ توجيهياً للسنوات الخمس والسبعين المقبلة. لذلك، أتطلّع قدماً إلى نتائج المناقشات اليوم، آخذين هذه المبادئ بالاعتبار.

* الكلمة الافتتاحية لحاكم المصرف المركزي الفرنسي، فرانسوا فيليروي دي غالو، في مؤتمر مجموعة السبع، باريس، 16 تموز/ يوليو 2019.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

صندوق النقد vs صندوق النقد [1]
كينز في واشنطن

«إن الرأسمالية المنحطة، العالمية والفردية، التي وجدنا أنفسنا بين يديها بعد الحرب، ليست ناجحة ولا ذكية ولا جميلة... باختصار إننا لا نحبها وبدأنا نكرهها. ولكن عندما نفكّر بماذا نستبدلها، فنحن حائرون جدّاً»
جون مايناردكينز في عام 1933

اليوم تصادف الذكرى الـ75 لليوم الأخير من اجتماعات بريتون وودز التي حصلت في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر تموز من عام 1944 بينما الحرب العالمية الثانية كانت على مشارف الانتهاء. كان الهدف من الاجتماع الاتفاق بين الدول الحليفة، ومن بينها الاتحاد السوفياتي، على نظام اقتصادي عالمي يؤدي إلى الاستقرار والنمو في العالم، ويتفادى إعادة سيناريو عدم الاستقرار الذي شهدته أوروبا والعالم في فترة ما بين الحربين وعلى إثر الكساد العظيم 1929، والتي لم تكن مفاعيله اقتصادية فقط، بل سياسية من صعود الفاشية والنازية وصولاً إلى الحرب الثانية نفسها.

من هذه الاتفاقيات ولدت مؤسسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. الأول كان معنياً بإعادة الإعمار والتنمية في ما بعد الحرب، أما الصندوق فاعتُبر الحامي للتوازنات الاقتصادية العالمية من ناحية مساعدة الدول على حلّ أزماتها في حال دخلت في حالة عجز خارجي، كما أُنيط بالصندوق حماية نظام أسعار الصرف الثابتة بين العملات الذي اعتُمد آنذاك. قصة، أو تاريخ، الصندوق طويلة منذ ذلك اليوم إلى الآن، ولكن أهم ما في هذا التاريخ، أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الرأسمالية والاقتصاد السياسي للرأسمالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. كما ترابط هذا التاريخ بفكر الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز وصعوده وهبوطه وعودة صعوده اليوم في الدول الرأسمالية المتقدمة. كينز كان بالطبع أكثر الاقتصاديين شهرة في بريتون وودز. وعلى الرغم من أنه سابقاً، في خضم الكساد العظيم كان يرى في زيادة منسوب العالمية الاقتصادية خطراً، وعلى الرغم من أنه لم يطرح هو فكرة صندوق النقد الدولي، بل طرح ما أسماه اتحاد التخليص العالمي International Clearing Union الذي رفضه الأميركيون مع رديفه إقامة عملة عالمية، إلا أن الاتفاقية والمؤسسات التي انبثقت عنها حملت بعضاً من بصماته، ولو إلى حين، وحكمت العلاقات بين الدول الرأسمالية لمدة طويلة، بعد أن رفض الاتحاد السوفياتي التوقيع على الاتفاقية وأقام فضاءه الاقتصادي الخاص.

اليوم في خضم سياسات ترامب الحمائية وتقدم الصين نحو الاقتصاد الأول في العالم والبدء بعكس العولمة وظهور القومية الاقتصادية، وكما قال مارتن وولف في الفاينانشال تايمز في مقالة حول الذكرى «إن اللبرلة العالمية Global Liberalisation قد توقفت. الولايات المتحدة لم تتجه فقط بشكل حثيث في اتجاه حمائي، بل إنها بدأت تعارض قانون وروحية منظمة التجارة العالمية». والذي يتذكر كيف، منذ سنوات قليلة فقط، كانت منظمة التجارة العالمية على كل شفة ولسان والتي انضمت إليها الصين الشيوعية عام 2001، وكيف أن مديرها العام باسكال لامي كان بمثابة الحاكم الفعلي للعالم، يعرف كم تغيرت الأمور في هذه السنوات القليلة. من هنا تأتي أهمية ذكرى بريتون وودز، لتجعل الكثيرين حول العالم يدعون إلى إعادة إحياء مؤسساتها وروحيتها التي تبدو الآن أنها تحتضر، بينما العالم يعود إلى زمن الصراعات، وزمن ما قبل التوافق الذي حصل في عام 1944.

«كينز» في واشنطن

في مقالة «محاكاة»، يُحاكي فيها مؤرخ صندوق النقد الدولي آتيش غوش، زيارة لكينز إلى مقره في واشنطن في هذه الذكرى حيث يلتقي المديرة الحالية كريستين لاغارد. في الحوار بين كينز ولاغارد، تخبره أن أحد التعديلات التي حصلت على اتفاقات بريتون وودز كانت «تشريع أسعار الصرف العائمة» وهنا كان الحوار الآتي:

كينز: «معدلات عائمة! لكننا أسسنا الصندوق تحديداً من أجل الإتيان بالاستقرار إلى أسواق العملات بعد الفوضى العارمة التي حصلت في فترة ما بين الحربين».

لاغارد: «لكن نظام بريتون وودز للمعدلات الثابتة انهار في بدايات السبعينيات».

وهنا جاء رد كينز السريع «إذاً لماذا لم يتم إقفال الصندوق؟».

عندها قالت لاغارد: «آه، اكتشف العالم أنه بحاجة لنا. بالإضافة إلى ذلك، فإننا مع المعدلات العائمة، ننفذ رقابة صارمة على سياسات أسعار الصرف للدول لنتأكد أنهم لا يلعبون بعملاتهم من أجل الحصول على أفضلية غير عادلة في التجارة العالمية».

بعد ذلك يذهب كينز في جولة في المقر وعند عودته تسأله لا غارد «ما رأيك؟» يجيب كينز: «يبدو أن كل شيء تَغَيّر. في زمني، كان هناك ثلاثة أشياء ثابتة: الطقس، حصة العمال من الناتج المحلي، وآسف لقولها مكان المرأة في المجتمع. أما الآن فكل شيء في حالة دفق. لكن في نفس الوقت لم يتغير شيء. فالصندوق لا يزال بحاجة إلى أن يساعد الدول لتتكيف مع معضلات ميزان المدفوعات من دون اللجوء إلى أساليب مدمرة للانتعاش الوطني أو العالمي... كما أن إنجازنا الحقيقي في بريتون وودز... كان إقامة مؤسسة تستطيع أن وتتكيف بالفعل من أجل خدمة أعضائها».

إذاً السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه اليوم: هل طبق الصندوق ولا يزال الآن يطبق ما قاله كينز؟ وما فات مؤرخ الصندوق أي ما فات لاغارد، أن تقول لكينز، ولا أعلم ما كان سيكون رد كينز عندها ابتهاجاً أو تهكّماً، أن سياسات الصندوق ودوره كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بصعود وهبوط واليوم بعودة فكر كينز نفسه، أي كان مرتبطاً بالتغيرات في الاقتصاد السياسي للرأسمالية من استقرار ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الأزمة في السبعينيات إلى عدم الاستقرار اليوم الذي يمكن تشبيهه بفترة ما بين الحربين، على الرغم من أن برانكو ميلانوفيتش يحذّر من الأفراط في هذا التشبيه.

لماذا لم يتم إقفال الصندوق؟ لقد لعبت هذه المؤسسة دور الأداة العالمية للرأسمال الصاعد وعودة الرأسمالية إلى ما قبل كينز

كينز والصندوق فعلياً

بعيد الحرب العالمية الثانية، وحتى عام 1949 ترسخت قوانين ومؤسسات النظام العالمي الجديد حيث بدأ تطبيق نظام العملات الثابتة، على أساس تثبيت جميع العملات في العالم تجاه الدولار الأميركي وتثبيت الدولار الأميركي تجاه الذهب، وتأسيس صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي. لكن هذا لم يكن كل شيء. بعيد الحرب أيضاً، بدأ فكر كينز، الذي توفي في عام 1946 عن عمر 63 عاماً، جزئياً بسبب الإرهاق الذي أصابه في عمله خلال تلك السنوات، يصبح هو الفكر الاقتصادي المسيطر في العالم الرأسمالي المتقدم. فقد كانت المعضلة الأساسية التي تواجه الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بعد الحرب هي كيفية إطلاق النمو الاقتصادي، خصوصاً في ظل الحرب الباردة التي بدأت «تستعر». كما كان من الواضح أنه لم يكن من الممكن العودة إلى رأسمالية ما بين الحربَين على مستوى العلاقات بين الدول، وبالتالي كان بريتون وودز. أما على المستوى الداخلي، كان التنظيم الرأسمالي خارجاً للتو من أزمة الكساد العظيم التي طرحت عدة أسئلة مصيرية: أولاً، كيف سيتم التوفيق بين مصلحة الرأسمال في ربح أعلى وبين مصلحة العمال في أجور أعلى؟ ثانياً، كيف سيتم الخروج من الدورات الاقتصادية الآن، إذا كان ما قاله كينز صحيحاً بأن الأجور لا يُمكن أن تُخَفّضْ في أيام الأزمات؟ ثالثاً، كيف يتم التوفيق بين نمو الإنتاجية الناتجة عن التطورات التكنولوجية في تلك الفترة، وخصوصاً التايلورية وخطوط التجميع، وبين القدرة الاستهلاكية للأكثرية التي كانت في تلك الفترة عمالية؟ الجواب على كلّ هذه الأسئلة كان في تطبيق في ما عُرف بالنظام الكينزي-الفوردي، حيث الأجور تُربط بالإنتاجية بحيث ترتفع الأجور والأرباح عندها سوية، ويتم القضاء على المعضلة الماركسية في التناقض بين الأرباح والأجور. وبارتفاع الأجور يتم أيضاً خلق الطلب الكلي من قبل الطبقة العاملة لشراء ما تنتجه خطوط التجميع. أخيراً، في حالة الركود لن يكون هناك حاجة لخفض الأجور، لأن الدولة تستطيع أن تُنفق وتُخرج الاقتصاد من الركود نحو الازدهار. وهكذا، بسرعة تم خلق تنظيم جديد للرأسمالية أدى إلى ما عرف بالعصر الذهبي للرأسمالية بين 1945 وبداية السبعينيات. إذا كانت الكينزية + بريتون وودز، المعادلة أو الوصفة التي كادت أن تكون سحرية، أو أبدية، لحل المعضلات الرئيسية للرأسمالية. وفي تلك الفترة أيضاً ظهر فرع جديد في علم الاقتصاد ألا وهو «التنمية الاقتصادية»، وكانت الآمال عالية في تحقيق التنمية في جميع بلدان العالم. وكان الصراع إلى حد ما بين «البيان الشيوعي» وبين «مراحل النمو الاقتصادي: مانيفستو غير شيوعي» للاقتصادي الأميركي والت روستو، ولكن الاثنين كانا يقودان العالم إلى التقدم. في خضم كل ذلك، كان دور سوق النقد الدولي هامشياً إلى حد كبير، أو منظماً لبعض هذه العلاقات، فكان مكاناً بيروقراطياً للضغط على بعض الأزرار في هذه الآلة الرأسمالية الضخمة التي كانت تتحرك دوماً إلى الأمام، والتي إلى جانبها الآلة الاشتراكية التي تحاول اللحاق بها، أو أن «تقبرها» كما قال نيكيتا خروتشوف في عام 1956.

اليوم، العالم يعيش إرهاصات نهاية الكينزية ونهاية نظام بريتون وودز. ففي عام 1971، فَكّ الرئيس الأميركي نيكسون الارتباط بين الدولار وبين الذهب، بسبب التضخم المتزايد في أميركا، وبعد أن تبين أن الولايات المتحدة تحولت من دولة دائنة إلى دولة مدينة، أو من دولة ذات فائض مع العالم إلى دولة ذات عجز، فلم تعد تستطيع أن تبقي على هذا الارتباط. ومع هذا الانفكاك، تحول نظام الصرف العالمي إلى نظام متحرك ومرن، وهذا الذي استدعى أن يقول كينز: «إذاً، لماذا لم يتم إقفال الصندوق؟». لكن الأمر الآخر الذي حصل في تلك الفترة، هو انهيار الكينزية وانتهاء العصر الذهبي للرأسمالية. وهنا تكمن المفارقة التاريخية، والجواب على لماذا لم يتم إقفال الصندوق، إذ لعب صندوق النقد الدولي، الذي ساهم كينز بتردد في بنائه، وخَصّه مؤرخ الصندوق بزيارة لمقرّه في 2019، ووضع الأميركيون «قنبلة موقوتة» في داخله، كما سنرى، في تعميق هذا الانهيار وفي تَحَوّلَهُ إلى الأداة العالمية للرأسمال الصاعد، وفي العودة إلى رأسمالية ما قبل كينز في الفكر وفي الواقع أيضاً.

انجل بوليغان ـ المكسيك